



PROVISIONAL

A/41/PV.62
19 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد العنسي (عمان)
(نائب الرئيس)
شم : السيد دوس سانتوس (موزامبيق)
(نائب الرئيس)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقارير الامين العام

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(د) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد العنصرى (عمان) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/41/22 و Add.1

و Add.1/Corr.1) ؛

(ب) تقارير الامين العام (A/41/506 و Add.1-3 و A/41/638 و A/41/638

و A/41/690) ؛

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/41/779) ؛

(د) مشاريع القرارات (A/41/L.24 و A/41/L.25 و Corr.1 و A/41/L.26 و Corr.1

و A/41/L.13 الى A/41/L.27) .

السيد ميزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أولا

أن أهنئ أعضاء الوفد السوفياتي بمناسبة الذكرى السنوية التاسعة والستين لثورة تشرين الاول/اكتوبر الاشتراكية الكبرى التي تعتبر عيداً لجميع التقدميين من البشر ، والتي أعطت دفعة قوية لكفاح التحرر الوطني وخطوة هامة الى الامام أدت الى انهيار النظام الامبريالي ، وإن كنا لا نزال نعاني للأسف من بقايا هذا النظام حتى يومنا هذا .

في العام الماضي لم يُحرز أي تقدم في تسوية الحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي وخاصة في جنوب افريقيا العنصرية ، وبالتالي يتعين علينا مرة اخرى أن نناقش في الجمعية العامة إحدى أكثر بقايا الماضي الاستعماري وحشية ، وهي سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

وقد بيّنت التطورات في ذلك البلد أن نظام الفصل العنصرى يواجه أزمة خطيرة لم يتمكن من ايجاد حل لها ، ويتعرّض السكان السود الاصليون في جنوب افريقيا وهم أكثر من ٢٢ مليون من السكان ، لمزيد من القمع والاستغلال ، بل وتدهور ظروف معيشتهم بأطراف . وبالمقابل أصبح خصوم نظام الفصل العنصرى اللإنساني أكثر عداءً

له وأشد تمييزاً على مقاومته بينما يحاول نظام بريتوريا بكل الوسائل المتاحة له أن يطيل بقاءه بمزيد من الوحشية في معرض تمديده لتلك المقاومة .

ففي حزيران/يونيه من هذا العام ، أعلنت حالة الطوارئ ، مرة أخرى ، في ذلك البلد . ووفقاً للبيانات الرسمية ، لقي حوالي ٢٥٠ من الأفارقة مزارعهم واختفى ٤٠٠٠ منهم ، وقد يكون الرقم الحقيقي ١٢٠٠٠ ، نتيجة لعمليات البطش والقمع التي راح ضحيتها النساء والأطفال أيضاً نتيجة للاشتراك في مظاهرات سلمية .

وبينما نظام الأقلية العنصري واصل البطش بالمعارضين له حاول أن يستكمل إقامة نظام البانتوستانات الذي أدانته المجتمع الدولي .

وهكذا فإن بريتوريا لم تتخل عن سياستها العنصرية ، بل ، على العكس ، تبادت فيها ، فخلقت انقسامات اقليمية جديدة في محاولة لدق إسفين في صفوف الشعب وبيّن السكان الأفارقة الأصليين عن طريق اختلاف تمايزات مفتعلة بين فئات أولئك السكان . ولم يؤد إدخال ما سُمّي بالاصلاحات الدستورية في العام الماضي الى أي تأثير على جوهر نظام الفصل العنصري اللانساني . وبذا لم تعد بريتوريا قادرة الآن على الاستمرار في تضليل الشعب الأفريقي أو المجتمع الدولي بإنشائها ما سُمّي بالمجلس الوطني وهي هيئة استشارية ، من المفروض أن يتمكن السكان الأفارقة من خلالها من المشاركة في إدارة شؤون البلد . وأبلغ دليل على حقيقة تلك الهيئة أنها تتألف من العملاء ويرأسها الرئيس بوتان نفسه .

فلا يمكن للمرء أن يندفع بالتدابير التي اتخذتها مؤخراً حكومة جنوب افريقيا تحت ضغط خصوم الفصل العنصري داخل البلد نفسه وعلى معيد العالم بغية ازالة المظاهر المارخة لما يسمى بهيمنة ، بالفصل العنصري . ولا يستطيع شخص يفكر تفكيراً واقعياً إلا أن ينظر الى هذه التدابير على أنها محاولة لكسب الوقت وإنقاذ ما يمكن إنقاذه . وتلك بالطبع محاولات عقيمة لأن جميع الاملاحات التي تطرح لن تسفر عن أي تأثير يذكر على جوهر نظام الفصل العنصري البغيض .

إن تطورات الاحداث تجبر نظام الفصل العنصري على التوصل الى توازن بين المعارضة المتزايدة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا نفسه وبقيّة العالم من جهة ،

وبين مقاومة أشد القوى الرجعية في مجتمع جنوب افريقيا من جهة أخرى . وقد رفضت تلك القوى إحداث أدنى تغيير باتجاه الأخذ بالديمقراطية . ومما يشير قلقنا بوجه خاص نوايا الدوائر العسكرية والصناعية في جنوب افريقيا ومختلف أشكال التنظيمات السياسية الفاشية .

منذ انقضاء الدورة الأخيرة للجمعية العامة شهدنا تمعيدا للسياسة العدوانية الرامية لزعزعة الاستقرار التي تنتهجها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة . وقد شنّ عنصريو جنوب افريقيا هجمات عدوانية وغارات على عواصم بوتسوانا ، وزامبيا ، وزمبابوي . ولا تزال قوات جنوب افريقيا تواصل العدوان على جمهورية أنغولا الشعبية بانتظام . وفي آب/اغسطس من هذا العام ، قامت أربع كتائب من قوات جنوب افريقيا ، مزوّدة بالمدفعية ومدّعات النقل بمهاجمة عاصمة اقليم كواندو - كوبانغو يونتيو كونوفالي في أراضي أنغولا . كما قدمت جنوب افريقيا دعمها المباشر لعناصر الثورة المضادة في جبهة يونيتا والمنشقين في موزامبيق .

وفي المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة ومنها المؤتمران اللذان عقدا في باريس وفيينا ، كان من الواضح أن سياسة جنوب افريقيا تلقى معارضة متزايدة من جانب الرأي العام العالمي . وقد ارتفع صوت تلك المعارضة خلال الدورة الأخيرة خلال اجتماع كواندا كوينغو لمنظمة الوحدة الافريقية ، واجتماع يونيتو كونوفالي في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الأخير للكومنولث . كما أن الوثيقة الختامية لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري لم تقتصر مثلا على ادانة زعماء بريتوريا بل وطالبت بوضوح بأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة ليحقق القضاء المبرم على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

يتضح اليوم تماما أن بريتوريا ما كانت لتستطيع انتهاج سياسة الفصل العنصري وانتهاك حقوق الاغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا لولا ما يتلقاه النظام مسن مساعدات شاملة من بعض البلدان الغربية واسرائيل . وكثيرا ما تتشكك تلك الدول بالمعارضة لسياسة الفصل العنصري ، لكنها في واقع الامر تظل الحامية لذلك النظام . وهي في ذلك تعلي استفلال الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة في ذلك البلد وحماية مصالحها العسكرية والسياسية ، وعلى مصالح السكان الاصليين لجنوب افريقيا .

والواقع أن تعاون البلدان الغربية واسرائيل مع العنصريين في جنوب افريقيا في الميدان العسكري ، بما في ذلك المجالات النووية ، مصدر آخر للقلق البالغ . فجنوب افريقيا ، وهي أحد معازل الامبريالية الدولية ، باتت تملك اليوم القدرة على انتاج الاسلحة النووية ، مما يشكل تهديدا خطيرا بالنسبة لحركات التحرير الوطني في القارة الافريقية والسلم والامن الدوليين .

مما لا شك فيه أن اللغة الوحيدة التي يفهمها العنصريون في جنوب افريقيا هي التطبيق الفعال للجزاءات التي اتخذتها الامم المتحدة التي ينبغي أن تستكمل بتدابير أكثر فعالية يتخذها مجلس الامن . فإذا ما فرضت جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا ، ولم تمد بالنفط ، أو تُوَلَّفَ فيها استثمارات أجنبية ، لن يعود نظام بريتوريا قادرا على الاستمرار لآمد طويل ، كما لن يكون قادرا على مواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا . لذا نرفض موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى الذي يحول دون فرض منظمتنا لجزاءات إلزامية شاملة . وندعو بقوة إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد نظام جنوب افريقيا . ونرفض الحجة القائلة بأن فرض المجتمع الدولي جزاءات شاملة سيلحق الضرر بالسكان الاصليين لجنوب افريقيا . فهذه بالطبع حجة زائفة . وذلك واضح تماما للجميع . إن شعب جنوب افريقيا يتعرض للارهاب والمعاملة الوحشية ، وليس لديه في هذه الظروف شيء يخسره . بل على العكس ، إذا ما وُجِّهت ضربة اقتصادية حاسمة إلى نظام جنوب افريقيا بمساندة منظمتنا ، ستتاح للسكان الاصليين فرصة حقيقية لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في التنمية الحرة المستقلة والديمقراطية لبلدهم .

لقد اتخذت تشيكوسلوفاكيا دائما موقفا مبدئيا ثابتا من مسألة النضال ضد الفعل العنصري في جنوب افريقيا . وهي تنتهج سياسة متسقة فيما يتعلق بمقاطعة جنوب افريقيا . وفي ١٩٦٣ ، قطعت بلادي علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وكل علاقاتها الأخرى مع نظام جنوب افريقيا .

إننا ندين بقوة الارهاب الدموي الذي لم يتوقف ضد الافريقيين منذ إعادة إعلان حالة الطوارئ . وبالمثل ، ندين الهجمات العدوانية التي تشنها جنوب افريقيا على

دول مستقلة مجاورة لها ، واستمرارها في الاحتلال غير المشروع لناميبيا . ونحن نؤيد كل التدابير أو الاجراءات الرامية الى القضاء على الفصل العنصري . ونطالب بالافراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ، ومن بينهم نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي . وتمرب تشيكوسلوفاكيا عن تضامنها الثابت مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحريرهما الوطنية - وفي المقام الاول المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ويجب الاستمرار في تقديم الدعم المعنوي والسياسي والمادي والدبلوماسي والمساعدة الى هاتين المنظمتين اللتين تتصدران نضال الجماهير المقهورة في جنوب افريقيا ، الى ان يتحقق الانتصار النهائي على قوى الرجعية والفصل العنصري .

السيد لي لوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن القضاء

السريع على سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا واستئصال شأفة ذلك النظام البربري المشين لكرامة الانسان هما اقوى مطلبين لشعوب العالم اجمع وهما أيضا من أكثر المهام التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحا . إن شعوب العالم تدبىن باسدياء هذه الجريمة المرتكبة في حق الانسانية ، وقد اتخذت جميع البلدان المؤيدة للعدل والملتزمة بإنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا اجراءات لتحقيق ذلك الهدف . ويجب اليوم على المجتمع الدولي أن يزييد من تنسيق أنشطته لغرض المزيد من الضغط السياسي والاقتصادي على سلطات جنوب افريقيا بتوقيع عقوبات متواملة وفعالة عليها لإجبارها عن التخلي ، في أقرب وقت ممكن ، عن نظام الفصل العنصري وسياسات العدوان ، كيما يتسنى لشعب جنوب افريقيا أن يتمتع بحقوق الانسان الاساسية ، ولشعب ناميبيا أن ينال الاستقلال ، ولبلدان الجنوب الافريقي أن تعيش في سلم وتمكينة .

لقد وامل شعب جنوب افريقيا نضاله طوال سنوات عديدة متحديا القمع الوحشي بهدف القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري الشرير والاستعاضة عنه بمجتمع يرتكز على الديمقراطية والمساواة بين الاعراق . وفي السنوات الاخيرة ، حققت الحركة الشعبية المناهضة للعنصرية التي يشنها شعب جنوب افريقيا انتصارات جديدة . فقد جاهد شعب جنوب افريقيا بمناواته بمختلف الطرق للقمع الدموي الذي تمارسه السلطات ،

ووقع من نطاق نضالاته فامتدت من المدن والأحياء إلى الريف و "الأوطان" المخمصة للسود ولم يخن في سبيل ذلك بدمائه وأرواح أبنائه . وبالإضافة إلى الاضرابات المتكررة واسعة النطاق التي يقوم بها العمال في جنوب افريقيا انضمت إلى صفوف النضال أعداد متزايدة من المثقفين ورجال الدين ورجال الأعمال ، والملونين والبيض الذين أخذوا يقاتلون جنبا إلى جنب مع أخوانهم السود . إن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ومنظمات جماهيرية أخرى في جنوب افريقيا تزداد قوة بأطراد في غمار الكفاح وتخططع بدور متزايد الأهمية في توحيد الشعب وتنظيمه . لقد ومل نضال شعب جنوب افريقيا ضد الفعل العنصري في السنوات القليلة الماضية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من حيث اتساع نطاقه وشدته وتنوع الفئات الاجتماعية المشتركة فيها وحيوتها التي لا تعتبر . إن نضال هذا الشعب قد دخل بالفعل مرحلة جديدة ، وهو يواجه ضربات قوية إلى الحكم الرجعي العنصري البشع . ونود هنا أن نعرب عن تقديرنا العميق لشعب جنوب افريقيا الباسل المناضل .

لقد تجاوز النضال ضد الفعل العنصري الحدود الوطنية والاقليمية وبات حركة واسعة النطاق ذات أبعاد عالمية . فاعمال الاحتجاج على حكم سلطات جنوب افريقيا القومي والمطالب الخاصة بفرض جزاءات على نظام جنوب افريقيا العنصري هما الصيحتان المشتركتان لشعب جنوب افريقيا وبقية شعوب العالم وكل البلدان المؤيدة للعدالة . لقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة في مناسبات عديدة قرارات طالبت المجتمع الدولي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا . وقد طالب المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصري ومؤتمر القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة بلدان عدم الانحياز ، وكلها مؤتمرات عقدت هذا العام مطالبة قوية بفرض جزاءات صارمة على سلطات جنوب افريقيا . كما اتخذت بلدان غربية عديدة ، فرادى ومجموعة ، بعض التدابير الجزائية . إن موجة الاحتجاجات على نظام جنوب افريقيا العنصري ومقاطعته تعم اليوم جميع أنحاء العالم . وأود هنا أن أشير إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري ، التي أنجزت ، بقيادة رئيسها السيد غاربا ، عملا عظيما في تعبئة التأييد الدولي لنضال شعب جنوب افريقيا . ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا لجهوده .

وبالرغم من أن المسؤولين في جنوب افريقيا يجدون أنفسهم الآن وظهورهم السي الحائط وقد أصبحوا في عزلة لم يسبق لها مثيل ، فانهم سادرون في ضلالهم ويمسرون بعناد على التمسك بالحكم العنصرى . ولم يكتف نظام بوتسا في السنوات الاخيرة باستخدام كل وسيلة لتدعيم الفصل العنصرى بينما يواصل في الوقت ذاته تنفيذ سياسة "الوطن الاسود" ويشن حملات عسكرية وبوليسية متكررة على اوسع نطاق وبلا تورع لقمع حركات الاحتجاج التي يقوم بها شعب جنوب افريقيا . وفي ظل حالة الطوارئ التي أعلنت في حزيران/يونيه الماضى والتي عمت البلاد بأسرها ، منحت قوات الجيش والبوليس فى جنوب افريقيا سلطات مطلقة للاعتقال والاحتجاز .

وطبقا لاكثر الارقام التي ذكرتها سلطات جنوب افريقيا تواضعا ، بلغ عدد المعتقلين والمحتجزين أكثر من ٢٠ ألفا ، وأصبح قتل الابرياء مسألة دارجة من مسائل كل يوم تقريبا ، وهكذا حولت حكومة جنوب افريقيا ذلك البلد الجميل الذى حبه الطبيعة بخيراتها الى جحيم على الارض . وقد فضحت الاعمال الاجرامية التي يرتكبها نظام بوتسا ما سمي "بالاصلاح" و"الحوار" و"مشاركة الشعب الاسود في السلطة" وأظهرت أنها ليست أكثر من مجرد خداع سياسي .

ويعد استمرار احتلال ناميبيا واعمال زعزعة استقرار للبلدان المجاورة ، استمرارا لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها سلطات جنوب افريقيا ، فهي تحاول باستخدام ألف وسيلة ووسيلة تعطيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وادامة احتلالها غير المشروع لناميبيا . وفي نفس الوقت ، تمارس ضد جاراتها سياسة التخريب السياسى والاقتصادى والفضو العسكرى وبالتحدى السافر لميثاق الامم المتحدة والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية . وقد شهد هذا العام اعتداءات جنوب افريقيا المتكررة على أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق ، وما تزال قواتها تحتل بعض الاجزاء من اراضى أنغولا في الجنوب . وقد قامت مؤخرا بتهديد موزامبيق وزامبيا . ومن ثم ، فان أسباب الاضطرابات التي تسود الجنوب الافريقى تكمن في السياسات العنصرية التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا .

ولا يمكن فصل تمادى سلطات جنوب افريقيا في سياسات الفصل العنصرى وممارسات الاضطهاد التي تتبعها عن المواقف المتساهلة والمتسامحة لبعض القوى العالمية التي تدعم جنوب افريقيا . وقد اعطت التطورات التي حدثت في السنين الاخيرة صورة اوضح لما يسمى بالارتباط البناء وكيف أنه يمكن أن يوصف بأى شيء الا بكونه بناء . فهو لم يفلح الا في زيادة غطرمة سلطات جنوب افريقيا .

وحتى نتمكن من أن نمارس ضغطا أكبر على النظام العنصرى في جنوب افريقيا ونقدم مزيدا من الدعم للشعب في الجنوب الافريقي ، نقترح على الجمعية العامة اعتماد التدابير الحازمة الآتية :

أولا ، ينبغي للجمعية أن تدين بشدة انتهاج سلطات جنوب افريقيا لسياسة الفصل العنصرى وما تقوم به من أعمال القمع والبطش الوحشي ضد شعب جنوب افريقيا ، وأن تدين أيضا استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا وما تقوم به من تخريب سياسي واقتصادى وغزو عسكرى ضد البلدان المجاورة لها .

ثانيا ، ينبغي أن تطالب الجمعية بأن تفرج سلطات جنوب افريقيا في الحال عن نيلسون مانديلا وسائر الزعماء السود .

ثالثا ، على الجمعية العامة أن تحث مجلس الامن على اتخاذ تدابير عقابية ضد جنوب افريقيا ، تتفق والاحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وتدعو جميع البلدان الى فرض مزيد من الجزاءات على جنوب افريقيا سواء بصورة فردية أو جماعية .

رابعا ، ينبغي أن تدعو الجمعية الى التزام جميع البلدان التزاما دقيقا بقرار مجلس الامن الخاص بحظر توريد الاسلحة لجنوب افريقيا .

خامسا ، ينبغي أن تدعو الجمعية جميع البلدان الى تقديم الدعم المادى والمعنوى الى شعب جنوب افريقيا ، وشعب ناميبيا وشعوب بلدان خط المواجهة الافريقية . وستواصل الحكومة الصينية والشعب الصينى كما فعلا دائما ، تأييدهما الصلب لشعب جنوب افريقيا في نضاله ضد التمييز العنصرى ، ولشعب ناميبيا في نضاله من أجل

تحقيق استقلاله ، ولدول خط المواجهة الافريقية في نضالها من أجل حماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها . وسوف نواصل تقديم العون لها بكل صافي وسعنا . وسنعمل مع البلدان والشعوب الافريقية ومع جميع البلدان التي تؤمن بالعدالة ومع جميع شعوب العالم في أداء واجبنا من أجل القضاء على الحكم العنصرى في جنوب افريقيا .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ يومين

اشنين ، زار بلادى وفد هام من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز برئاسة صاحب السعادة السيد وتنيس مانغا وندى وزير خارجية موزامبيق ، وكان من أعضائه زميلنا صاحب السعادة السيد مودنيفي الممثل الدائم لزامبيا . وقد أجرى الوفد محادثات مستفيضة ومكثفة مع رئيس الوزراء ناكاسوني ووزير الخارجية كورانارى . وقد أكد وزراء خارجية عدم الانحياز على أهمية الدور الذى تغطى به اليابان في الجهود الرامية الى استئصال نظام الفصل العنصرى .

وأوضح رئيس الوزراء ناكاسوني أنه يرى هو أيضا أن مشكلة الفصل العنصرى تعتبر المشكلة الاخلاقية الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم ، وأكد من جديد معارضة اليابان المستمرة لتلك الممارسات البغيضة . وبعد ذلك أجرى الوفد الذى يمثل بلدان عدم الانحياز مباحثات مع وزير الخارجية كورانارى بشأن التدابير التي ينبغي أن تتخذ لارغام نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا على انتهاء سياساته العنصرية . وأكد لهم وزير الخارجية كورانارى أن اليابان على استعداد للعمل المتضافر مع المجتمع الدولي من أجل ممارسة ضغط شديد على بريتوريا .

ويسعدني أن أنهي الى الجمعية أن بعثة وزراء خارجية عدم الانحياز كانت - من وجهة نظر اليابان - عظيمة الفائدة ومثمرة . وأود أن أعرب لأعضاء الوفد المبرزين عن تقدير شعبنا وحكومتنا العميق لما قاموا به من جهد يستهدف تعزيز التعاون بيننا لتحقيق هدفنا المشترك وهو استئصال الفصل العنصرى .

واني أتفق مع من سبقوني في الكلام في قولهم أن الحالة في جنوب افريقيا وما حولها قد تدهورت تدهورا شديدا منذ أن تناولنا هذه المسألة الهامة لآخر مرة .

وينبغي أن نذكر بأن بريتوريا قد اختارت تقويض جهود فريق الشخصيات البارزة الذي كان يضم ممثلين لدول الكمنولث ، بشنها هجمات عسكرية على جاراتها بتسوانسا وزامبيا وقت أن كان الوفد على وشك مقابلة قادة نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ثانيا ، أن جنوب افريقيا صعدت اجراءات القمع في مواجهة تصاعد الاحتجاج من جانب الاغلبية السوداء . ولم يقد فرضها لحالة الطوارئ من جديد في حزيران/يونيه الماضي الا في اذكاء نيران العنف في جميع أرجاء البلاد . ولكي يعتم اعلاميا على الاحداث الجارية هناك ويخفيها عن انظار المجتمع الدولي ، قام النظام بغرض الرقابة على أنشطة الصحافة .

ثالثا ، بالإضافة الى الاقتحامات العسكرية لاراضي البلدان المجاورة ، كما أشرت توا ، تعمل بريتوريا أيضا على إيذاء جيرانها ، وذلك بفرض ما يسمى بالجزاء المضادة .

ان هذه التطورات المؤسفة تشير فيما يبدو الى أن حكام الاقلية البيضاء في بريتوريا ما زالوا يرفضون الاعتراف بجوهر المشكلة وهو أن سياسة الفصل العنصرى البيضاء التي يمتدونها هي مصدر الاضطراب بين الغالبية السوداء ، وأن الفصل العنصرى هو الذى يستفز عداء جيران بريتوريا ويستجلب اللوم المدوى من قبل المجتمع الدولى .

ان طريق العدوان والقمع والابتزاز الذى يبدو أن بريتوريا مصممة على السير فيه لن يؤدي الا الى مزيد من تدهور الوضع والمزيد من اراقة الدماء ، وفي النهاية الى حرب أهلية مافرة .

وان اليابان تقف في الصدارة في معارضتها الشديدة للفصل العنصرى . واليابان تطالب بأن تتخذ بريتوريا خطوات محددة وأساسية للقضاء تماما على الفصل العنصرى ، وأن تقدم للمجتمع الدولى جدولا زمنيا موثوقا به لهذه الاعمال . كما تطالب اليابان بأن تطلق بريتوريا سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ، وأن ترفع الحظر عن المنظمات المعارضة للفصل العنصرى ، كالمؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا ، وأن تدخل في حوار جاد مع قادة تلك المنظمات وغيرهم من قادة حركات التحرير الاخرى ، بغية التوصل الى السبل والطرائق الكفيلة بالقضاء على الفصل العنصرى .

كما يتعين على بريتوريا أيضا رفع حالة الطوارئ فوراً والغاء نظام البانتوستانات ويجب كذلك أن تتوقف على الفور اقتحامات جنوب افريقيا لاراضي الدول المجاورة ، وماتسببه من أذى اقتصادى لتلك الدول وينبغي أن تنال ناميبيا استقلالها المشروع .

والى أن تتخذ الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا هذه الاجراءات ، لا تجد اليابان بديلا عن الالتزام بالسياسات والتدابير المتشددة التي تتخذها ضد بريتوريا .

فنحن سنواصل الامتناع عن اقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وقصر علاقاتنا معها على المستوى القنصلي .

وسنواصل أيضا حظر الاستثمارات المباشرة من قبل المواطنين اليابانيين والشركات اليابانية وتوابعها في جنوب افريقيا ، وهي السياسة التي التزمنا بها طيلة الاعوام العشرين الماضية .

ومنستمر ، بصورة صارمة ، في الحد تماما من المبادلات الرياضية والثقافية والترهوية مع جنوب افريقيا .

كما سنواصل - بطبيعة الحال - حظر الاتجار في الاسلحة وجميع أنواع التعاون في المجال النووي مع جنوب افريقيا .

ولن يصرح - كما كان الحال في الماضي - للوكالات القائمة بتنفيذ سياسة الفصل العنصرى كالقوات المسلحة والشرطة ، بشراء الحاسبات الالكترونية من اليابان . كذلك لن يجد "الكروغراند" وغيره من العملات الذهبية ، طريقه الى اليابان .

ونظرا لتمنت بريتوريا والحالة المتدهورة في جنوب افريقيا ، أعلنت اليابان في ١٩ ايلول/سبتمبر تدابير اضافية ، نتيجة لها منظر اول استيراد الحديد والملب من جنوب افريقيا وشانيا ، لن نصدر تأشيرات سياحية لمواطني جنوب افريقيا ، بل وسنثني مواطنينا عن القيام برحلات سياحية الى جنوب افريقيا ، وثالثا ، نوكد وقفنا لجميع الاتصالات الجوية مع جنوب افريقيا ، رابعا ، يحظر على موظفي الحكومة اليابانية استخدام الرحلات الدولية لشركة الخطوط الجوية التابعة لجنوب افريقيا .

ولقد لاحظنا أن بعض الدول الاخرى المتقدمة صناعيا كالدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ، قد اتخذت هي الاخرى تدابير اضافية ضد بريتوريا نظرا لتدهور الوضع الراهن ، كما نلاحظ أيضا بدء هجرة الشركات الاجنبية من ذلك البلد الواقع في برائن الاضطراب . بل ان هناك اتجاها صوب تصفية الاستثمارات بجنوب افريقيا ، وهذا هو ما كانت تفعله اليابان طوال السنوات العشرين الماضية .

اننا سنعمل جاهدين على ضمان تعزيز تلك التدابير التي تطبقها اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وغيرها بأسلوب متخافر ، بغية تحقيق أقصى فعالية ممكنة . وسنواصل مراقبة التطورات في جنوب افريقيا ، ونحن على استعداد لتعزيز جهودنا الى أن يأتي الوقت الذي تعكس فيه جنوب افريقيا مسارها وتتخذ خطوات حاسمة صوب القضاء على نظام التمييز العنصري المؤسسي الذي تتبعه .

ان اليابان ترى انه ولئن كانت الضغوط السياسية والاقتصادية تمدد - في ظل الظروف الراهنة - أمرا ضروريا للغاية ، من أجل ارسال اشارة سياسية واضحة الى جنوب افريقيا ، فان هناك جوانب أخرى للمشكلة ينبغي ألا نتغاضى عنها .

أولا : ينبغي ألا ننسى محنة الدول المجاورة لجنوب افريقيا والتي تتعرض للتهديد المستمر من جراء الاقتحامات العسكرية والابتزاز الاقتصادي اللذين تمارسهما بريتوريا . واذ تعترف اليابان ، بأن هذه الدول تعاني من صعوبات اقتصادية نظرا لتدهور الحالة في جنوب افريقيا ، فانها تعتزم زيادة تعاونها الاقتصادي والتقني مع تلك الدول ، خاصة دول خط المواجهة ، بغية تعزيز قدرتها الاقتصادية على البقاء ومقاومتها الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، تقوم اليابان حاليا بالاعداد لايفاد بعثة للنظر في أوجه التعاون الاقتصادية الممكنة مستقبلا مع دول خط المواجهة ، كما انها تعتزم تكثيف الحوار السياسي مع الزعماء الافارقة السود ، بما فيهم زعماء حركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا . وقد وجهت اليابان دعوة الى السيد أوليفر تامبو ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، لزيارة اليابان في الربيع القادم .

وفي هذا الصدد ، يتعين عليّ أن أعرب عن أسفنا العميق لمصرع واحد من أعظم زعماء تلك المنطقة من العالم هو الرئيس الراحل سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق وستظل ذكرى زيارته لبلادي في ايار/مايو الماضي عالقة بأذهان مواطنينا لوقت طويل .

كما أود أيضا أن أعرب عن أحر تهانينا وأطيب تمنياتنا للسيد يواكيم شيسانو ، لانتخابه رئيسا جديدا لموزامبيق . ولقد قام بزيارة اليابان مرتين أثناء

توليه لمنصب وزير خارجية بلاده ، وأسهم في تعزيز العلاقات الودية بين موزامبيق واليابان . ويتطلع قادة بلدى الى زيادة تطوير العلاقات الشخصية الوثيقة التي اقيمت عندما زار اليابان مع الرئيس الراحل ماشيل .

ثانيا ، ان اليابان اذ تتطلع الى اليوم الذى تستقر فيه الديمقراطية الحقيقية وتراعى فيه حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، تقدم المساعدة في مجال تنمية الموارد البشرية للمساعدة على اعداد السود من سكان جنوب افريقيا للانطلاق بمسؤولياتهم على نحو فعال في الجهود الرامية الى بناء الدولة والتعمير الوطنى . لقد دأبنا لعدة سنوات على المساهمة في الصناديق والبرامج الانسانية والتعليمية التابعة للأمم المتحدة . ولقد بدأنا هذا العام - على وجه الخصوص ، في ظل برنامج الأمم المتحدة التربوى والتدريبي للجنوب الافريقي ، بدعوة طلبة سود من جنوب افريقيا للدراسة في الجامعات والمعاهد اليابانية . ويسعدني أن أقرر أن بعضا منهم قد بدأ بالفعل دراسته في اليابان .

في شهر ايلو/سبتمبر الماضى ، عقد مؤتمر القمة الناجح لحركة عدم الانحياز بهرارى ، في زمبابوى ، البلد الافريقي الشجاع الذى حصل منذ ست سنوات لا أكثر على استقلاله المشروع بعد أن عانى من الاضطرابات الداخلية لأكثر من عشر سنوات نتيجة لمحاولة الاقلية البيضاء أنشد التشبث بوضعها المتفوق - وبات بلدا تحكمه الاغلبية السوداء . ومنذ ذلك الحين ، تعمل الاغلبية السوداء والاقلية البيضاء جنبا الى جنب ، في ظل القيادة المستنيرة لرئيس الوزراء موغابي ، في عملية بناء الدولة . ونتيجة لذلك ، بزغت زمبابوى بوصفها واحدة من أكثر البلدان النامية الواعدة في المنطقة .

وما من سبب يحول دون سير جنوب افريقيا على نفس الطريق الذى ملكته زمبابوى . والاجدر بها أن تفعل ذلك قبل فوات الاوان ، لانه ليس هناك في الواقع أى خيار آخر ، لان البديل الوحيد هو الفوضى الشاملة وسفك الدماء في أرجاء البلاد . وكما نعرف جميعا ، ليس هناك من دليل فاجع على قسوة الانسان تجاه أخيه الانسان ، أظن من اراقة الدماء والعنف مواء كان ذلك الدم دم البيض أو السود .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في عام ١٩٨٦ ، اتخذت خطوات لم يسبق لها مثيل في الكفاح ضد الفصل العنصري ، يمكن بالتأكيد اعتبارها بداية النهاية لتلك المأساة التي تُوْرَقُ عصرنا . وقد بدأ المجتمع الدولي يوجد صفوفه ازاء هذا الشر الذي اصاب حضارتنا ، اذ اعتمد اول قراراته الهامة في هذا الصدد في مناخ بات غير موات على نحو متزايد لاولئك الذين يدافعون عن نظام التفارقة البغيض السائد في الجنوب الافريقي .

ويعتبر الطابع العالمي للجزاءات ضد نظام جنوب افريقيا العنصري ، ببساطة ، اعترافا من الشعوب بمسؤوليتها المشتركة في النضال ضد ما وصفته الامم المتحدة بأنه جريمة ضد الانسانية تشكل تهديدا مستمرا للسلم والامن الدوليين . ونحن على ثقة من ان هذه الجزاءات ستزداد شدة حتى لا نترك أي بديل أمام الاقلية العنصرية . وسيكون ذلك افضل عطاء يمكن ان تقدمه المنظمة للمثل التي تؤمن بها شعوبنا بعد ٤٠ عاما من مناقشة هذه المشكلة في هذا المحفل ، وبعد ان تمت تصفية منهب عنصري آخر ، كان قد حاول هو الآخر ان يربّخ اقدامه الى الابد .

لقد ادى الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية المعقود في باريس في شهر حزيران/يونيه ، وتقرير فريق الكومونولث للشخصيات البارزة ، وقبل كل شيء تدهور الحالة في جنوب افريقيا ، الى اقناع حتى اكثر الحكومات احجاما عن فرض الجزاءات بأن تفعل ذلك باعتبار الجزاءات السبيل الوحيد للاعراب عن رفضها لموقف الاقلية العنصرية الممكنة بزمّام الملطة في جنوب افريقيا .

ويتعين الان على هذه الجمعية العامة ان تضاعف جهودها من اجل تنفيذ واستكمال وتعزيز القرارات المعتمدة هذا العام ، وجعل عام ١٩٨٧ سنة لدعم الحملة الدولية للقضاء النهائي على الفصل العنصري . ونحن ندرك جميعا الاعمال البطولية التي قام بها شعب جنوب افريقيا المقهور ، ومقاومته المتزايدة ، والمعاناة المعبدة التي يتحملها .

وهذه أسباب كافية لنا ونحن ننفذ مبادئ التضامن والتعاون لكي نعطي الأولوية الواجبة لمنح المساعدة لشعب جنوب افريقيا وحركات التحرير التي تقود نضاله .
ولقد اعتبر مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري الحالة في جنوب افريقيا كأشد خطر يتهدد السلم والامن الدوليين . واعتمد المؤتمر قرارين تنفيذيين يتفقان مع الطابع الملح لهذه المسألة ، يتعلق أولهما بإنشاء صندوق تضامن للجنوب الافريقي ، نأمل أن يقدم له المجتمع الدولي تبرعات سخية ، ويتعلق الثاني بتعيين فريق من وزراء الخارجية منهم وزير خارجية بيرو ، يقوم بحث بعض حكومات البلدان الغربية على اعتماد جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية وفقا للنداء الذي صدر مؤخرا . وعلى منظومة الامم المتحدة أيضا أن تقوم من جانبها بتكثيف جهودها وزيادة مواردها التي تخصص لخدمة القضية النبيلة لشعب جنوب افريقيا والدول المجاورة ، نظرا لان تفاقم الصراع قد ضاعف من احتياجاتها ، كما أن المستوى الحالي لأموال المعونة غير كاف .

منذ أيام قليلة فقدنا واحدا من أعظم مناظرينا الملتزمين ، وهو سامورا ماشيل رئيس موزامبيق الاسطوري ، المكافح الذي لم يعرف الكلل وأحد حملة لواء القضية الافريقية ، والذي تعترف اليوم كل الشعوب المحبة للحرية والعدالة بمنجزاته . إن حكومتي التي تكن اعجابا خاصا لذلك الزعيم لم تعلن الحداد القومي على فقده المفجع فحسب ، بل أعلنت أيضا جعل يوم ١٩ تشرين الأول/اكتوبر يوما للصدقة بين بيرو وافريقيا تكريما لذكرى ذلك الزعيم ورجل الدولة الافريقي ولكل اولئك الذين كرموا أنفسهم مثله للنضال من أجل تحرير افريقيا ودعم حركة عدم الانحياز . واستجابة لذلك النداء ، ستقام احتفالات سنوية في ذلك التاريخ في مدارس بيرو لابراز القيم الثقافية الافريقية واسهاماتها لمجتمع بيرو وابراز المصالح المشتركة مع بلدان العالم الثالث والكفاح ضد التمييز العنصري .

في هذه العملية لم يعد هناك أي مجال للإصلاح ، والبديل الوحيد الذي بقي هو الاقتلاع الكامل لنظام الفصل العنصري والامتثال التام لشفافته ، فهو نظام لا ينطوي إلا على القمع والقهر والتمييز المنهجي .

لقد قام وزراء الخارجية ووزراء آخرون من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، لدى اجتماعهم في ليما يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في إطار الاجتماع الثاني عشر لمجلس أمريكا اللاتينية المعني بوضع نظام اقتصادي لأمريكا اللاتينية ، ببحث الحالة الدولية بعناية ، واعتمدوا بلاغ ليما ، الذي تكرر الفقرة ١٠ منه التأييد لفرض الجزاءات التي ووفق عليها في إطار الأمم المتحدة على نظام جنوب إفريقيا بسبب سياسته القائمة على الفصل العنصري ، وتتعهد بالقيام بعمل منسق على أساس مستمر في إطار الأمم المتحدة والمحافل الأخرى ذات الصلة .

ونظرا لحرصنا الشديد على مراعاة مبدأ التسوية السلمية للصراعات ، نأمل أن يجرى حوار حقيقي وصريح في جنوب إفريقيا يرمي أساس المصالحة . لقد تمورنا لوقت طويل أن من الخيارات الصالحة إحداث تغيير جذري في الأساس السياسي لجنوب إفريقيا يجعل من الممكن إقامة مجتمع ديمقراطي وعادل . لكننا اليوم ، وقد اختار الشعب الإفريقي الدفاع عن حقوقه المشروعة بكل الوسائل ، نعترف ببسالة وشجاعة نخاله البطولي الذي لا مثيل له ، ونعرب عن إعجابنا به وتأييدنا له .

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تظل بمعزل عن ذلك النضال الذي يتعلق الأمر فيه بموثوقية أحرار تقدم في مجال حقوق الإنسان والاتفاقات المتعلقة به ، وبالتالي بمشروعية الأعمال المتملة بها . وتزداد حتمية ذلك الالتزام بحكم التاريخ في حالة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الذين تقع على عواتقهم مسؤولية العمل وفقا لرغبات الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ، التي تطالب بفرض الجزاءات على آخر المدافعين عن العنصرية وعزلهم عزلا كاملا .

السيد جي (بورما) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : لقد ظلت الجمعية

العامة منذ انشاء الأمم المتحدة ، أي لفترة تزيد على ٤٠ عاما ، تبجح البند الخاص بسياسات الفصل العنصري لجنوب إفريقيا . وما برحت هذه السياسات تمثل مشكلة معقدة مستعصية الحل . ومن المفارقات التاريخية أن نجد اليوم وفي عصرنا هذا ، عصر تحرير الأمم والشعوب ، أن غالبية شعب جنوب إفريقيا مازالت محرومة من أهم حقوقها الأساسية . واليوم ، وبينما تواصل الجمعية العامة هذه المناقشة ، لم تتحسن أحوال شعب جنوب إفريقيا عما كانت عليه عندما تصدت الجمعية العامة لأول مرة للنظر في هذه المسألة ، منذ أربعة عقود مضت .

ومن نافلة القول ان مسؤولية هذه الحالة تقع على عاتق جنوب افريقيا لرفضها التخلي عن سياسة الفصل العنصري وتصميمها على الابقاء على جميع العناصر الجوهرية لتلك السياسة دون تغيير . إن الكفاح ضد الفصل العنصري حق من حقوق شعب جنوب افريقيا الذي اوضح بجلاء مطرد انه لن يتحمل بعد ذلك حرمانه من تلك الحقوق . وهو في ذلك يحتاج الى الدعم الثابت للمجتمع الدولي . ونحن - بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة - علينا واجب والتزام اخلاقيان بتقديم الدعم له ، وهو ما ينبع من التزامنا بمبادئ الميثاق ولاننا ، فوق كل شيء ، نعيش جميعا على نفس الكوكب ونتشاطر مصيرا مشتركا .

وفي ظل هذه الخلفية ، يتعين علينا أن نطرح السؤال التالي على أنفسنا : ما هو الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تواصل القيام به في القضية العادلة لشعب جنوب افريقيا ، ولتحقيق السلم والامن في الجنوب الافريقي ؟ إن الاجابة تكمن في الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في الماضي ، وفي الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم المنظمة به في المستقبل . وبوسعنا أن نقول في هذا الصدد إن الأمم المتحدة قد لعبت بالفعل دورا ايجابيا وهاما في الكفاح ضد الفصل العنصري . فقد أدانت بالاجماع الفصل العنصري . وولدت زخما بحشد التأييد لشعب جنوب افريقيا ، وعبأت الرأي العام العالمي ضد الفصل العنصري . فقرارات الجمعية العامة تشكل سياسات ومواقف المجتمع الدولي في مواجهة ذلك النظام البغيض كما انها أسهمت في تشديد الاجراءات المتخذة ضد الفصل العنصري . كما واصلت الجمعية العامة رسم طريق العمل الذي يجب اتخاذه في المستقبل .

لقد أدانت الأمم المتحدة ، مرارا وتكرارا ، الفصل العنصري بوصفه جريمة ووصمة في جبين البشرية وتهديدا للسلم والامن الدوليين . وبالرغم من هذه الادانة العالمية ، استمر نظام الفصل العنصري في تحدي ارادة الاغلبية في جنوب افريقيا فضلا عن تحديه لارادة المجتمع الدولي . والواقع ان الطبيعة القمعية لهذا النظام تزايدت .

وبكل تأكيد ، يعزى تردى الحالة في جنوب افريقيا الآن ، الى حد خطير ، الى التجاهل المارخ من جانب نظام الفصل العنصري لقرارات الأمم المتحدة وميثاقها وتحديه للرأي العام العالمي . ومواصلة جنوب افريقيا - علاوة على ذلك - احتلالها غير المشروع لناميبيا منتهكة بذلك كل قواعد القانون الدولي .

وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها ضد الدول المجاورة تنتهك استقلال وسيادة هذه الدول وسلامتها الاقليمية . وهذا الوضع يتطلب مزيدا من تكثيف جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . والتطورات الاخيرة تؤيد قناعة المجتمع الدولي بأن العمل الدولي الفعال المتخاضر يتطلب مزيدا من التدابير الاكثر شمولاً . وانطلاقاً من هذه الخلفية ينبغي أن نعترف بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والتوصيات الواردة فيه .

ومن أهم الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ المؤتمر الدولي لفرض الجزاءات المعقود في حزيران/يونيه الماضي في باريس . وقد انعقد المؤتمر في مرحلة حرجية من التطورات في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ، وشهد على الحاجة الى اتخاذ تدابير دولية ملحة وفعالة . كما أكد المؤتمر أيضاً أن التهديد الحالي للسلام والأمن الدوليين الذي يشكله النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا ينشأ عن ثلاثة أسباب رئيسية ضمن أسباب أخرى هي تزايد لجوئه الدائم الى أعمال القمع والوحشية في الداخل من أجل ادامة الفصل العنصري ، واحتلاله غير الشرعي المتواصل لناميبيا ، وارتكابه لأعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار والارهاب ضد الدول الافريقية المستقلة واعتبر المؤتمر العالمي أن نظام جنوب افريقيا يتحمل وحده المسؤولية عن النزاع والعنف في جنوب افريقيا وناميبيا وعن استمرار الأعمال العدوانية وانتهاكات السلم في الجنوب الافريقي بأسره وعن التهديد المتزايد للسلام والأمن الدوليين .

ونظراً للخطورة البالغة للحالة في الجنوب الافريقي أكد المؤتمر انه يتعين أن يتخذ المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال جميع الاجراءات اللازمة من أجل القضاء سريعاً

على الفعل العنصري ووضع نهاية للمنف في جنوب افريقيا واحتلال ناميبيا غير الشرعي والمعدوان على الدول الافريقية المستقلة . كما أعلن المؤتمر أيضا انه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ قرار بشأن برنامج عمل شامل واعترف بأن تكون الجزاءات الالزامية التي تفرض على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق هي العنصر الرئيسي في هذا البرنامج وفي هذا الصدد يتعين على مجلس الأمن أن يفي بواجبه .

إن الأحداث في الجنوب الافريقي لا تبعث على التفاؤل . والوقت يمر ، ومع ذلك مازلنا نعتقد انه مازال هناك أمل في أحداث تغير ملم في جنوب افريقيا . إن الحالة تستدعي أكثر من ذي قبل أن تمارس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بسبل الإرادة السياسية الجماعية اللازمة من أجل انتهاج مسار فعال وبنّاء ومتخافر للعمل .

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال هذه

السنة وحدها انعقد العديد من المؤتمرات تحت رعاية الأمم المتحدة لادانة سياسة التمييز العنصري والفعل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا . وفي المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية أكد ممثلو البلدان التقدمية على الحاجة لاتخاذ اجراءات عاجلة فعالة ضد جنوب افريقيا .

لكن الحقائق الوافرة المطروحة في هذه المداولة ، وبخاصة التي طرحها العديد من ممثلي البلدان الافريقية ، تشهد على أن عنصريي بريتوريا يواصلون بعناد انتهاج سياستهم البغيضة للفعل العنصري ، ويكثفون قمعهم وعنفهم العنصريين . فالقبض والسجن والتعذيب أصبحت من أحداث كل يوم . وقد أُعدم المئات من الابرياء في الشهور القليلة الماضية ، وسجن آلاف آخرون ، بما في ذلك اطفال تحت سن ١٦ . وتطلق قوات الشرطة النار على المتظاهرين محدثة العديد من الاصابات . كما زج باكثير من ثلاثة ملايين افريقي قسرا في البانتوستانات البغيضة ، التي تشبه معسكرات اعتقال يعيش نزلاؤها في جوع وفقر وحالات صرف صحي سيئ بشكل لا يمكن تمؤره . إن حالة السكان الاصليين مأساوية في جميع مناطق البلاد . والعنف والإرهاب يمارسان ضد الشعبين الازانسي والناميبي على حد سواء . فضلا عن ذلك ، يرتكب فاشيو بريتوريا أعمال العسوان المتكررة ضد البلدان المجاورة .

ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن الفعل العنصري كان من الممكن القضاء عليه لو أن دوائر معينة لم تؤيده ولو لم يحظ بدعم الامبريالية والرجعية العالمية الكامل .

إن الرأي العام التقدمي في العالم الذي يريد أن يرى جميع وسائل إمداد نظام الفعل العنصري بالحياة وقد قطعت تتحداه الولايات المتحدة الامريكية ودول امبريالية اخرى تمكن هذا النظام الفاشي من الوقوف على قدميه ، ومن أن يواصل بعناد سياسته البغيضة الخاصة بالتمييز العنصري والفعل العنصري . لقد نجح امبرياليو الولايات المتحدة - عن طريق سياسة الارتباط البئاء المزعومة والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الشامل - في الابقاء على جنوب افريقيا بوصفها شرطيهم الخاص في القارة الافريقية ، وحصنهم المنيع للدفاع عن مصالحهم في افريقيا ، ورأس الجسر الذي يفرضون منه تهديداتهم على حرية واستقلال شعوب افريقيا . وهم يتظاهرون - في وجه الضغط والسخط الدولي - بإدانة الفعل العنصري ، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية ودولا امبريالية اخرى هي التي تعارض في حقيقة الامر ، حتى هنا في الأمم المتحدة ، وبطرق متعددة ، البلدان التي تدین سياسة الإرهاب المتفطرمة في جنوب افريقيا .

وهذا واضح لأن الأسلحة التي يستخدمها نظام الفصل العنصري ضد المقاتلين والمتظاهرين الأذانيين أسلحة أمريكية ، والأسلحة التي تستخدم في هجوم عمالاته على البلدان المجاورة أسلحة أمريكية . والشركات المتعددة الجنسية التابعة للولايات المتحدة هي ، أولا وقبل كل شيء ، التي لها مصالح حيوية في بريتوريا ، وهي التي تجني أرباحا طائلة من استغلال العمالة الرخيصة للسكان المحليين وثروات الشعب الأذاني المعدنية كالذهب واليورانيوم والكروم والماس وما إلى ذلك . وتواصل عشرات الشركات الرأسمالية الاحتكارية التابعة لبلدان غربية العمل بأشكال مختلفة في جنوب أفريقيا ، متجاهلة إدانة الرأي العام التقدمي . وهكذا فإنها ، بإضعافها آثار التدابير التي تتخذها بلدان كثيرة محبة للسلام لغرض مقاطعة اقتصادية على نظام بريتوريا العنصري ، تعوق كفاح الشعبين الأذاني والناميبي لوضع حد لنظام العنصرية والفصل العنصري الكريه هذا .

لذلك يرى الوفد اللبناني انه من الضروري أن يؤكد من جديد - كما فعل من قبل - أن نظام جنوب أفريقيا العنصري - عن طريق السياسة التي يتبعها داخل البلاد وخارجها - يستفيد بشكل كبير أيضا من الظروف الناشئة عن تنافس الدولتين العظميين الامبرياليين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، من أجل الهيمنة على القارة الأفريقية . إذ بينما تبذل الولايات المتحدة كل جهد لابقاء نظام بريتوريا العنصري ، وتقويض كفاح الشعوب الأفريقية وجهودها من أجل استئصال العنصرية والفصل العنصري وضمان تنميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحرير القارة كلها ، فإن الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات - إذ يتظاهرون بأنهم "أصدقاء" و "أمميون" - يحاولون الاستفادة من الحالة المتوترة الناشئة في تلك المنطقة من الجنوب الأفريقي لتوسيع دائرة نفوذهم الامبريالي .

خلال هذه المداولات الراهنة ، أدانت وفود عديدة من مختلف البلاد الديمقراطية التقدمية بقوة الفصل العنصري بوصفه بلاء خبيثا من أدواء القرن العشرين . وتضامنا مع تلك الوفود ، يعرب الوفد اللبناني عن رأيه بأن تعزيز كفاح الشعوب ضد العنصرية والفصل العنصري يتطلب دعم تضامن البلدان التقدمية والديمقراطية لكل الذين يتطلعون

بحق الى القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إننا نؤيد فرض تدابير ملموسة وقوية ضد نظام جنوب افريقيا ، وإدانة القوى الرجعية التي تواصل ، بطريقة أو بأخرى ، دعم عنصري جنوب افريقيا ، حتى تحول بينهم وبين المضي في ارتكاب أعمالهم الإجرامي . إن القرارات التي لا تزال حبرا على ورق والتي تشارك فيها أحيانا القوى التي تبقي على نظام الفصل العنصري لا تفسر عن نتائج ملموسة .

إننا نحیی كفاح الشعبين الازاني والناميبي لوضع حد لحكم النظام العنصري البربري في بريتوريا . إن المقاومة الصامدة والكفاح في آزانيا وناميبيا ، حيث يتصادم شعبا البلدين مع القوى الفاشية لبريتوريا ، يشبتان أن هذين الشعبين يعرفان من واقع التجربة أنه لا بديل للكفاح المرير على جميع الجبهات ، في المدن والقرى والمزارع والمناجم والمدارس ، وفي كل مكان آخر . إن الكفاح المتصف بالتصميم ، ورفض الانخداع بأوهام الاملاحة المزعومة والتسويات المؤسسية التي يطرحها عنصريو بريتوريا ، وبخامة الكفاح المسلح الذي يشنه المقاتلون الازانيون والناميبيون الشجعان ، سوف تؤدي دون شك الى النصر . وهؤلاء المقاتلون يتمتعون في كفاحهم بتأييد وتضامن أخوتهم الافارقة وتأييد وتضامن جميع الشعوب المحبة للحرية في العالم .

ويود وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية أن يشير مرة أخرى الى أن الشعب الالباني وحكومته ، بوصفهما صديقين للشعوب الافريقية ، ما زال يعارضان وسيعارضان دائما بحزم كل شكل من أشكال التمييز العنصري والاجتماعي ، وينبع هذا الموقف من أن النظام الاجتماعي والسياسي لجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية وسياساتها الخارجية والداخلية تنبذ بشكل جذري أية أنشطة أو أيديولوجيات عنصرية . إن دستور جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية يقضي بانكار أية مزايا تنبني على أساس عنصرية ، ويحظر بشكل قانوني إبادة الجنس وإشارة الكراهية الوطنية أو العرقية .

ختاما ، نؤكد تأييدنا الثابت لقضية الشعبين الازاني والناميبي العادلين وجميع الشعوب الافريقية ونضالها في سبيل استئصال الاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ، وندين بشدة أعمال العنف والارهاب والتمييز العنصري الوحشية ، وكذلك سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصري . ونحن مقتنعون بأن الكفاح العادل الذي يشنه الشعبان الازاني والناميبي سوف يتحقق له النصر .

السيدة نغوين بنه شانه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

طوال ٤٠ سنة حتى الآن ، ظلت مسألة سيادة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، لم يتمكن المجتمع الدولي بعد من القضاء على هذا البلاء الذي أصاب البشرية . إن نظام بريتوريا العنصري هو النظام الوحيد الذي جعل العنصرية سيادة رسمية له ضمنها في دستوره وما زال يتصرف بطريقة خارجة على القانون ، وينتهك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ويتحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

إن نظام بريتوريا ، الذي لم يبد حتى الآن أية رغبة في إيجاد تموية تفاوضية عادلة للصراع ، كثف أعمال القمع والعنف الجماعية التي يرتكبها ضد الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا . ويورد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أرقاما واضحة في هذا الصدد : فمنذ إعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية ، في الفترة ما بين ١٢ حزيران/يونيه و ٢٩ آب/أغسطس من هذا العام ، أودع السجون دون محاكمة ما بين ١٢ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ من المعارضين للفصل العنصري بما فيهم القادة الدينيين والنقابيين ، والصحفيين وقادة حركات الشباب والطلاب ، ولا تزال قوات الأمن تطلق النيران على من يقومون بمظاهرات سلمية بل وعلى الجنازات . وقد وقع حادث مؤلم بشكل خاص في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ عندما أطلق رجال الشرطة النار على حشد من عدة آلاف من النساء في مدينة ماميلودي في بريتوريا فقتل ١٩ منهن ، من بينهن طفل . وبسبب أعمال العنف التي ترتكبها شرطة هذا النظام ، وبالذات "فرق الموت" سيئة السمعة ، لقي حوالي ٢ ٦٠٠ شخصا مزارعهم .

وفي الوقت الذي يواصل نظام جنوب افريقيا العنصري فيه انتهاج سياسته الوحشية القائمة على انشاء البانتوستانات داخل البلاد لاقتلاع معظم أفراد الشعب في جنوب افريقيا من ديارهم وحرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف ، يواصل ذلك النظام أيضا احتلاله غير المشروع لناميبيا ، واستغلال موارد الاقليم الطبيعية والبشرية ويحاول القضاء على كفاح الشعب النامبي من أجل الاستقلال ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الشرعي الوحيد .

إن القمع والإرهاب يسيران دائماً يدا بيد مع الاحتيايل والديماغوجية ، وحتس تبرر برريتوريا سياساتها أمام الرأي العام الدولي ، لجأت الى زيادة مناوراتها السياسية سعياً الى الاملاحات الدستورية المزعومة التي لا تمس في حقيقة الامر أسس الفعل العنصري . إن الحكومة الانتقالية المزعومة التي فرضتها برريتوريا على ناميبيا لا تستهدف إلا تعزيز سيطرة نظام جنوب افريقيا العنصري في شكل جديد ، هو الاستعمار الجديد .

إن نظام الفعل العنصري الذي يهزأ بالقرارات العديدة التي يتخذها مجلس الامن والجمعية العامة ، يواصل القيام بمغامراته العسكرية ضد بلدان خط المواجهة كما أن الاحتلال غير المشروع لجزء من أراضي أنغولا ، والغارات التي شنها المرتزقة عشية مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز على أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، والحشد الحالي للقوات قرب حدود موزامبيق وارسال المغاوير للقيام بأعمال تخريبية في تلك البلدان ، تعتبر من المظاهر الوحشية لسياسة العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار والارهاب التي تتبعها برريتوريا ضد بلدان خط المواجهة .

ويتضح بشكل متزايد أن نظام جنوب افريقيا العنصري لم يكن ليتمكن من الاستمرار في البقاء لولا الدعم الذي تقدمه له بعض القوى الامبريالية الرجعية . بل وأن هناك أدلة دامغة متزايدة على أن ذلك النظام وليد الامبريالية وأن الامبريالية تحميه وتمده بما يجدد قواه . وقد أدان المجتمع الدولي الارتباط البئء المزعوم بين حكومة ريفان وبريتوريا . وأعلن مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، على نحو واضح ما يلي :

"أدان رؤساء الدول أو الحكومات سيامة "الارتباط البئء" التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، لما تنطوي عليه من توفير للمعون والراحة للنظام العنصري ، الامر الذي يدفعه الى شن اعتداءات وقحة ضد الدول المستقلة المجاورة ، ويشجعه على الاستمرار في تحدي الرأي العام العالمي . وبعد أن لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن ازدياد أعمال الإبادة الجماعية ضد الاغلبية التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها في ذلك البلد يأتي أيضا نتيجة

لازدياد عجرة النظام المنصري الذي يستمد التشجيع من سياسة "الارتباط
البناء" ، رحبوا بالمعارضة المتزايدة لتلك السياسة لاسيما في داخل
الولايات المتحدة نفسها ، ودعوا الحكومة الامريكية الى نبذ تلك السياسة التي
ظهرت عواقبها المدمرة بشكل واضح في هذه المنطقة" . (A/41/697-S/18392 ،
ص ٣٠ ، الفقرة (٧))

إلا أنه من المؤسف أن هذا النداء لم يلتفت اليه . فبينما يدان الفصل
المنصري على نحو علني ، لا تزال بعض البلدان الغربية والشركات عبر الوطنية والبنوك
والمؤسسات المالية تتعاون مع النظام المنصري في جنوب افريقيا وتدعم أنشطته
وبالتالي تعرقل على نحو خطير جهود شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي للقضاء
نهائيا على الفصل المنصري .

وبالرغم من ازدياد القمع والعنف ، يستمر الكفاح البطولي الذي يخوض غماره
شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، والشعب الناميبي بقيادة
سوابو ، من أجل الاستقلال ، وقد حقق ذلك النضال نجاحا بارزا . وفي غمار ذلك
الكفاح ، ازدادت على نحو ملحوظ وحدة شعب جنوب افريقيا كما ازدادت وحدة ذلك الشعب
مع الشعوب الأخرى في الجنوب الافريقي وتجاوزت تلك الوحدة الحدود والطبقات الاجتماعية
والاديان والجنسيات وأفشلت محاولات المنصريين في جنوب افريقيا لاشاعة الفرقة وإضعاف
الجيبة الوطنية في جنوب افريقيا وفي ناميبيا .

ويتساءل المرء ، كم من الوقت سيبقى الفصل المنصري ، ذلك السرطان الذي أصاب
افريقيا ؟ ومتى سيتمكن التخلص من هذه الوصمة في ضمير البشرية ؟ في مواجهة الحالة
المتفجرة السائدة الآن في جنوب افريقيا ، يوجد أمر ضروري لا بد من إدراكه . يجب أن
نركز جميع جهودنا من أجل القضاء دون إبطاء على هذه الآفة ، وتحقيقا لذلك ، يجب أن
نقدم المزيد من التأييد النشط والمساعدة الفعالة الى النضال البطولي الذي يشنه
شعب جنوب افريقيا في أشكال مختلفة بما في ذلك الكفاح المسلح . ويجب أن نقدم نفس
التأييد والمساعدة الى الشعب الناميبي الذي يكافح لاستعادة استقلاله وحرية والى

دول خط المواجهة التي قدمت تضحيات كبيرة وفاء لمبدأ التضامن العسكري مع الشعوب التي وقعت ضحية للفصل العنصري ، وبالتالي تستحق تلك الدول اعجابنا واحترامنا .
تكرر جمهورية فييت نام الاشتراكية إعلان تضامنها العسكري مع شعب جنوب افريقيا في نضاله بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي من أجل القضاء التام على الفصل العنصري وممارسة حقه في تقرير المصير في جنوب افريقيا حرة ديمقراطية لا تقوم على أساس من التمييز العنصري .

وقد رحب وفد بلادي بعقد المؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، في حزيران/يونيه الماضي في باريس ، كما أنه يؤيد ما انتهى اليه هذا المؤتمر من أن :

"الحكومات والشعوب" متفقة على تأكيد "أن فرض هذه الجزاءات على جنوب افريقيا يعتبر أفضل أسلوب سليم وفعال وسلمي متاح للمجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري وتحرير ناميبيا وتعزيز السلم في الجنوب الافريقي" . (A/CONT.137/5 ، الفصل التاسع ، ص ٢٧ ، الفقرة ٤٧)

إننا نؤيد بقوة موقف البلدان الافريقية وحركة عدم الانحياز بالإضافة الى قرارات الجمعية العامة التي تطالب مجلس الأمن أن يفرض على الفور جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . لقد حان الوقت للذين يتذرعون بحجج واهية مدّعين أن الجزاءات ستكون لها آثار ضارة على السكان السود ، أن ينضموا الى صفوف المجتمع الدولي .

إننا نشترك مع البشرية كلها ، التي أبدت قدرا كبيرا من التأييد للحركات المناهضة للفصل العنصري ، مع العالم أجمع ، في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية وفي جنوب المحيط الهادئ ، في مطالبة بعض البلدان الغربية والشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الدولية أن تضع على الفور حدا لأي تعاون سياسي أو اقتصادي أو عسكري قائم مع بريتوريا ، وخاصة في الميدان النووي .

وعلاوة على ذلك ، نطالب بإطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمحتجزين السياسيين في جنوب افريقيا فوراً ودون قيد أو شرط . وإننا لعلى يقين من أن القضية العادلة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا سوف تنتصر .

وقبل أن أختتم كلمتي ، يود وفدي أن يشيد باللجنة الخامة لمناهضة الفصل العنصري وبرئيسها ، السفير جوزيف غاربا بوجه الخصوص ، لقيادته النشطة وديناميته ، وهما مصدر إلهام لنا جميعاً في عملنا المشترك للقضاء على الفصل العنصري وإزالته من العالم .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت الامم

المتحدة منذ إنشائها تبحث السياسات العنصرية التي تنتهجها جنوب افريقيا . وقد اتخذت العديد من القرارات والإعلانات والمقررات التي تدين بأقوى العبارات سياسة الفصل العنصري الكريهة وتدعو إلى القضاء عليها قضاء مبرماً . وقد ظللنا نشهد ، سنة إثر سنة ، رؤساء الدول أو الحكومات وغيرهم من الممثلين الموقرين يدلون ببيانات من فوق هذا المنبر لا يؤكدون فيها فحسب الحاجة إلى القضاء على ما أصبح الآن يهدد السلم والامن الدوليين ، بل والقضاء على ما أصبح يشكل جريمة ضد الإنسانية ، أي الفصل العنصري .

وبالرغم من هذا كله ، ما برح نظام بريتوريا يتجاهل ، دون عقاب ، النداءات المتكررة المادرة عن المجتمع الدولي لإقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا . فالنظام العنصري يرفض بعناد إظهار أي احترام لإرادة المجتمع الدولي ، ويدوس بمفاقة على كرامة الجماهير في جنوب افريقيا وعلى حرمتها ومساواتها . إن مخططي وجنود الفصل العنصري ، أي البوليس السري لرايخ جنوب افريقيا ، يقتلون ويشوّهون بوحشية الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في ذلك البلد . فقد قتل عشرات الآلاف من الأشخاص عمداً في الشوارع والمدارس وأماكن العمل وفي منازلهم . واعتُقل واحتُجز وعُذّب وعومل بوحشية أشخاص آخرون كثيرون . إن نيلسون مانديلا ، المناضل العظيم من أجل الحرية ، والعديد من ممثلي الشعب المناهدين ما برحوا يمانون في

السجن . وفي الحقيقة لا يكاد يمر يوم في جنوب افريقيا دون أن نرى الكاهن المنصري الكبير يضحى بافريقي آخر على مذبح الفصل المنصري .

إن الفصل المنصري حرمان من الحياة والحرية والكرامة والعدالة . والفصل المنصري إنكار لادمية الإنسان وإهانة للكرامة الإنسانية ، والفصل المنصري هو القتل ومنع الأحياء من دفن موتاهم وتشيعهم إلى قبورهم في جنازات سلمية . وتشهد على ذلك مذابح شاربغيل وسويتو والجرائم الوحشية المستمرة التي لا يكف عن ارتكابها النظام المنصري . فهذا النظام الوحشي لا يُحتمل ولا يمكن إصلاحه ، ولا بد من القضاء عليه .

لذلك ، لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل إلى متى مستمر إراقة الدماء وإلى متى ستظل الدموع في جنوب افريقيا تفرق ضمير الإنسانية ؟

إن كفاح الجماهير المقهورة في جنوب افريقيا ، وهو كفاح لا ينقطع استمر طيلة العقود الأربعة الأخيرة ، ووصل إلى مرحلة حرجة اليوم ، يشير إلى أن جذوة الحرية ما برحت متقدة في جميع أرجاء جنوب افريقيا ، وأن غضب المحرومين قد تفجّر في عمل شعبي . إن أبناء جنوب افريقيا الحقيقيين الذين عانى أسلافهم من فظائع وبؤس لا يومض على أيدي الاستعمار والمنصرية ، يخوضون اليوم كفاح حياة أو موت من أجل الحرية .

فشعب جنوب افريقيا المقهور يدرك أن الحرية والعدالة لا يمكن الحصول عليهما بلا تضحيات . ويعرف ذلك الشعب أنهما لا تسقطان كالمُنّ من السماء ، ولا يقدمهما النظام الفاشي هدية إلى أحد . وبالرغم من التضحيات الكبيرة التي يتعيّن تقديمها بالدم والروح فإن ذلك الشعب مصمم ، أكثر من أي وقت مضى ، على القضاء على الفصل المنصري ليكفل للأجيال المقبلة في جنوب افريقيا الحرية والمساواة والعدالة . إن وحشية نظام الفصل المنصري لا يمكنها أن توقف ولن تستطيع أن توقف هذه المسيرة صوب الحرية تحت لواء المؤتمر الوطني الافريقي والقوى الديمقراطية الأخرى .

وكما هو معروف جيدا ، ليس الشعب المقهور في جنوب افريقيا الضحية الوحيدة للفظائع الوحشية التي يرتكبها نظام الفصل المنصري . فالحقيقة أن شعوب دول خط المواجهة أصبحت هي أيضا هدفا لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والابتزاز الاقتصادي التي يرتكبها نظام الفصل المنصري .

وكما يوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري ، معد النظام العنصري خلال الاثني عشر شهرا الماضية عنفه الجماعي في جميع أرجاء جنوب افريقيا . فأفراد المرتزقة التابعون للفعل العنصري يرتكبون أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار في أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي ، ويقتلون المدنيين الأبرياء ويهدمون البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية . والتمادي في هذه الأعمال العدوانية لا يعرض السلم والامن والاستقرار في جنوب افريقيا للخطر فحسب بل ويعرض للخطر أيضا أمن واستقرار القارة بأسرها .

لذلك ، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية سياسية لدرء هذا الخطر بتأييد الكفاح ضد الفعل العنصري . ولا يمكن لأي عضو في الأمم المتحدة أن يظل غير مبالي لاستمرار إراقة الدماء في جنوب افريقيا العنصرية . وفي هذا الصدد ، نود أن نشيد بالجهود القيّمة التي يبذلها معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، ونرى أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ المزيد من التدابير القوية والمحددة . واشيوبيا ، تماشيا مع موقف منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، على قناعة راسخة بأن فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا هو الطريق السلمي الوحيد والسريع نحو القضاء على الفعل العنصري . والبديل لذلك هو استمرار العنف والإرهاب والخطر الجسيم على المنطقة بل على السلم والامن العالميين . وكما ذكرنا مرات عديدة لا بد أن تتشاطر المسؤولية عن هذا الخطر الدول الغربية التي ما انفكت تقدم المساعدة العلنية والخفية لنظام بريتوريا .

لذلك ، نطالب مرة أخرى تلك الحكومات التي لاتزال تقيم علاقات مع النظام الفاشي بالتخلي عن ذلك والعمل فورا على إنهاء كل أشكال التعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا . هذا هو ما نطالب به وما يطالب به أيضا الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، بل هذا ما نطالب به كل الشعوب المحبة للسلام في العالم أجمع .

لقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن سياسات المهادنة ، أو الارتباط
البناء ، كما يفضل البعض أن يدعواها ، لا تستطيع أن تكفّ ولن تكفّ الأنظمة الفاشية
عن ارتكاب جرائمها ضد الإنسانية . فهي لم تكف هتلر أو موسوليني ولن تكف بالتأكيد
بوتسا . ولذلك ، يتعيّن على جميع الأمم التي تتمسك بمبادئ الحرية والمساواة
والعدالة أن تساعد الشعب المناضل في جنوب افريقيا بغرض جزاءات إلزامية شاملة
بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق باشيوبيا ، أود أن أؤكد من جديد موقفنا الذي أعرب عنه الرفيق
منفيستو هايللي ماريم ، الأمين العام لحزب العمال باشيوبيا ، ورئيس المجلس العسكري
الحاكم المؤقت والقائد الأعلى للقوات المسلحة الشورية في مؤتمرات منظمة الوحدة
الافريقية الاخيرة ومؤتمرات قمة عدم الانحياز ، بأن اشيوبيا الاشتراكية ، في إطار
مواردها المحدودة ، سوف تواصل مساعدة وتأييد الحملة التي ترمي لعزل نظام بريتوريا
حتى تتحقق إقامة مجتمع ديمقراطي وعادل في جنوب افريقيا الموحدة .

السيد غياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد انقضت

العهد الذي كانت فيه المأسة اليومية التي يعيشها شعب جنوب افريقيا لا تشير
إلا اهتماما شاردا من جانب الرأي العام وحكومات بعض البلدان . ويبدو أن إدانة
سياسة الفصل العنصري لم تكن في ذلك الوقت إلا جزءا من المشاعر الإنسانية السوية .
وفي نفس الوقت ، فضل نظام الاقلية العنصري أن يعمل على نقل مهاراته في القهر
والمدوان وأصبح لا يمثل إلا تهديدا حقيقيا للسلام والامن الدوليين . ونظام جنوب
افريقيا ، إذ يبادر الآن - بعد فوات الاوان - فيقترح بعض ما يسميه بالاصلاحات التي
يُدعى امكان إدخالها على الفصل العنصري ، يفعل ذلك تحت تأثير منطق انتحاري يجعله
يتصور أن بوسعها أن ينقذ حياته بمثل هذه الحيل . فذلك النظام البغيض ، إذ يهدده من
الداخل النضال الشجاع الذي تخوفه غالبية السكان ، قد أشار وعيا أقوى وأكثرت
التزاما على الصعيد الدولي ، بضرورة اقتلعه من جذوره . وهكذا فإن ذلك تحدّي رئيسي
لا يمكن أن تغفل من ضرورة القبول به أية قوة سياسية على الصعيد الوطني أو العالمي .

وهذا ما عبّر عنه من فوق هذه المنصة صاحب الفخامة دينيس ماسو نفويسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية والرئيس المناوب لمنظمة الوحدة الافريقية عندما أكّد أن القارة الافريقية تواجه حالة حرب مستمرة .

إن الحالة في جنوب افريقيا ، التي اتسمت على الصعيد الداخلي بتدابير استثنائية واسعة النطاق نابعة من إعلان حالة الطوارئ منذ شهر عديدة ، تزودنا بصورة مأساوية لا تحتاج إلى بيان . وتشير أجهزة الإعلام الدولية إلى أنه أثناء الشهور الخمسة الماضية قتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص بأيدي شرطة وجيش جنوب افريقيا واعتقل واحتجز أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة .

ومع ذلك ، لم تضعف الروح النضالية لدى السكان السود . وعلينا أن نقدم لهم كل مساعدة ودعم لازمين حتى يحققوا النصر في نضالهم الذي يتسم بطابع الكرامة والتطلع إلى الحرية اللذين يشكلان جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف .

وفي الوقت الحالي ، باتباع الخطوط الإرشادية التي وضعها مؤتمر القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، تدعو افريقيا إلى اتخاذ عدد من التدابير لاستمرار الحفاظ على نظام الفصل العنصري وتقديم كافة الضمانات للانتصار المتوقع على نظام الفصل العنصري . وهكذا فإن لجنة من رؤساء الدول قد شكّلت لرمد الحالة في الجنوب الافريقي عن كسب بصورة مستمرة واتخاذ المبادرات اللازمة . وقد نظرت الجمعية العامة في الوثيقة A/41/569 ، التي تعرب عن قلق منظمة الوحدة الافريقية واهتمامها بتوعية الشباب بأن عليه مهمة ملحة هي استئصال شأفة الفصل العنصري . وبهذا اتخذ رؤساء دولنا قرار افريقيا وأوصوا لدى جميع الحكومات والمعلمين في جميع أنحاء العالم بأن يكون أول درس في السنة الدراسية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ مخصصا للفصل العنصري وأن تكتب على السبورة في كل غرفة درامة بهذه المناسبة ، وتناقش أيضا جملة "الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية" .

ومهما كانت أهمية هذه الترتيبات وأثرها في تعبئة الرأي العام الدولي ، إلا أنها لا تعتبر أكثر من إجراءات مساعدة دعت إليها ضرورة فرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام بريتوريا . وقد أعرب المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا المنصرية ، الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيه عن رأيه فيما يتعلق بتلك النقطة ، وفعل بالمثل مؤتمر القمة الثامن للبلدان غير المنحازة ، الذي انعقد في هراي .

وفي هذا السياق ، حثت منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز مجلس الأمن على أن ينفذ بمسؤولياته فيجتمع ويتخذ تدابير تؤدي إلى فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا . وقد قرر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز - إدراكا منهم للتضحيات التي قد تترتب على هذه التدابير - إنشاء صناديق دعم لتعزيز جهود تلك البلدان للتخفيف من اعتمادها على جنوب أفريقيا ، وتعزيز قدراتها الدفاعية وضمان استقلالها الاقتصادي .

ولذلك أصبح الكثير من أشكال العمل الممكنة لتعزيز السلم في الجنوب الأفريقي متاحة للحكومات وللمجتمع الدولي . وهذه الامكانيات ، فضلا عن أنها لا تتعارض مع بعضها البعض ، من شأن تضاعفها أن يؤدي إلى حل ديمقراطي في الجنوب الأفريقي . ونعتقد أيضا أن المساعدة التي تقدم للمؤتمر الوطني الأفريقي أو مؤتمر الوندويين الأفريقيين لازانيا أو المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ، تعتبر إجراء إيجابيا وينطبق هذا أيضا على فرض جزاءات بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق أو تقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة .

وهناك في الوقت الحاضر موقف إيجابي من جانب عدد من الحكومات في نصف الكرة الغربي ، مثل كندا والبلدان الامكندنافية ، التي اتخذت جزاءات انتقائية ضد جنوب أفريقيا وبدأت في تنفيذها بالفعل . لكننا نأسف مع ذلك لأن بعض البلدان الغربية الأخرى التي تعلن أنها من أعز أصدقاء أفريقيا ، ترفض فكرة توقيع الجزاءات من أساسها بل وتمل إلى حد استقبال متمرّد مثل صافيمبي من أنغولا ، ورئيس وزراء جنوب أفريقيا نفسه ، السيد بوتس .

وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيس دنييس ساسو - نغيسو لتلك الحكومات الغربية عن قلقه وقلق نظرائه الافارقة إزاء هذه التصرفات التي أقل ما توصف به أنها غير لائقة وغير ودية .

وفي هذا الوقت الذي يجاهر فيه النظام الذي يتزعمه السيد بوتيا بازدراسته للبشرية ، وبإبادته المنهجية للشعب الاسود في جنوب افريقيا ، فان أقل ما نقوله انه من قبيل التناقض أن نرى هذا الرئيس النازي الجديد يشارك في احتفال يقتصر عادة على من يحترمون السلم والعدالة والحرية ، وهو الاحتفال بيوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في أوروبا .

وفي هذا المحفل أيضا ، وفي يوم ٣٠ ايلول/سبتمبر الماضي ، أعلن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فخامة دنييس ساسو نغيسو ما يلي :

"أما من يرون أن استعمال القوة يجب حظره حتى في حالة مكافحة الفصل العنصري ، فنقول لهم ان هناك مطلبا واحدا يعتبر حدا أدنى ، هو تطبيق جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، تساعد ولو على استئصال الفصل العنصري سلميا ، اذا ما التزم بها المجتمع الدولي برمته" .

وأضاف الرئيس ساسو نغيسو أنه حتى بالنسبة لشعب جنوب افريقيا المقهور ، لا يوجد ما هو أكثر قسوة من المعاناة التي يتعرض لها على أيدي مظهرديه ، سادة بريتوريا .

غير أن العمل المتضافر لمكافحة الفصل العنصري يقتضي أن تكون مشاركة المجتمع الدولي مكثفة وفعالة قدر الامكان في كل مراحل الكفاح ، ففي هذا الوقت الذي يواجه نظام الفصل العنصري فيه عزلته ونهايته المحتومتين ، ويلجأ الى إشاعة الرعب واليأس ، ويسعى بكل الوسائل المتاحة له الى زعزعة استقرار جيرانه ، يتعين علينا أن نعد العدة بكل ما في جعبتنا للتصدي لتلك السيادة .

ويتمثل وجه من الأوجه الفاجعة للسياسة الكيافيلية التي تتبعها جنوب افريقيا ، في التشريد الجماعي للسكان سواء بارمالهم بالالاف الى البلدان المجاورة

التي ليس بمقدورها استقبال كل هذه الأعداد على الفور ، أو بنقلهم من البانتوستانات إلى معازل أخرى مما يترتب عليه تعرض الأسر وحياة الناس لمحن وصدمات يعجز عنها الوصف .

وقد دفع الرئيس سامورا ماشيل حياته ثمنا لهذه المأساة التي صنعتها جنوب أفريقيا كجزء من خطتها الشهيرة لجعل السلم في الجنوب الأفريقي ضربا من المستحيل . وفي إطار هذه الملحمة البطولية التي سجل سطورها كل المناضلين في سبيل الحرية ، سواء في جنوب أفريقيا ذاتها ، أو في ناميبيا أو في البلدان المجاورة ، ممن بذلوا دماءهم ثمنا لقيام عالم تسوده المساواة وتحكمه المبادئ العالمية للعدالة والانصاف ، نظل على يقين من أن الخسارة الفادحة المتمثلة في مصرع الرئيس الراحل سامورا ماشيل ، الذي أبنته الجمعية العامة تأبينا مؤثرا منذ أيام قليلة ، ستلهب حماس كل الوطنيين الأفارقة ، وستزيدهم شجاعة وتصميما على إحلال السلم والحرية في الجزء الجنوبي من قارتنا ، وهما ما حرما منه طويلا دون وجه حق .

إن الجنوب الأفريقي يمر حاليا بأحرج مراحل تطوره . وعلى المجتمع الدولي أن يقنع حكومة جنوب أفريقيا ، واضعا في اعتباره أن السلم والأمن أصبحا كلا لا يتجزآن في عالم اليوم ، بأن تتيح لهذا التطور أن يمضي قدما بطريقة مسؤولة متحكم فيها ، وذلك بالشروع - دون مزيد من الإبطاء - في التخلي تماما عن نظام الفصل العنصري .

إن حكومة جنوب أفريقيا تضع نفسها عمدا في مجرى معاكس لتيار التاريخ بفرضها حالة الطوارئ ، وتمسكها بكل القوانين الأساسية للفصل العنصري ، ورفضها - رغم مناقشات الرأي العام الدولي - إطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، وتمكينهم من القيام بدورهم الطبيعي في عملية تحقيق الديمقراطية في بلدهم .

ونحن نعرف أن الفصل العنصري لا يمكن أن يحمل شامرا طيبة ، لكن دعونا نأمل بأن تكون لدى السلطات هناك بقية من حسن النية ، وأن تتغلب على الفرائز الكريهة التي أوجدت الفصل العنصري ، لأنه يمثل في التحليل النهائي تحديا للبشرية .

السيد صلاح (الأردن) : إننا نشعر بقلق وامتعاض شديدين عندما نبحث موضوع الفصل العنصري . فنظام الفصل العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا ليس مسألة سياسية قد تهدد في نهاية المطاف الامن والاستقرار العالميين فحسب ، بل هو مسألة اخلاقية يعتبر موقفنا منها وجديتنا في معارضتها ، مقياسا لقيمنا الحضارية والفكرية ومدى التزامنا بجوهر ومبادئ الميثاق . ويزداد قلقنا بشكل خاص عندما نلمس ان الرفض العالمي الاجماعي لهذه السياسة البغيضة لم يؤدي الى إقناع الاقلية البيضاء بالتخلي عنها ، والعدول عن تحكّمها ، وقمّتها للاكثريّة السوداء في جنوب افريقيا . وهذا يدعونا الى المسارعة الى التأكيد على أهمية اقتراح اقوالنا ونداءاتنا بأفعال محددة ومؤثرة لإقناع العنصريين في بريتوريا بأنهم يسيرون ضد منطق التاريخ ، ويتحدون العالم بأسره .

وإذا كان هناك من يعتقد بإمكانية إقناع قادة جنوب افريقيا بالتخلي طواعية عن سياسة الفصل العنصري ، فإننا نعتقد أنه يخطيء . فقد أعطي هؤلاء فرمة كافية ، لكنهم عملوا دائما من أجل جعل هذا النظام أكثر فعالية وأكثر مناعة في وجه الضغوط الخارجية ، وأكثر قدرة على الاستمرار . والدليل المباشر على ذلك يتمثل في الاجراءات التجميلية التي اتخذها العنصريون في جنوب افريقيا ، سواء من خلال ما سمي "بالدمتور الجديد" ، أو بالسماح لبعض الملونين من غير السود بالاشتراك في الانتخابات ، أو بمباشرة الحوار مع بعض "قادة السود المنتخبين" . وعندما تكشف حقيقة هذه الاملاحيات المزعومة ، وبدت المعارضة الشعبية لها ، كانت أجهزة القمع جاهزة وموجودة لتمارس باستمرار عمليات الاعتقال والسجن والقتل بدون رحمة ، تمزجها طبعا اجراءات الطوارئ والاحكام العرفية . كما أخذت جنوب افريقيا بتطوير اقتصادها لمواجهة احتمالات المقاطعة الاقتصادية العالمية . ويجب هنا أن نكون متأكدين من حقيقتين بديهيتين في هذا الشأن ، وهما أن سياسة الفصل العنصري أمر مرفوض تجب مقاومته ، وأنه لا يمكن أن يكون هناك سياسة عنصرية حسنة أو مقبولة أكثر من غيرها . فلقد قلنا رأينا عبر هذه المنظمة ، وهو أن العنصرية ونظام الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية .

والآن ، وبعد ان تكشف لنا عدم نجاعة الإدانة والشجب ، لابد من العمل . وفسي هذا الصدد ، لابد من تنفيذ اجراءات جزائية صارمة ضد جنوب افريقيا ، حتى تبادر الى التخلي عن هذه السياسة البغيضة .

ولقد اذان الجميع من على هذه المنصة وفي الخارج ، الفصل المنصري ، كما اتخذت الامم المتحدة قرارات عديدة تطالب بانهاء الفصل المنصري ، وإقامة نظام حكم ديمقراطي سليم . الا ان هذه القرارات لم تلاق سوى التجاهل من حكم بريتوريا ، يشجعهم على ذلك عدم وجود إجماع على الاجراءات الناجمة العملية التي يجب علينا اتخاذها لترجمة اقوالنا الى اعمال . إن جنوب افريقيا مازال تستمد القوة من الفجوة بين الإجماع على إدانة سياستها المنصرية ، وغياب الإجماع لدى الوصول الى اجراءات العقوبة والمقاطعة الاقتصادية الشاملة .

اننا في الاردن ، تماشيا مع سياستنا المناهضة للفصل العنصري والاحتلال الاجنبي والاستعمار ، نلتزم بتأييد وتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة حول سياسة الفصل العنصري ، كما أننا نشارك وبشكل فعال في مختلف المؤتمرات والانشطة والجهود التي تهدف الى وضع حد لتلك السياسة التمييزية ، ونطالب بتطبيق التوصيات التي اتخذها المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي . ويتوجب على حكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا البدء فورا ، وبدون قيد أو شرط ، باجراء مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين والشرعيين للأغلبية السوداء من سكان جنوب افريقيا ، بحيث تؤدي هذه المفاوضات الى إزالة سياسة الفصل العنصري بطرق سلمية ، وإقامة مجتمع متكافئ، متساو في الحقوق والواجبات ، ونظام حكم ديمقراطي لا عرقي . ومن أجل ايجاد مناخ الثقة اللازم لانجاح مثل هذه المفاوضات ، يتوجب على حكومة بريتوريا أن تقوم بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، بمن فيهم الزعيم الوطني نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على التجمعات السياسية الوطنية ، والغاء التشريعات العنصرية ، ووضع حد لممارسة الاعتقال بدون محاكمة ، ووقف إعادة التوطين القسرية للسكان .

إن عدوان حكومة الاقلية البيضاء لم يقتصر على السكان في جنوب افريقيا ، بل امتد الى الدول المجاورة . حيث تحتل جنوب افريقيا أجزاء من أراضي بعض تلك الدول ، وتقوم بقصف المناطق المدنية والمرافق الاقتصادية في محاولة منها لإرهاب تلك الدول ، وتدمير اقتصادها ، وفرض سياسة الأمر الواقع عليها . كما قامت بفرض إجراءات مقاطعة اقتصادية ضد دول المواجهة الافريقية .

إننا ندعو جميع الأعمال العسكرية التي تقوم بها حكومة الاقلية البيضاء ضد دول المواجهة الافريقية ، ونعرب عن تضامننا مع الجهود التي تبذلها تلك الدول لتعزيز تنميتها واستقلالها ودعمها لحركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا . ونؤيد تقديم الدعم المعنوي والمادي لهذه الدول لمواجهة سياسة الذراع الطويلة التي تمارسها جنوب افريقيا ضدها .

لقد انعقد المؤتمر الثامن لقمة دول وحكومات حركة عدم الانحياز في هراري عاصمة زيمبابوي في بداية شهر ايلول الماضي ، وقد شاركت بلادي في ذلك المؤتمر الذي اعتبر عن حق قمة دعم لنضال شعوب جنوب افريقيا ، حيث أوصى المؤتمر في بيانه الختامي جميع دول حركة عدم الانحياز ودول العالم باتخاذ تدابير فعالة وعملية للقاء على سياسة الفصل العنصري . وبالإضافة الى ذلك صدرت عدة بيانات خاصة عن المؤتمر تطالب بدعم دول المواجهة الافريقية ، وتشديد العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري والبترولي ضد نظام بريتوريا . ونحن نرحب بما تضمنته هذه البيانات ونتوقع الالتزام بها .

لقد تضمن التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الوارد في الوثيقة A/41/221 و Add.1 وقائع وحقائق حول العلاقة الاستراتيجية والتحالف بين اسرائيل وحكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . فقد تضمن ذلك التقرير معلومات عن مختلف أوجه التعاون المتنامي في المجالات العسكرية والنووية والاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضية . كما أن كثيرا من الوفود التي سبقتني بالحديث نددت بهذه العلاقة وأعربت عن قلقها العميق ازاءها ، ولا سيما إزاء نتائجها المدمرة على الاستقرار والامن في منطقتي الشرق الاوسط والجنوب الافريقي .

اننا مطالبون بأن نكرس اهتماما أكبر لهذه العلاقة بين نظامي تل أبيب وبريتوريا المتشابهين . وذلك عن طريق ممارسة الضغوط لوضع حد لهذه العلاقة ومقاومتها . كما نطالب إدارة شؤون الاعلام ومركز مناهضة الفصل العنصري في الامم المتحدة بالاستمرار في نشر المعلومات عن التعاون المتزايد بين البلدين وكشف الممارسات والسياسات غير الانسانية وغير القانونية لكلا النظامين .

إننا نؤكد على ضرورة مضاعفة جهود الامم المتحدة وإبقاء زخم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الالتزام الكامل من قبل الجميع بمقاطعة شاملة لجنوب افريقيا وضمان التنفيذ الفعلي لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة ، والمتعلقة بمناهضة سياسة الفصل العنصري . وإذا ما تحقق مثل هذا الالتزام من قبل جميع الدول

الاعضاء في هذه المنظومة الدولية ، فان نهاية الفصل العنصري تقترب ساعتها ويتخلص منها مجتمعنا الدولي . وحتى نصل الى ذلك ، لابد من اضطلاع مجلس الامن بدوره بشكل كامل ، ولابد من الاستمرار في إدانة هذه السياسة والنص على مقاطعة اقتصادية شاملة لجنوب افريقيا ، ومباشرة الدول الالتزام بهذه المقاطعة ، الى جانب تطبيق المقاطعة الاقتصادية الطوعية ، بالإضافة الى دعم وتأييد دول المواجهة الافريقية التي تشكل خط الحماية الاول للاكثريّة المحرومة في جنوب افريقيا في تحديها وزعزعتها لمقومات سياسة الفصل العنصري .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : منذ

بداننا في النظر في سيامة الفعل المنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا في اطار هذا المحفل ، والحالة في ذلك البلد تتفاقم باستمرار وبطريقة تشير الانزعاج ، وعلى الرغم من الرقابة الشديدة التي فرضتها السلطات المنصرية على الصحافة ، تطالعنا الصحافة كل يوم بانباء عن عدد الارواح المبريئة التي يقضي عليها نتيجة للأعمال الوحشية التي يقوم بها النازيون الجدد .

إن نداءات المجتمع الدولي المستمرة باجراء مفاوضات سلمية تؤدي الى تحقيق المساواة المنصرية والاعتراف بحق جميع مواطني جنوب افريقيا في نفس الامتيازات الاجتماعية ، لم يستجب لها نظام بريتوريا المنصري الا باجابة واحدة وهي : زيادة القمع والمزيد من الاعتقالات والسجن واغتيال ابطال الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ويشمر القادة المنصريون في دخيلتهم باحتقار شديد لمشاعر الآخرين ويعتقدون أنهم هم الممثلون الحقيقيون لجنس متفوق ، ونتيجة لهذا الاعتقاد المجنون لا يتورعون عن اللجوء الى الرعب والارهاب داخل حدود جنوب افريقيا وخارجها من أجل فرض نظامهم القذر .

وهكذا ، لايزال الفعل المنصري الذي أعلن عن حق أنه جريمة ضد الانسانية وإهانة للضمير العالمي ، ينتهك السلم في الجنوب الافريقي يوميا . وهو يمول كسل العصابات الموجودة في المنطقة بغية زعزعة استقرار بلدان خط المواجهة ، الامر الذي يشكل بوضوح خطرا جسيما على السلم والأمن في الجنوب الافريقي وفي سائر أرجاء القارة . واذ نشيد بالشعب الأسود البطل في جنوب افريقيا ومقاتليه الجسورين من أجل الحرية ، يتعين علينا أن نقول بأن ما ينتظرونه منا اليوم هو التضامن العملي الفعال الذي يمكنهم من الاسراع في القضاء على نظام الفصل المنصري البغيض . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا التضامن يسهم مساهمة رئيسية في التحرير الحقيقي للجنس البشري . لقد تأخر الوقت بالنسبة لنظام الفصل المنصري لينقذ نفسه من أزمته . والمؤتمر الوطني الافريقي ومقاتلوه المتفانون والرجال والنساء الذين على شاكلته نلسون وويني مانديلا ، قد كسبوا جميعا مجد الهام النضال الذي يخوضه شعب جنوب

افريقيا ، وهم يظهرون للعالم الآن - كالبارحة والغد وعلى الدوام - أنه ما من شيء يمكن أن يوقف مسيرة التاريخ ، وما من قوة في العالم قادرة على ابقاء الحرية والكرامة الانسانية في الاغلال .

والمجتمع الدولي ملتزم اخلاقيا أن يبذل كل ما في وسعه ليضع حدا نهائيا لمعاناة شعب جنوب افريقيا الشهيد . وموقف هذه المنظمة وعمل مجلس الأمن سيحددان الى درجة كبيرة حجم المعاناة وعدد الارواح البريئة التي ستزهق قبل القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري وانشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

وليس من المنطقي أن توامل بعض الأمم التي كانت في الاربعينات فحبة للسودان الفاشي تقديم المساعدة الى نظام الفصل العنصري اقتصاديا وماليا وسياسيا ودبلوماسيا وعسكريا ، أو أن تتستر عليه ، أو أن تتردد في اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تحت الذريعة الجوفاء بأن جماهير السود قد تعاني نتيجة لذلك .

أولا يكفي لهؤلاء السادة بعد مقتل العشرات في سويتو وبعد استماعهم الى ما قاله ممثلو كل منظمات السود في جنوب افريقيا الذين يطالبون باتخاذ جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا ، ليعرفوا أن هذه الاجراءات هي المساعدة العاجلة التي يحتاجون اليها لتمهيد السبيل صوب نيل الحرية ؟ ما من أحد يشك بعد الآن في أن الدعم والتشجيع اللذين يلقاهما نظام جنوب افريقيا العنصري من بعض البلدان الغربية يفسران تملبه وعدوانيته* .

ونحیی تلك البلدان الغربية التي فرضت جزاءات انتقائية على جنوب افريقيا . إن ما يسمى بسياسة الارتباط البناء التي تتبعها الادارة الامريكية الحالية تشجع سلطات بريتوريا على التماسي في سياستها القمعية في الداخل ، وعلى القيام بهجمات منتظمة على البلدان الافريقية المجاورة ، واستمرار احتلال ناميبيا والحيلولة دون استقلال هذا البلد المستعمر في تحد سافر لقرارات الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز والعديد من الهيئات الدولية الاخرى .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دوس مانتوس (موزامبيق) .

ان حكومة الولايات المتحدة ترفض رفضا باتا أن تقبل فرض جزاءات الزامية هائلة على جنوب افريقيا الرائدة في انتهاكات حقوق الانسان . فواشنطن لا تمارس حق النقض فحسب إزاء مشاريع قرارات مجلس الامن بشأن هذا الموضوع ، بل تحاول أيضا أن تفعل نفس الشيء بالنسبة لقرارات الكونغرس الامريكى .

وعلاوة على ذلك ، تقدم حكومة الولايات المتحدة ، في تواطؤ مع سلطات بريتوريا المنصرية ، الدعم المالي والعسكري الى عمالبات المرتزقة التابعة للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) ، التي تحاول زعزعة استقرار الحكومة الشرعية لجمهورية انغولا الشعبية .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن موقف حكومة كوبا كما عبر عنه الرئيس فيدل كاسترو الذي قال في الخطاب الذي أدلى به في مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز، ما يلي :

"إن الحقيقة الاساسية في هذه المسألة أنه مادام الفصل المنصري قائما في جنوب افريقيا وتحكم هذا البلد حكومة عنصرية فاشية ، لن يكون هناك أمن في انغولا أو في أي بلد آخر في الجنوب الافريقي ، وسيظل استقلال ناميبيا محض خيال" .

من هذا المنبر نؤكد دعمنا الاكيد لشعب جنوب افريقيا الباسل الذي يواجه نظام الفصل المنصري الدموي ، وتضامننا مع هذا الشعب . ونطالب بالافراج الفوري وغير المشروط عن نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين . ونشيد بالرجال والنساء والاطفال الذين فقدوا ارواحهم وهم يناضلون من أجل الحرية والاستقلال في جنوب افريقيا .

واذ نتناول هذا الموضوع لا يسعنا الا ان نشيد اشادة قلبية بالرجل الذي كان من المقاتلين من أجل التحرير الافريقي ضد الفصل المنصري : وهو الرئيس سامورا مويزييس ماشيل . ومن هذا المنبر نعبر عن مشاعرنا ونقول له ان موته المأساوي لم يكن هباء ، وأن أفضل اشارة بذكراه تتمثل في اليوم الذي نذهب فيه كلنا الى مقواه ونقول له أن الفصل المنصري قد استؤصلت شافته .

إن الفصل العنصري تنبعث منه رائحة الموت النتنة . والرجال الذين يؤمنون بصدق بحرية الانسان وكرامته يجب أن يوحدوا جهودهم ويعطوا شعب جنوب افريقيا البطل الوسائل اللازمة لإنهاء مهمة تصفية نظام الفصل العنصري البغيض . وكل واحد منا يتحمل المسؤولية التاريخية عن اتخاذ كل الخطوات الضرورية على الصعيد الدولي لإنشاء حاجز يساعد في التعميل بالعمل الذي يقوم به من يرغبون في تحقيق المساواة العرقية في جنوب افريقيا .

ختاماً ، أود أن استشهد بمقتطف من البطل الوطني الكوبي خوسيه مارتى يعبر عن الرؤيا الانسانية العميقة عندما قال :

"ليس هناك ما هو أكثر شراً واستهتاراً من أن يكون المرء قادراً على مساعدة غيره بنكران الذات ويمتنع عن ذلك لأسباب أنانية" .

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفندي

أن يعرب عن تأييده الكامل للاراء التي أعرب عنها ممثل المملكة المتحدة عندما تكلم بإسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بإدانة سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . والفرض من كلمتي الآن هو التأكيد على جوانب معينة من نهج الحكومة الايرلندية تجاه الفصل العنصري الذي سبق أن بينه ممثلو ايرلندا المتعاقبون في السنوات السابقة .

ليست ثمة حاجة لمرد مفصل لثتى جوانب الفصل العنصري بحذافيرها الفظيعة . فالعناصر التي لا حصر لها للتمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا ضد أغلبية سكان هذا البلد الحزين معروفة جيداً لكل وفد في هذه الجمعية . انه مجتمع حيث تحتكر القوة جماعة صغيرة ولكن مهيمنة ، وحيث وطّدت الممارسات التمييزية على مر السنين وأصبحت جزءاً من النظام ، وحيث فرضت فيه الحكومة دون استشارة المحكومين ، وحيث لا يعد من قبيل الصدف أن تعيش أغلبية السكان في حالة من اللامساواة والحرمان ، وانما كمحور لكل جانب من جوانب حياة الانسان .

وتتميز جنوب افريقيا في ظل الفصل العنصري بميزة شنيعة هي أنها المجتمع

الوحيد في العالم الذي بُني نظامه السياسي على العرق علناً وصراحة وباعتبار ذلك

سياسته العامة . ففي هذا المجتمع يحدد لون البشرة وحده مصير الشخص . والرجل الاسود لا رجاء له بأي مستقبل لانه لا يستطيع أن يغير جلده .

إن المعلومات عن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا المقدمة الى الجمعية في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي تقرير مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا تؤكد أنه ليس هناك أي أمل على الاطلاق .

وما يرد في هذين التقريرين يهز المشاعر حقا . وأثناء الجزء الاكبر من السنة الماضية تعيش جنوب افريقيا حالة طوارئ فرضها نظام الفصل العنصري مرتين ، جزئيا من ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ الى ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ثم على نطاق البلد من ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حتى الوقت الحاضر . واقتبس من الفقرة ٦ من تقرير مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ما يلي :

"خلال فترة الطوارئ الاولى ، قتل أكثر من ٥٠٠ شخص من جراء عنف رجال الشرطة واعتقل حوالي ٧ ٨٠٠ شخص دون توجيه تهمة ، أو دون محاكمة ، بمن فيهم أكثر من ٢ ٠٠٠ طفل دون من السادسة عشرة . وبالإضافة لذلك ، احتجز ٢ ٦٠٠ شخص بموجب التشريعات الامنية . وقد احتجز بعد انقضاء شهرين على إعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية باعتراف جنوب افريقيا ذاتها ، ٨ ٥٥١ شخصا دون توجيه تهمة أو دون محاكمة . وقد يكون الرقم الفعلي ، حسب تقدير منظمات رصد حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، يقارب ١٢ ٠٠٠ ، الى جانب ٢ ٢٠٠ سبق احتجازهم منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بموجب قانون الامن الداخلي . وإن كثيرا من المحتجزين هم من النساء والاطفال ورؤساء الكنائس والقادة النقابيين والمخفيين والشباب والطلبة وقادة المجتمعات المحلية . ويذكر أن الاشخاص المحتجزين غالبا ما تساء معاملتهم ويتعرضون للتعذيب ، وقد لاقى الكثير منهم حتفهم في المعتقل . وقد قتل في المواجهة الراهنة ، ٧٥٤ شخصا أثناء الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى ايار/مايو ١٩٨٦ وحدهما" . (A/41/638 ، المرفق ، الفقرة ٦)

والواقع أن التقديرات التي قدمتها في الشهر الماضي لجنة دعم آباء المحتجزين تبين أن عدد المحتجزين هذه السنة حتى الآن يتجاوز ٢٢ ٠٠٠ . ومن الواضح أن ما يسمى بحالة الطوارئ ليس إلا ستارا لتفطية تطبيق مجموعة من التدابير القمعية الوحشية . والعنصر المركزي في هذا الستار هو منع نشر الاخبار مما يعني ان الصورة الحية لوقائع الحالة ممنوع نشرها الى حد كبير في صحفنا ونشرات الاخبار من اذاعتنا وتلفزيوناتنا . واقتبى مرة أخرى من تقرير مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا الذي يقول :

"والانظمة الحالية للطوارئ وهي اوسع نطاقا واقسى من الاجراءات السابقة ، تعطي لرجال الشرطة والجيش ودوائر الامن سلطات كاسحة للتفتيش دون امر والاحتجاز دون توجيه تهمة او محاكمة وفرض حظر التجول وحظر المنشورات والاجتماعات ومراسم تشييع الموتى خارج المنازل وما الى ذلك . وفرضت كجزء من هذه الانظمة تقييدات على ارسال التقارير الصحفية من جانب الصحافة المحلية والدولية ، مما افضى الى فرض تعميم فعلى على أي نقل مستقل لانباء الاضطرابات والاعتقالات وحالات المقاطعة واعمال الاحتجاج" . (A/41/638 ، المرفق ، الفقرة ٧) . ومن الصعوبة بمكان فهم كيف يمكن أن نختلف على التقييم الوارد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي ينص على ما يلي :

"تعتبر التدابير القمعية الجديدة الاشد قسوة التي اتخذت في حزيران/يونيه ، والرقابة الصارمة ، وعزل المدن التي يقطنها السود عن انظار العالم ، والاعتقالات الجماعية دون اوامر قضائية بالإحضار للتحقيق او المحاكمة ، واستمرار وتعاقد أعمال العنف والقتل التي تمارسها الشرطة بمشابة اقرار ضمنى من النظام الحاكم بمعززه عن الحكم بدون اللجوء الى الوسائل العسكرية واساليب الدولة البوليسية" . (A/41/22 ، الفقرة ٨٢)

إن سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا بحشتها هذه المنظمة في محفل أو آخر لـ ٢٤ سنة . ان البيانات التي استمعنا اليها في هذه المناقشة لهي صدقٌ لمناقشات أخرى اجريت على مر السنين أعربت فيها الوفود بلا انقطاع عن مقتها وإدانتها للسياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا . وسنة بعد

أخرى نددنا وأدنا وناهدنا ورجونا وشجبنا . ولكن كلماتنا ، الحادة واللاذعة والنابهة من مشاعر قوية وامتعاض شديد في أغلب الاحيان ، مهمة الآن على الرفوف في محاضر الدورات السابقة للجمعية ، ونظام الفصل العنصري باق ، ووجهه المتمسب والمتحدي والتمادي في القسوة لا يزال يسيئ الى كل اصول اللياقة والادب .

ويمح القول أن النظام قد تغير بعض الشيء . لكن تلك التغيرات يجب النظر اليها من منظور الصورة العارية لكامل واجهة الفصل العنصري المؤلفة من مئات القوانين المختلفة والمنفذة بألاف الطرق المتباينة . وفي رأينا أن التغيرات تلك صممت لتغيير مظهر الأشياء لا الواقع . فهي لم تمس المسألة المركزية ، أي سياسة التنمية المنفصلة . وقد يحسن التكلم عن التكيفات بدلا من التغيرات لأن الهدف منها كان على ما يبدو ضمان بقاء السياسة القديمة في الظروف الجديدة .

وبالتأكيد لم يظهر أي دليل على أن أي تغير أساسي في أيديولوجية العنصرية قد أثر على الحكومة أو على أن المفهوم الأساسي الذي يعتبر العرق المبدأ الأساسي لكل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية في جنوب افريقيا قد تم التخلي عنه . فالفصل العنصري اليوم هو الآن بالضبط كما كان منذ البداية ، أي نظام سياسي قائم على اللون . وقد أمضت أعداد لا حصر لها من السود من أبناء جنوب افريقيا جل حياتهم في ظل صحابته القاتمة ولم يعرفوا قط معنى المعاملة الانسانية والمساواة التامة بكرامة وقيمة وقدر . وسيولد كثيرون أكثر منهم في نفس الظروف ليواجهوا نفس المستقبل القاتم ما لم تجبر جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها المستهجنة . ولقد وصف الاسقف ديزموند توتو الحالة ، متكلما من هذا المنبر في العام الماضي ، بالمعابر العاطفية التالية :

"ربنا اعطنا الفصاحة ليعرف العالم إذا سمعنا أن كل ما نريده هو أن

يُعترف بنا ككائنات بشرية خَلَقَتَهَا على صورتك" .

لقد حاولت ايرلندا ، في حدود امكانياتها المتواضعة ، أن تستجيب لتوصلات الاسقف توتو ولاشخاص لا يعدون ولا يحصون قبله توسلوا الى المجتمع العالمي على مر السنين أن يتبرأ من هذا النظام .

ولا تبقى ايرلندا ، كجزء من سياستها ، على أية علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا . ولا توجد لايرلندا أية استثمارات عامة هناك ، ولا تشجع الحكومة على اقامة علاقات تجارية أو اقتصادية معها . ولا توجد فروع لشركات ايرلندا في جنوب افريقيا ، وبالتالي لا توجد أية شركات في إطار مدونة السلوك للاتحاد الأوروبي . ولا توجد اتفاقات ثقافية بين ايرلندا وجنوب افريقيا ، وعملت الحكومة الايرلندية بشكل حاسم على عدم تشجيع اقامة العلاقات الرياضية .

وبغية تمييز المساعدة الانسانية والقانونية المقدمة الى هؤلاء الاشخاص الذين يعانون من التشريعات التمييزية في جنوب افريقيا ومساعدة أسرهم ، واللجئين من جنوب افريقيا ، تساهم ايرلندا على نحو منتظم في صندوق الأمم المتحدة للجنوب الافريقي ، والصندوق الدولي للمساعدة والدفاع ، وصندوق اسنجيني لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا . ونشعر بالقلق أيضا إزاء تلك البلدان في الجنوب الافريقي التي عانت نتيجة لعدوان جنوب افريقيا أو التي ، بسبب موقعها الجغرافي ، ارهقت الى حد مؤسف بالتبعية الاقتصادية لهذا الجار الكبير والمتسم بالمعاداة المتكررة . وبالتالي ، تضع ايرلندا ثلاثة من البلدان المجاورة لجنوب افريقيا ضمن البلدان الأولى التي نتعاون معها تعاوننا إنمائيا .

ومع ذلك ، تؤمن حكومتي ايماننا راسخا بأن العمل الجماعي الذي يوظف به المجتمع الدولي هو السبيل الوحيد الذي سيقنع الحكام في جنوب افريقيا بأن يلتزموا التزاما حقيقيا بالتخلي عن الفصل العنصري . وبالتالي ، فقد ايدنا دوما بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي ، اتخاذ اجراءات مشتركة لممارسة الضغط على جنوب افريقيا لقبول احداث تغيير جذري ، وستواصل العمل الى جانب شركائنا في الاتحاد من أجل تمييز هذه الاجراءات بشكل أكبر .

وفضلا عن ذلك ، تعد ايرلندا من الدول التي تحبذ فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا من جانب مجلس الأمن . وفي هذا السياق ، كان من دواعي سرورنا في الاعوام الماضية أن نشترك ، على غرار الوفود الأخرى ، في تقديم مشروع القرار عن

العمل الدول١ المتضافر للقاء على الفعل العنصر١ ال١ى ١ح١ مجلس الامن ، ف١ جملة امور ، على النظر ف١ فرض جزاءات الزام١ة فعالة ، ونحن نعلم ، من تجربتنا ف١ الماضي ، انه ل١س من السهل دائما تحقيق النتائج من خلال فرض العقوبات ، ولكن ب١مكان الضغط الدول١ ال١ى قد نعرضه على جنوب افريقيا ف١ هذا الصء ان ١كون فعالا ، كما نعتقد اءا ما مورس بشكل مناسب ووجه توجيها دقيقا . وتمعء ا١رلندا انه ١نبه ف١ اختيار الجزاءات الالزام١ة وانتقاؤها بءقة وبشكل تدريج١ . كما ١جب فرضها بشكل مناسب من جانب مجلس الامن وتنفيذها تنفيءا تاما من جانب الجميع لضمان فعال١تها .

وبمرور كل عام نضع الفرص لتحقيق انتقال سلم١ نحو مجتمع منصف وعادل ف١ جنوب افريقيا يضع الشعب بأسره على قدم المساواة ، و١كثر الكلام عن الكفاح المسلح ، وعلى الرغم من ان الفعل العنصر١ ١مثل جوهر العنف بءء ذاته ، ١حدونا امل كبير ف١ الا تكون نها١ته عن طريق العنف . ومازال نظام جنوب افريقيا متمسكا بتمعته ، ولكن جنوب افريقيا السوداء قد عقدت العزم ا١ضا . ومن الخارج ١مكننا ان نوجه النداءات ونمارس الضغوط . ولكن لا ١مكننا ان نحدد ما ال١ى س١حدث ف١ جنوب افريقيا ف١ نها١ة المطاف ، ومتى س١حدث وكيف س١حدث . وهذا ١عتمد اساسا على شعب جنوب افريقيا نفسه السود والبيض منهم على السواء . الا ان المسؤولة الرئ١س١ة تقع على عاتق جنوب افريقيا البيضاء ال١ى سمءت لنفسها منذ ٢٤ عاما ببناء النظام ال١الى القائم على التمييز العنصر١ ال١ى ابقت عليه خلال الاعوام الماضية واضاء الطابع المؤس١ عليه . واذا استمرت سلطات جنوب افريقيا ف١ تجاهل ما ١مكن ان تكون فرصتها الاخيرة لاصءاء تغييرات سلم١ة ، فانها بالءاك١ء ستءفع شمن الحماقة ال١ى ترتكبها . وس١عاني شعب جنوب افريقيا وس١خر بأسره ، و١مكن ان تتجاوز الاشار المساوية جنوب افريقيا بكثير . و١جب ان ١نتهى الفعل العنصر١ ف١ نها١ة المطاف ، على غرار كل اشكال الطف١ان ال١ى مرء عبر التاريخ . ولن ١ستلزم الامر ان ١نتهى على انقاص جنوب افريقيا اءا ما سمءت حكومة جنوب افريقيا بان ١سوء العقل والرحمة .

السيد فونكساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : يجد المجتمع الدولي نفسه مرة أخرى مدعوا إلى مناقشة هذا الـداء المتأصل والمعاكس لحركة التاريخ المتمثل في الفصل العنصري والذي يتعين القضاء عليه بسرعة .

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن الحملة الدولية الهادفة إلى القضاء على هذه الجريمة ضد البشرية وعزل حكومة جنوب أفريقيا التي تمارس هذه السياسة اللاإنسانية ضد شعب جنوب أفريقيا المقهور قد شهدت تصاعداً استثنائياً . ويشيد وفدي بالجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لجهودها من أجل النهوض بهذه الحملة وتكثيفها . ونحن نعتقد أن برنامج أنشطتها جدير بأن يحظى بالتأييد الفعال من جانب المجتمع الدولي .

ولا تقيم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أية علاقات مع النظام العنصري غير المشروع في بريتوريا . وقد أدانت وتدين باستمرار وبشدة سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها النظام العنصري غير المشروع في بريتوريا ، وهي سياسة أعلن المجتمع الدولي عن حقه أنها تشكل جريمة في حق الإنسانية .

وتقبل حكومة لاو كل القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وتطبقها بالتزام شديد . ولأسف ، أننا نلاحظ أن بعض البلدان الغربية ، بما فيها الدولة العظمى التي تمارس إزاء هذا النظام سياسة ما يسمى الارتباط البناء ، وكذلك شركاتها عبر الوطنية ، لا تزال تحتفظ بعلاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية ونووية وغيرها من العلاقات مع النظام العنصري غير المشروع في بريتوريا وتطور هذه العلاقات . وغني عن القول إن مثل هذه السياسة القائمة على المهادنة والتعاون النشط ، والتي تدينها حكومتنا بشدة ، تشجع النظام العنصري على مواصلة تعنته إزاء الرأي العام العالمي الذي يطالب بالقضاء التام على الفصل العنصري . وقد تمكنت بريتوريا نتيجة لهذا التواطؤ اللاأخلاقي وللحصانة التي منحت ، من تكثيف قمعها

البربري للسكان السود العزل الذين يشكلون أغلبية في جنوب افريقيا عن طريق فرض حالة الطوارئ بصفة غير شرعية في شهر حزيران/يونيه الماضي . وبلغنا تقرير اللجنة السياسية الخامة أن هناك ما يقرب من ٢٠ الف شخص ، منهم ٨ آلاف من الاحداث ، قد سجنوا دون محاكمة من قبل قوات الامن في جنوب افريقيا وأن عددا كبيرا منهم قد عذبوا حتى الموت .

وقد اطلقت آلة القمع في بريتوريا العنان لسخطها ضد شعب ناميبيا المقهور الذي لا يزال النظام المنصري غير المشروع يحتل اراضيه دون عقاب . وقد كشفت بريتوريا وما فتئت تكشف سياستها الاجرامية الرامية الى زعزعة الاستقرار من خلال التخريب والابتزاز الاقتصادي ضد البلدان الافريقية المجاورة المستقلة . وقد انضمت لاو حكومة وشعبا الى الإدانة الدولية للأعمال الاجرامية التي ارتكبتها نظام بريتوريا المنصري والاستعماري في شهر ايار/مايو واوائل شهر حزيران/يونيه من هذا العام ضد بوتسوانا ، وزمبابوي ، وزامبيا ، وأنغولا . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكر باحباط مشروع قرار تم طرحها في مجلس الوطن واقترحا فرض جزاءات انتقائية على جنوب افريقيا وذلك باستخدام حق الغيتو من جانب دولتين غربييتين عضوين دائمين في مجلس الامن . وفي الآونة الاخيرة أعلن المجتمع الدولي الحداد لمصرع الرئيس الموزامبيقي ماشيل ، ولا يستبعد ، كما يمتقد جزء كبير من الرأي العام ، أن تكون للأنشطة الاجرامية لبريتوريا دخل في ذلك .

ويمكن أن نستخلص أن العقبة الرئيسية في سبيل القضاء على الفصل المنصري تكمن ، واکرر ، في رفض بريتوريا المستمر تطبيق عدد كبير من القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن . وهي تكمن أيضا في التواطؤ اللااخلاقي والاجرامي من جانب بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع هذا النظام الشيطاني .

ولا تلتزم تلك البلدان بدقة بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها في هذا الصدد ،
لا سيما تلك التي اتخذها مجلس الأمن وتقضي بفرض حظر على مبيعات الأسلحة والنفط لجنوب
أفريقيا . بل والأدهى من ذلك أن هذه البلدان ذاتها تطور القدرة النووية لدى
بريتوريا وتمزجها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير مشددة لإنهاء التماون
النووي المتزايد بين جنوب أفريقيا وإسرائيل .

ومن دواعي اغتباطنا أن الكونغرس الأمريكي وبعض البلدان الغربية الأخرى
اعتمدت جزاءات انتقائية ضد جنوب أفريقيا ولكن تلك التدابير ليست فعالة . وفي
رأينا وراي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أن السبيل الوحيد لجعلها فعالة
ورادعة بحق هو فرض جزاءات الزامية شاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة . وقد لقي ذلك الرأي تأييدا قويا من جانب المؤتمر العالمي بشأن فرض
جزاءات ضد جنوب أفريقيا العنصرية المعقود في حزيران/يونيه الماضي في باريس
والمؤتمر الدولي بشأن تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في تموز/يوليه في
فيينا والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرومة لمسألة ناميبيا .

وينبغي أن تنفذ التوصيات الواردة في الاعلانات والقرارات الختامية المأدرة
عن تلك المؤتمرات الهامة تنفيذا كاملا ودون إبطاء . وفي هذا الصدد تجدر ملاحظة أنه
خلال مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هرابي
بزمبابوي في بداية ايلول/سبتمبر من السنة الحالية منحت الأولوية الرئيسية للنظر في
الحالة المتفجرة السائدة في الجنوب الأفريقي الناشئة عن سيامة الفصل العنصرى التي
تتبعها حكومة بريتوريا العنصرية غير الشرعية . وندد رؤساء دول أو حكومات بلدان
عدم الانحياز بالمسؤولين عن ذلك النظام الشيطاني وبكل الذين يتحملون وزر التواطؤ
معه غير الأخلاقي بل والاجرامي .

وفي إعلان خاص بشأن الجنوب الأفريقي تناول رؤساء الدول أو الحكومات آفة
الفصل العنصرى والوسيلة الفعالة لاستئصالها فقالوا :

"اننا ، نحن رؤساء الدول أو الحكومات ، نؤكد من جديد قرارنا

واقترعنا بأن فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب أفريقيا وفقا للفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا يزال الاختيار السلمي الوحيد القادر على إرغام نظام بريتوريا العنصرى على التخلي عن الفصل العنصرى . ومن ثم فنحن نؤيد الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الإفريقية لعقد اجتماع مبكر لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب إفريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة" . (A/41/697 ، المرفق ، ص ٩٥) .

ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي وفي مقدمته البلدان الغربية التي لم تتخذ بعد أية تدابير في هذا الصدد ، ان يعتمد وينفذ مجموعة من التدابير الانتقائية على النحو الوارد في الاعلان الخامس المعتمد خلال القمة الثامنة المعقودة في هراي وذلك لحين اعتماد جزاءات شاملة والزامية .

ويرحب وفدى بمشاريع القرارات المعروفة على الجمعية العامة والتي تتفق نما وروحا مع الاعلان الخامس لهراي .

وتضم حكومة جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية صوتها إلى المجتمع الدولي في النداء الذي وجهه داعيا إلى الافراج فورا عن نلسون مانديلا ، زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي الذي أودعه نظام بريتوريا العنصرى منذ ٢٤ عاما في السجن دون أي سند قانوني او شرعي ، وعن كل السجناء السياسيين في جنوب إفريقيا .

وان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حكومة وشعبا تؤكد مجددا مساندتها لشعب جنوب إفريقيا المقهور وتضامنها الفعّال معه في الكفاح البطولي الذي يخوضه بقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي ضد نظام الفصل العنصرى الجائر والقمعي وفي سبيل ممارسة حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في جنوب إفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

ومازلنا على دعمنا الراسخ للشعب الناميبي المقهور الذي يناضل بملابة تحت القيادة الحازمة للمنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيد والشرعي والاميل ، ضد آفة الفصل العنصرى ذاتها وفي سبيل تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة طبقا لروح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

كما اننا نود أن نؤكد مجددا مساندتنا لشعوب وحكومات بلدان دول خط المواجهة وتضامننا معها في كفاحها العادل من أجل صون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية في مواجهة أعمال العدوان والتخريب التي تشنها عليها قوات جنوب افريقيا وغيرها من عصابات المرتزقين المأجورين لحساب بريتوريا .

ومازال وفدى على اقتناعه بأن الكفاح العادل الذي يخوضه المجتمع الدولي في سبيل استئصال شافة الفعل العنصري سيكلل بالنجاح في المستقبل القريب . ويحدوننا وطيد الامل أن تسهم أعمال الدورة الحالية اسهاما حاسما في تحقيق تلك الغاية .

السيد جاريت (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدى وقد

شارك في مناقشة العام الماضي سجل قلقه البالغ إزاء تفاقم الظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها السكان السود في جنوب افريقيا نتيجة السياسات القمعية والجاثرة التي ينتهجها نظام الاقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا .

ومن المؤسف ان تلك الحالة لم تشهد أى تغيير . ويواصل نظام الفعل العنصري تحديه للمجتمع الدولي مكثفا بلا رادع اعماله الوحشية وتحرشاته باغلبية السكان غير البيض .

ويرى وفدى ان نظام الاقلية العنصرية البيضاء إذ ييمن في عناده إنما يستمد التشجيع من رفض بعض أعضاء هذه المنظمة اتخاذ اجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بغية تطبيق جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا .

ان الشهور التي انقضت في اضطرابات وغبب وحوادث القتل والاعتقالات لغير البيض من أبناء جنوب افريقيا وملت إلى ابعاد لا تحتتمل ومع ذلك يستمر السيد بوتسا وفرقتة في استخدام تدابير اشد قسوة ، ولنا في حاجة إلى القول بأنها لم تفلح في تحطيم مقاومة شعب مسلح بالشقة في عدالة قضيته وحتمية انتصاره .

وقد فرضت حالة الطوارئ في جنوب افريقيا مرتين كانت في المرة الاولى جزئية في الفترة من ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ إلى ٦ اذار/مارس ١٩٨٦ ثم فرضت على البلد بأسره ابتداء من ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حتى الآن . وخلال الفترة الاولى قتل اكثر من ٥٠٠ شخص في أعمال العنف التي ارتكبتها الشرطة واعتقل نحو ٨٠٠ ٧ شخص من بينهم اكثر من ٢٠٠٠ من الاحداث دون سن ١٦ عاما .

لقد هوجم عديدون وعذب آخرون أثناء الاستجواب . واطلقت يد رجال الامن ليتمرفوا على هواهم دون أدنى مسؤولية جنائية او مدنية .

إن فترة الطوارئ الثانية أكثر قمعاً حتى من الأولى ، ففي هذه المرة ، ادخل نظام الفصل العنصرى الرقابة على الصحافة ، وبموجب قوانين ذلك القيد لا يجوز للمحافة أن تنشر ما يعتبره نظام الفصل العنصرى تقارير هدامة ، وهو اصطلاح ، وفقاً لتعريفاتهم ، ذو تفسيرات واسعة وغامضة . فعلى سبيل المثال ، يعتبر جريمة نشر تقارير تشيد بأهداف التحرر ، أو الدعوة للمشاركة في الاضرابات أو تأييد أعمال المقاطعة أو التظاهر أو المشاركة في مسيرة ، حتى ولو كانت مسيرة جنائزية . كما لا يجوز نشر أسماء المعتقلين السياسيين ولا تحركات وأعمال قوات الامن العنصرية .

وعلى الرغم من جميع هذه الاعمال وغيرها من التدابير القمعية التي اتخذها نظام الفصل العنصرى لتكسيم أفواه السكان غير البيض ، استمر العنف في جنوب افريقيا ، بل ازداد . إن الرقابة الشديدة وعزل مدن السود عن العالم والاعتقالات بالجملة دون أوامر قضائية وعنف الشرطة المستمر والمتزايد وأعمال القتل ، ما هي إلا مظاهر على إفلاس النظام وعجزه عن الحكم إلا باستخدام القوة العسكرية الزائدة عن الحد ووحشية رجال الشرطة .

وفي هذا المدد ، تشكر ليهيريا فريق شخصيات الكومنولث البارزة على تقريره القيم جداً ، الذى جاء فيه :

"ففي رأى الحكومة ، هناك عدد من الامور التي لا يمكن التفاوض بشأنها : وعلى سبيل المثال ان مفهوم حقوق المجموعات - وهو الاساس الذى يقوم عليه نظام الفصل العنصرى - مفهوم مقدس ، وان الاوطان التي انشئت لتعزيز ذلك المفهوم لن تختفي ، بل ستمتد بظهور ما يسمى كوانداهيلا "المستقلة" ؛ كما أن مبدأ صوت واحد لكل رجل في دولة موحدة مبدأ غير ممكن على الاطلاق ؛ وسيستمر العمل بقانون تسجيل السكان ؛ ويتمين أن يكون الدستور الحالى - القائم على وجود ثلاثة مجالس تشريعية - الذى يقنن العنصرية ، أساس الاصلاحات الدستورية في المستقبل" .

وبالإضافة إلى الضغوط الداخلية ، يمارس نظام الفصل العنصرى إرهاب الدولة ، ويواصل أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة المجاورة . وقد أدان مجلس الأمن في القرار ٥٧٤ (١٩٨٥) ، المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، والقرار ٥٧٧ (١٩٨٥) ، المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، أعمال جنوب افريقيا العدوانية ضد انفولا في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين . كما نظر مجلس الأمن عدوان جنوب افريقيا على مدينة ناميبيا في انفولا في حزيران/يونيه من هذا العام ، إلا أنه أخفق في إتخاذ قرار نتيجة لاستخدام بعض الدول الاعضاء حق النقض . كما أن بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوي هوجمت أو هددت أو أخضعت لحصار اقتصادى من قبل النظام العنصرى . كما تواصل جنوب افريقيا ايضا اضعاف اقتصاد موزامبيق وتقديم دعم عسكري لحركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية ، التي تحارب ضد الحكومة الشرعية في ذلك البلد .

ان حكومة ليبريا لن تؤيد أى اصلاح مطحي يستهدف تحويل الانتباه عن الكفاح البطولي لشعب يقاوم بشجاعة قوة شرطة مسلحة بأحدث المعدات الحربية وأكثرها تقدما . ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه : بل يتعين استئصاله ، وكلما كان ذلك أسرع كلما كان أفضل للسلم والاستقلال في منطقة جنوب افريقيا .

ان الفصل العنصرى متناقض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة . إنه جريمة ضد البشرية ، وفي استئصاله يتوفر الأمل الوحيد للسلم في الجنوب الافريقي . لابد من اقتلاع الفصل العنصرى وافساح الطريق أمام إقامة مجتمع ديمقراطي وعادل يضم جميع شعوب جنوب افريقيا ويقوم على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية واحترام الفرد

وعلى ضوء هذه الخلفية ، تلاحظ حكومة ليبريا باهتمام تزايد اشمئزاز المجتمع الدولي من سياسة الفصل العنصرى . وفي الحقيقة فإن هذا الاشمئزاز يكتسب زخما ، لاسيما في بلدان تلك الدول الاعضاء التي قاومت الدعوة إلى فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا بسبب علاقاتها الاقتصادية الهامة معها . إن وفد بلدى يعرب عن امتنانه لتلك الدول التي أيدت وفرضت جزاءات انتقائية على نظام الاقلية

المنصرية . وتود أن تحث جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، التي تعارض بشكل أو آخر فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا ، على النظر في عاقبة عملها . ويفتتم وفد بلدى هذه الفرمة ليشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصرى على تقريرها وعملها القيم لوضع نهاية لنظام الفصل المنصرى البغيض هذا .

السيد السويدي (الامارات العربية المتحدة) : ان تناول الجمعية

العامة ، مسألة سيامة الفصل المنصرى في جنوب افريقيا ، في هذا الوقت بالذات ، يدل على أهمية هذه المسألة ، التي تعتبر بحق من أهم المواضيع المطروحة للبحث والمناقشة . والإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا ، تشعر بقلق شديد إزاء الحالة المتردية في هذا الجزء من العالم ، وتدرك مدى خطورة هذه السياسة المنصرية التمسفية على استقرار الامن والسلم الدوليين .

لقد اعلن المجتمع الدولي منذ أمد طويل ان الفصل المنصرى جريمة في حق الانسانية جمعاء . والامم المتحدة كانت ولا تزال تبحث هذه المشكلة بكل اهتمام ، وتبذل الكثير من الجهد من أجل إرساء دعائم المساواة وتشبيت روابط العلاقة الاخوية بين الجنس البشرى ، ليسود العالم الامن والطمأنينة . إلا أن النظام المنصرى الحاكم في جنوب افريقيا قد صم أذنيه عن جميع النداءات الدولية لوقف هذه السياسة ، وعقد العزم على تحدى مشاعر العالم ومواصلة سياسته هذه ، حتى ازدادت الازمة سوءا . فالسكان السود الاصليون في جنوب افريقيا ، البالغ عددهم ٢٤ مليون شخص ويشكلون ٧٥ في المائة من إجمالي عدد السكان ، حوّلت حياتهم إلى جحيم لا يطاق وذلك لما يتعرضون له من قمع وارهاب ومصادرة لاراضيهم وممتلكاتهم ، وما ينطبق على السود ينطبق ايضا على الملونين ، أي غير الجنس الأبيض .

وفي الوقت الذي يمارس فيه المجتمع الدولي ضغوطا مكثفة لوضع حد لهذه الممارسات العنصرية ، نلاحظ ان النظام الحاكم في بريتوريا يحاول تخليل السراي العالمي وايهامه ، بأنه قد بدأ القيام ببعض الاصلاحات مثل التعديلات الدستورية في عام ١٩٨٢ .

ان هذه التعديلات في حقيقة الامر ما هي إلا تكريس لسياسة الفصل العنصري حيث أنه يُحرم السود من حق التصويت والمشاركة ، وذلك لعدم تواجدهم في المجالس التشريعية الثلاثة .

فمن الطبيعي والوضع على هذا الحال ان تزداد المقاومة الشعبية اصرارا من أجل التحرير ، على الرغم من الاعمال القمعية التي تمارسها الدولة ، ويزداد بالتالي العنف .

ولما فشلت هذه اللعبة لجأ نظام بريتوريا إلى لعبة أخرى وهي عزل الاحداث الملتهبة عن العالم وذلك عن طريق استخدام القوة والتعتيم الاعلامي التام فاخضع البلاد مرتين لحالات طوارئ المرة الاولى كانت في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، حتى ٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وفي خلال هذه الفترة قتل حوالي ٥٠٠ شخص ، او ما يزيد ، واعتقلت الشرطة حوالي ٧٨٠٠ شخص ، وسمح للشرطة بممارسة العنف بحرية مطلقة وبدون قيد أو شرط . أي حرية مطلقة في القمع .

أما المرة الثانية فقد كانت في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، حيث فرض النظام العنصري الحاكم مزيدا من القيود على وسائل الاعلام بجميع أنواعها سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة ، وعدم السماح للمحفيين الاجانب بتغطية الاحداث وطردهم من البلاد .

ان السياسة العنصرية العدوانية لحكومة بريتوريا لم تقتصر على حدودها فحسب بل تعدتها إلى الاعتداء على حدود جيرانها من الدول الافريقية المستقلة في مفاخرات عسكرية شيطانية .

ومن هذا المنطلق ، فان وفد بلادي يشارك الوفود الاخرى المحبة للسلام امتيائها الشديد من سير الاحداث الجارية في جنوب افريقيا ، حيث ان هذه المشكلة بدأت فسي اتخاذ ابعاد دولية خطيرة . ويوما بعد يوم ، تكبر وتزداد باستمرار ، وذلك من جراء التعميد العدواني من جانب النظام العنصري في بريتوريا .

لقد حاول مندوب اسرائيل في بيانه صباح أمس ، تحويل انظار أعضاء الجمعية العامة كعادته عن موضوع المناقشة ، وهو سيامة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وحاول دفاعا عن التعاون الاسرائيلي مع نظام جنوب افريقيا ، ان يظل الجمعية العامة عن طريق اختلاق احصائيات وارقام حول التعامل بين الدول العربية وجنوب افريقيا . ونحن إذ ندرك ان هدف هذه المحاولات انما هو حق التلاحم العربي الافريقي ضد الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وفلسطين ، فاننا نود ان نذكر مندوب اسرائيل ، بان الدول العربية المصدرة للنفط ، هي اول من أخذ زمام المبادرة بغرض الحظر على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، قبل ان تأخذ أي منظمة دولية هذه المبادرة ، وذلك شعورا بالالتزام المبدئي بمكافحة العنصرية .

ثانيا : اننا نفخر انه ليس هناك دولة عربية ترتبط بأي نوع من العلاقات سواء كانت دبلوماسية أو تجارية أو اقتصادية أو سياسية مع جنوب افريقيا . بينما ترتبط اسرائيل بجميع هذه العلاقات مع جنوب افريقيا وعلى رأسها العلاقات العسكرية التي تعتبر التهديد المباشر للاستقرار في الجنوب الافريقي . وقد تحدث وفد بلادي حول موضوع التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا بشكل مفصل في مداوات اللجنة الاولى ولا أريد ان أكرر هنا ما سبق ذكره .

ثالثا : ان التعامل الاسرائيلي مع جنوب افريقيا موثق في وثائق الامم المتحدة ، وفي قرارات الجمعية العامة .

رابعا : ان اسرائيل تشترك فوق هذا وذاك مع جنوب افريقيا في النظرية والنهج العقائدي الذي يقوم على الفصل العنصري والتمييز الديني . كما أشار إلى ذلك وزير

خارجية الكونغو باسم منظمة الوحدة الافريقية اثناء مداوات الدورة الخامسة حول
ناميبيا ، في شهر ايلول/سبتمبر المنصرم ، إذ قال :

"ان جنوب افريقيا هي ذلك الوحش المروع في عصرنا ، الوحش الذي لا
شبيه له في أية دولة حديثة أخرى اللهم اسرائيل أو المانيا النازية" .

(A/S-14/PV.1 ، ص ٢٥)

إن السؤال الجدير بالطرح في هذه المرحلة ، هو : هل اسرائيل غيرت ممن
مواقفها ونهجها المؤيد للنظام العنصري في جنوب افريقيا . إذا كانت فعلت ذلك ، فإن
السؤال التالي هو ، اليس من الاجدر باسرائيل إذن أن تعيد هي النظر في سياستها
القائمة على التمييز العنصري الديني ضد الشعب الفلسطيني ، واحتلال الاراضي العربية
وطرد سكانها . اننا نتحدى أن يعلن مندوب اسرائيل قطع علاقاته بالنظام العنصري في
جنوب افريقيا ، وكذلك تخلي اسرائيل عن ممارساتها العنصرية ، والاعتراف بالحقوق
الثابتة للشعب الفلسطيني أمام هذه الجمعية .

ان الامارات العربية المتحدة تؤكد من جديد تأييدها للكفاح والنضال البطولي
الذي يخوضه المواطنون في جنوب افريقيا من أجل نيل حقوقهم المشروعة في العيش بحرية
وسلام .

ونحن نرى ياسيادة الرئيس ، ان الاجراءات التي اتخذت في السابق ، لم تكن
كفيلة لردع هذا النظام ، واننا بحاجة إلى اجراءات أكثر صرامة وحزما ويجب التركيز
على تنفيذ مضمون القرارات التي تدعو بعض الدول التي لازالت تمارس سياسة التفهم
والتفاهم مع حكومة جنوب افريقيا الى نبذ هذه السياسة ، وقفل باب المهادنة ،
واتخاذ اجراءات صريحة وواضحة من أجل الضغط على النظام العنصري للتخلي عن سياسته
هذه ، وذلك بإحكام الحصار عليه ومقاطعته مقاطعة شامة .

ومن هذا المنطلق فقد تبنت بلادي جميع القرارات التي عرضت على مجلس الأمن خلال
هذا العام ، والداعية الى تطبيق العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا ، واننا نرى
أن الوقت قد حان من أجل قيام المجتمع الدولي بكامل اعضائه بتطبيق العقوبات
الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

السيد كاسيري (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك من حاول لفترة طويلة أن يميلنا على الاعتقاد بأن المفاوضات السلمية مع النظام العنصري هي السبيل الوحيد للنجاح في إزالة نظام الفصل العنصري الآثم . ولذا دعوا حركات التحرير إلى التخلي عن حقها في شن كفاح مسلح ضد نظام الاقلية . بل ان السياسة المعلنة لبعض كانت تقضي بعدم التعامل إطلاقاً مع حركات التحرير إلى أن تتخلى عن العنف .

وسيادة نبذ العنف ليست جديدة على حركات التحرير . فابناء وبنات جنوب افريقيا الذين دونوا "ميثاق الحرية" كمشروع لنضال الشعوب من اجل الحرية والمساواة والعدالة وكرامة الانسان وتقرير المصير ، كانوا يؤمنون ايضا باجراء حوار سلمي مع النظام العنصري وسعوا إلى ذلك . وكان رد النظام هو أعمال الذبح والتقتيل في المتظاهرين المسالمين في شاربفيل . ولا يزال هذا الرفض المتعمد من جانب حكومة جنوب افريقيا للتعامل السلمي مع الاغلبية السوداء في البلاد قائما اليوم كما كان في الماضي ، وهو حجر الزاوية في سيادة الفعل العنصري التي تنتهجها . ولقد أصبح من الواضح تماما أن أي قدر من الارتباط البناء بهذا النظام لن يجعله يغير هذا الموقف . وفي أيار/مايو من هذا العام ، بينما كان فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس يجري مشاورات في جنوب افريقيا بهدف فتح الطريق أمام عملية المفاوضات السلمية بين النظام والاغلبية السوداء ، شنت القوى العنصرية هجمات لم يسبقها أي استفزاز على بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي . وكانت هذه اللطمة التي وجهت إلى فريق الشخصيات البارزة عملا مقصودا ومحسوبا من أعمال التحدي لا للكونغرس فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره . فقد كان هذا العمل إشارة واضحة تفيد أن نظام بريتوريا ليست لديه أقل نية لانهاء نظام الفعل العنصري الاثم . بل وجدد المؤتمر الاتحادي للحزب الوطني الحاكم في أب/اغسطس من هذا العام تمسكه بسيادة الفعل العنصري .

لقد احبط نظام جنوب افريقيا كل الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي للسبب الجذري لعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي ، وتحدي بعناد المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية ناميبيا . لقد وقع على اتفاق نكوماتي وهو يعرف جيدا انه لا ينوي مطلقا التقيد باحكامه . وهو لا يواصل فحسب احتلال اراضي انغولا ، بل يسلح ويمول بالافتسار مع الولايات المتحدة الامريكية الحرب الخيانية التي يقنها الاتحاد الوطني من اجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) ضد شعب انغولا . واصبحت الآن أعمال زعزعة استقرار الدول المجاورة وتهديدها وانتهاك سلامتها الاقليمية احداسا مألوفة .

وشر في الداخل حملة منهجية للاستبعاد والاعتقال والترحيل والتعذيب والحرق والاعتقال والقتل وما إلى ذلك ضد السكان السود ، غير عابئ بالاحتجاجات العالمية . ولم يسلم من ذلك لا النساء ولا الأطفال ولا رجال الدين ولا حتى أماكن العبادة . وبمما أن النظام قد نجح في تكميم الصحافة فقد لا نعرف قط العدد الصحيح لضحايا هذه التدابير المتطرفة .

لقد سار الشعب الأسود في جنوب افريقيا على درب السلم ولكنه وجد الطريق مسدودا . والدعوات إلى التعقل التي يطلقها زعماء مثل نيلسون مانديلا والامقف ديزموند والقس آلان بومباك تلقى آذانا صماء . وإن قيادة الجبهة الديمقراطية الموحدة ، ومؤتمر نقابات جنوب افريقيا ، والاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا ، ومنظمات أخرى تتعرض للملاحقة والحظر والسجن والاعتقال . فأي حق يجيز لنا أن نطلب من الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ان تنبذ العنف في مواجهة عنف متزايد تطله عليها الدولة ؟ ولماذا تسلح الولايات المتحدة الامريكية حركات الكونترا في نيكاراغوا وسافيمبي في أنغولا على سبيل المثال ، بينما تحث في الوقت نفسه حركات التحرير في جنوب افريقيا على إلقاء اسلحتها ؟

إن حكومة حركة المقاومة الوطنية في اوغندا تعتقد أن الشعب الأسود في جنوب افريقيا قد بلغ مستوى عاليا للغاية من التعبئة السياسية ، لاسيما في المراكز الحضرية . ولم تكن المذبحة الوحشية لنساء وأطفال أبرياء على أيدي النظام العنصري لتطفئ جذوة النضال العادل من أجل المساواة والحرية . لقد ولّى زمن الخطابة الداعية إلى المصالحة . ومن واجب المجتمع الدولي الآن أن يرتفع إلى مستوى التحدي الاخلاقي المتمثل في دعم النضال التحرري في جنوب افريقيا وناميبيا بطريقة جديدة . ونحن نطالب بتقديم دعم مادي وتعبوي للنضال المسلح ومساعدة كافية لدول خط المواجهة في دفاعها المستميت عن سيادتها . ونحث المقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا نفسها على وضع استراتيجية نضالية متماسكة لتحقيق استفادة كاملة من اصرار الجماهير على تدمير نظام الفصل العنصري الاثم .

وسوف يُقضى على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بيد ابناءها انفسهم .
 لا هنا في نيويورك . وفضل ما يمكن لنا هنا وفي عواصمنا المختلفة ان نفعله هو ان
 نسمى إلى منع حمام الدم في الجنوب الافريقي . ولذلك فقد دعا وفدي على الدوام إلى
 فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، ونحن نعمل ذلك مدركين تماما ان هذا
 الاجراء وحده لن يؤدي على الأرجح إلى انهيار نظام جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ،
 اننا نتخذ هذا الاجراء ونحن نعرف تماما ان السود في جنوب افريقيا هم الذين سيكونون
 غالبا اشد المتضررين من العقوبات . ولكن لا يمكن لاحد ان يقدر ذلك أكثر من السكان
 السود انفسهم في جنوب افريقيا . وقد طالب كل زعمائهم تقريبا بفرض جزاءات الزامية
 كوسيلة لاحداث تغيير جذري في النظام قبل فوات الاوان .

ويرى وفدي ان فرض عقوبات الزامية من شأنه ان يوجه رسالة أخرى تعبر عن
 قلقنا العميق إزاء الاحداث التي تقع في جنوب افريقيا ، ويوضح لنظام بريتوريا عزمنا
 على اتخاذ اجراء ضده . لقد فرضت العقوبات في حالات أخرى . فلماذا يختلف الامر في
 حالة جنوب افريقيا ؟

وأخيرا ، أود ان أعرب عن تقدير وفدي للعمل البارز الذي أنجزته اللجنة
 الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت الرئاسة القديرة للسفير جوزيف غاربا . إن
 التقرير المقدم إلينا يعد مرة أخرى توثيقا شاملا للتجاوزات التي ارتكبتها النظام
 العنصري في محاولة للاستمساك بالسلطة .

السيد لوبيز (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أربعمائة وثلاثين عاما ، وجهت ١٢ دولة عربية وآسيوية من الدول الاعضاء في الامم مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة تطالب فيها الجمعية العامة بان تنظر في البند الممنون "مسألة النزاع العنصري في جنوب افريقيا المترتب على سيادة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا" .

وحتى في تلك المرحلة المبكرة ، وبعد مرور ست سنوات فحسب منذ اشيرت لأول مرة في الجمعية العامة مسألة المعاملة الظالمة التي يلقاها غير البيض في جنوب افريقيا ، اعترفت هذه الدول الاثنتا عشرة بالحاجة الملحة لان تنظر الجمعية العامة في تلك المسألة ، وقد استرعت تلك الدول الانظار الى أن النزاع العنصري في جنوب افريقيا ، الناتج عن سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، يشكل موقفا خطيرا ومتفجرا ، ويمثل تهديدا للسلم الدولي كما يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ حقوق الانسان وحياته الاساسية .

ولم تستغرق غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة وقتا طويلا لكي تدرك أن مخاوف تلك الدول الاثنتي عشرة كانت تقوم على أساس صحيح . فقد سنت الاقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا القانون تلو الآخر لدعم سيادة الفصل العنصري اللاإنسانية التي تتبعها ، مدعية سيادة الاقلية البيضاء على الاغلبية السوداء ، وجردت السود في جنوب افريقيا من حرياتهم ومن حقوق الانسان الاساسية ومن كرامتهم ، وكان القتل أو السجن جزاء المعارضين .

ولقيت النداءات المتكررة والمناشادات الصادرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة من أجل أن يتوقف حكم الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا عن سيادة الفصل العنصري آذانا صماء . وأصبحت جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري قلعة حصينة لكل ما هو مناقض للمبادئ المكرمة في ميثاق الامم المتحدة . والحق أن الفصل العنصري قد أصبح نقطة سوداء تطلق ضمير الإنسانية .

ونظرا لارتباطي بالامم المتحدة منذ ميلادها في عام ١٩٤٥ ، أستطيع أن أقرر بأمانة أنه لا يوجد موضوع مدرج الآن على جدول أعمال الجمعية العامة قد حظي باهتمام الامم المتحدة على نحو مكثف ومتواصل أكثر من مسألة الفصل العنصري .

ونظرا لالتزام الغلبين ازاء الشعب الأسود في جنوب افريقيا ومعارضتها للفصل العنصري ، فقد انضمت الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري منذ انشائها في عام ١٩٦٢ ، واستمرت الغلبين في دعم عمل اللجنة الخاصة ، وكذلك دعم الحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التحرير التي تعترف بها الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد استجابت الغلبين لأول دعوة توجهها الجمعية العامة من أجل قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا وفرض حظر تجاري على جنوب افريقيا . والغلبين طرف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . وقد كان لي مؤخرا شرف التوقيع بالنيابة عن حكومة الغلبين على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

ولقد آيدت الغلبين دائما قرارات الجمعية العامة المتعددة الداعية الى عزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا عزلة كاملة كوسيلة سلمية للقضاء عليه . وكان صوت الغلبين في لجنة وشائق التفويض في عام ١٩٧٤ حاسما في تعليق عضوية نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . وقد قامت الغلبين بدور فعال في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري كمضو فيها ومقرر لها أو كرئيس للمجموعة المعنية بشؤون المرأة والطفل .

ترى كم عدد القرارات الأخرى التي ينبغي أن تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن قبل أن تقتنع حكومة جنوب افريقيا بالانصاف الى نداء المجتمع الدولي بأن تكف عن سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تتبعها ؟ ونحن نعلم جميعا أن النظام قد لجأ الى جميع أنواع الحيل والتغييرات الشكلية لخداع الامم المتحدة والشعب الأسود المقهور في جنوب افريقيا . ولكننا بعد أن أمعنا النظر في هذه الحيل والتغييرات

الشكلية ينبغي أن نعلن هنا أنها غير كافية . ولقد رفضت الأمم المتحدة إنشاء الأوطان الزائفة في البانتومينات ، وهي السيادة المخادعة التي أطلق عليها وصف التطور المستقل ، كما رفضت دستور نظام الفصل العنصري الذي يتجاهل الأغلبية الأفريقية السوداء . ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يتحمل حدوث شاربيل أو صويتو أخرى . وفي هذه اللحظة والأمم المتحدة تتداول بشأن هذا البند للمرة الأولى ، يتعرض الشعب الأسود في جنوب أفريقيا ، بما فيه النساء والأطفال ، للتعذيب والتشويه والقتل .

ولقد آن الأوان لهذه المنظمة أن تطالب نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بأن يتوقف عن تملبه وأن يتفاوض مع الزعماء السود في جنوب أفريقيا بقيادة حركتي تحريرهما المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوندويين الأفريقيين لآزانيا ، بهدف ترقية نظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في جنوب أفريقيا . ولقد آن الأوان لأن تفرج جنوب أفريقيا عن جميع المسجونين السياسيين البيض وغير البيض . ومن مصلحة النظام نفسه في جنوب أفريقيا أن يفضي إلى دعوة المجتمع الدولي بالقضاء على الفصل العنصري .

وقد شكل الكمنولث مؤخرا ، في محاولة منه لتسوية المشكلة ، فريقيا من الشخصيات البارزة للبدء في حوار مع قادة الفصل العنصري . ونعرف جميعا أن فريق الشخصيات البارزة قد أخفق في مهمته ، ولم يكن ذلك الاخفاق بسبب الافتقار إلى النية الطيبة ، ولكن بسبب تملب نظام الأقلية العنصرية .

ويرحب وفد بلادي بالأجراءات التي اتخذها كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق جزاءات انتقائية على جنوب أفريقيا كما يرحب بما بدأ رجال الأعمال في تطبيقه من سحب استثماراتهم من جنوب أفريقيا . ونأمل أن تتوافر الإرادة السياسية لدى الحكومات المعنية وتمنح مزيدا من التأييد للدعوة التي أجمع عليها العالم تقريبا وهي فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا .

والرأي المخادع الذي يقول بأن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة يضر بخايسنا
الفصل المنصري أكثر مما يضر بمن يمارسونه ، إنما هو صوت النزعات الانسانية المزييفة
التي تعطى للراحة والمنفعة مكانة أعلى من الكرامة الإنسانية وحقوق الانسان ، وينبغي
علينا أن نتجاهلها .

إن الحالة في جنوب افريقيا حرجة للغاية ، والشعب الاسود المقهور مصمم على
الحصول على حريته وكرامته الانسانية حتى ولو دفع حياته ثمنا لذلك . وإذا أراد
المجتمع الدولي أن يحول دون حدوث كارثة الحرب الاهلية ، فان الوسيلة السلمية
الوحيدة المتبقية لتسوية الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا هي عزل جنوب افريقيا عزلا
كاملا .

والى حين فرض عقوبات إلزامية ، مستمر الفلبين في تأييد عمل اللجنة الخاصة . وعند هذا المنعطف ، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانئ وفد بلادي للسيد جوزيف غاربا ممثل نيجيريا رئيس اللجنة الخاصة ، ولأعضاء اللجنة ، وكذلك لمركز مناهضة الفصل العنصري ، وذلك على جهودهم التي لا تكل في الكفاح ضد الفصل العنصري . ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد توصيات اللجنة الخاصة كما وردت في تقريرها ، ويدعو كل الدول الأعضاء الى تقديم دعمها لبرنامج عمل اللجنة .

ولنفتنم البقية الباقية من الوقت لنشن حملة سلمية شاملة على الفصل العنصري . وتحث الفلبين أعضاء مجلس الأمن على تأييد فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا على الفور ، ولنعمل على عزل النظام العنصري الى أن يعود حكامه الى وعيهم ويقوموا بتفكيك الفصل العنصري .

لقد أكدت السيدة كورازون أكينو رئيسة جمهورية الفلبين في بيانها أمام هذه الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، إلزام الفلبين حكومة وشعبا بنضال شعب جنوب افريقيا الاسود المغلوب على أمره وتضامنها معه في نضاله ، إذ قالت :

"ومن الصحيح القول بأن كلامًا عليه دوره في خلق الجو المناسب لإحداث التغيير في جنوب افريقيا . وستدعم الفلبين أي اجراء يتخذه المجتمع الدولي لتتجبل بإحلال السلم والحرية في جنوب افريقيا وإظهار التضامن مع شعبها . " (A/41/PV.5 ، ص ٨)

السيد ويريونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد عام آخر مرير من القمع والمنف العنصريين في جنوب افريقيا ، لاتزال الازمة العميقة الجذور التي تجتاح ذلك البلد الذي يمزقه النزاع تشكل أكبر تحد سياسي أخلاقي يواجهه الأمم المتحدة . واندونيسيا تشعر بقلق بالغ إذ يمكن أن يقضي استمرار تدهور الحالة في القريب العاجل على كل الجهود ويهدد الطرق المؤدية الى التغيير السلمي وجرم جنوب افريقيا في أتون المجابهة العرقية بل ويؤدي الى مأساة إنسانية لا يمكن تخيلها . وقد وصلت الان الأبعاد المتزايدة دوما للاستقطاب والصراع في جنوب افريقيا الى

آماد لم يسبق لها مثيل . فلم يسبق من قبل أن طبقت القسوة الوحشية بمورة عشوائية بغیظة على هذا النحو ، من أجل فرض نظام للعنصرية المؤسسية والسيطرة العنصرية . ومع ذلك ، لم يسبق لوحدة الشعب الأسود المقهود أن احتشدت بهذا الشكل ، ولا للمقاومة الشعبية ضد النظام أن كانت على هذا القدر من التحدي . ولم يسبق للجماهير المناضلة أن أوضحت انه ليس شمة مستحيل في المقاومة التي لا تتوقف . وقد انتشر الحماس والغضب الثوري الى كل منطقة تقريبا حتى المناطق الريفية النائية المعزولة في جنوب افريقيا . والواقع ، ان تسلسل الاحداث خلال العامين الماضيين يؤكد ان الحالة في جنوب افريقيا قد تغيرت تغيرا جذريا بحيث لا يمكن العودة الى الوضع الذي كان قائما من قبل .

والمسؤولية عن الحالة المتفجرة في جنوب افريقيا تقع بكاملها ودون شك على عاتق نظام بریتوريا العنصري ، الذي رفض جميع مبادرات الامم المتحدة لحسم النزاع عن طريق اللجوء الى التعقل والعدالة البديهية وفقا لمفاهيم الميثاق . وبدلا من أن يستجيب النظام الى مطالبه المجتمع الدولي بالتخلي عن الفصل العنصري ، صعد حملته القائمة على إرهاب الدولة ضد الاغلبية السوداء ، وذلك عن طريق فرض حالة الطوارئ وغيرها من التدابير الوحشية . وحتى التعقيم الاعلامي الكامل الذي فرضته بریتوريا لم يتمكن من إخفاء سياساتها وممارستها القائمة على الابادة الجماعية عن انظار العالم . فلا يكاد يمر يوم دون صدور تقارير صحفية عن قتل أو إصابة الابرياء السود من جراء عنف الشرطة . وأدى استخدام النظام العنصري للقوة الفاشمة الى إزهاق أرواح حوالي ٣٠٠٠ ضحية منذ نهاية عام ١٩٨٤ . ومن لم يضربوا أو يقتلوا في الشوارع كانوا يتعرضون للاعتقال والحجز التعسفيين . وأصبحت عمليات الاختفاء والاختطاف والاعتقال من الامور الشائعة المألوفة . وفي عام ١٩٨٥ وحده سجن ما يربو على ٢٦ ألفا من الرجال والنساء والاطفال لمشاركتهم في احتجاجات سلمية ضد الفصل العنصري . وبمجرد إلقاء القبض يكون في انتظارهم سوء المعاملة والتعذيب بل غالبا ما يكون في انتظارهم الموت ذاته .

ومع ذلك ، فإن هذا السجل الفاضح للمنف والقسوة الوحشيين لم يردع النضال الشجاع لسكان جنوب افريقيا السود من أجل العدالة والإنصاف . بل على العكس ، استقطب ذلك الجماهير المقهورة وجمعها في جبهة صلبة للمقاومة لم يعد بالإمكان احتواؤها بأية وسيلة . وبعد عامين كاملين ظلت حالة الطوارئ فيها معلنة بشكل متصل تقريبا ، لم تنجح بريطانيا في تطبيع البلاد . ويمكن ان توصف جنوب افريقيا اليوم ، وبحق ، بأنها دولة عسكرية على شفا حرب أهلية شاملة .

وتظهر ضرورة مسارعة المجتمع الدولي بعلاج الحالة في جنوب افريقيا من استمرار بريطانيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا . فقد اختار النظام في مواجهة النضال المستميت للشعب النامبي مسار تدمير الذات ، وذلك بالتمعيد المستمر للقمع العسكري . وهو يواصل في الوقت ذاته عدوانه على الدول الافريقية المجاورة على أمل كاذب في تحقيق مخططاته للهيمنة في الجنوب الافريقي .

وسعيا وراء هذا الهدف ، دأبت بريطانيا على اتباع سياسة زعزعة الاستقرار والتخريب ضد دول خط المواجهة الافريقية . واندونيسيا تدين بشدة الهجمات التي لا مبرر لها والتي شنتها في أوائل هذا العام القوات العسكرية للنظام العنصري في أراضي بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، وأخيرا في أنغولا . وقد جاء وقوع هذه الهجمات في نفس وقت وجود فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس في محاولة أخيرة لنزع فتيل الموقف في جنوب افريقيا مؤكدا لعدم الاستعداد المتمنت من قبل النظام العنصري للبدء في اجراء تغيير اساسي يفضي الى إقامة مجتمع عادل . والتقييم الذي قدمه الفريق يؤكد أسوأ مخاوفنا إذ قال

"إن الموقف يهدد في المستقبل القريب بمجابهة عنصرية بما يترتب عليها من

أثار رهيبه ... وذلك في مواجهة تمننت بريطانيا وبلغها"

وخلص الفريق الى القول بأن الضغط الاقتصادي

"يمكن أن يكون الفرصة الأخيرة لتجنب أسوأ حمام دم منذ الحرب العالمية

الثانية" .

ومن ثم لا يمكن قبول أي إرجاء آخر في تنفيذ الاجراءات الدولية الفعالة من أجل تحقيق الانهاء الفوري لاعمال القمع والافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين . وينبغي أن تتبع هذه الخطوات الاولى عملية مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب بهدف تفكيك أو مال الفصل العنصري واقامة حكومة ديمقراطية غير عنصرية على أساس القواعد الاساسية لحق الاقتراع العام .

الا أنه من الواضح أيضا أنه لا يمكن السير في هذه العملية مادامت هناك جهات مازالت تعارض فرض الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا . ولكي يكون للجزاءات تأثير فعّال ينبغي أن يؤيدها المجتمع الدولي برمته دون أي استثناء . ومع ذلك ، فقد ظلت بعض الدول والشركات عبر الوطنية محتفظة بعلاقات اقتصادية واسعة ، بل انها مدت مساعدتها العسكرية الى جنوب افريقيا . وقد أسهمت هذه العلاقات التي يتعذر الدفاع عنها سياسيا والبغيفة اخلاقيا اسهاما كبيرا في تعزيز القوة العسكرية لجنوب افريقيا وفي زيادة قدرتها على تحدي المجتمع الدولي ، مما يضمن وضع نهاية له .

بيد أنه كان هناك أيضا تحرك مشجع في الاتجاه الآخر ، من أهم مظاهره أنه حتى الاصدقاء التقليديين لجنوب افريقيا وجدوا أنه من المناسب في مواجهة الحالة التي تتدهور بسرعة في ذلك البلد أن يؤيدوا قرار مجلس الامن الذي يحث للمرة الاولى على فرض جزاءات اقتصادية محددة على النمو الوارد في قرار مجلس الامن ٥٦٩ (١٩٨٥) . ومما يدعو الى التفاؤل أن نلاحظ أن الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي علاوة على التدابير الاضافية من جانب بعض الدول والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولئن كنا نرحب بهذه القرارات والاجراءات ، فان اندونيسيا تعتقد أن هذه الخطوات مازالت قاصرة عن تمكيننا من السيطرة على تلك الحالة الحرجة .

ولن تنجح الجزاءات الا عندما يقتنع اصدقاء جنوب افريقيا الاقوياء الذين تؤشر سياساتهم في الموقف ، بضرورة التدخل ، على أن يتم ذلك الآن نظرا لان الوقت يجري بسرعة ولم يعد يسمح بالتدابير الفاترة أو المراوغة لقد حان الوقت لان يعترفوا بأن

ما يسمى بالاصلاحيات التي اعلنتها بريثوريا ليست الا تغييرات في الملامح الشكلية ولا تمس اسس نظام العمل العنصري ، ولا يقدم منها سوى ارضاء المدافعين عن ذلك النظام في الخارج . واذا كان اصدقاء جنوب افريقيا ملتزمين التزاما حقيقيا بتفكيك اوصال ذلك النظام اللاانساني فما عليهم الا أن يعملوا باخلاص مع المجتمع الدولي من أجل ضمان العزل الكامل للنظام العنصري ، باعتبار أن ذلك قد يكون آخر خيار أمامنا لاحداث تغيير بدون عنف ، يؤدي الى اقامة مجتمع تعددي وغير عنصري وقائم على المساواة في جنوب افريقيا .

وحكومة بلدي مقتنعة منذ وقت طويل بأنه ما من شيء يقصر عن الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يمكن أن يرغب جنوب افريقيا على أن تخفف من تشدها . ولهذا فاننا نؤيد الخدائين الماديين عن كل من المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس في شهر حزيران/يونيه ومؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري منذ شهرين بشأن عقد اجتماع لمجلس الامن لكي يظطلع بمسؤولياته الرسمية ويتصدى بفعالية للتحدي المتفطر لمصادقية منظمتنا وملطتها .

ولكننا لا نستطيع الانتظار حتى يتمكن مجلس الامن التغلب على عجزه عن اعتماد تدابير لتحقيق الانفاذ الفعّال للجزاءات التي يفرضها . لذا تؤيد اندونيسيا الدعوة الى الالتزام الدقيق بالحظر الالزامي على الاسلحة ، والذي ينبغي تعزيزه ليشمل التعاون النووي وتوريد المواد "مزدوجة الغراض" وكل الاستثمارات ذات الملة بالمجالات العسكرية في جنوب افريقيا . وينبغي أيضا تعزيز الحظر على النفط لمنع التدفق غير القانوني للنفط الى جنوب افريقيا من خلال وسائل مستترة . ومن المجالات الاخرى التي تستحق اهتمامنا المباشر الحملة بسحب الاستثمارات وانهاء كل العلاقات المالية والتجارية ، وكذلك كل أوجه الاتصالات الاجتماعية والثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا ، لان هذه الاتصالات لا تؤدي الا الى اضعاف هالة من الشرعية والاحترام على نظام خارج على القانون . ولا بد من أن يظل العزل الكامل لجنوب افريقيا العنصرية هدفنا الرئيسي .

ومن الأمور الأساسية التي ينبغي أن توكل برنامج فرض الجزاءات ، تقديم المساعدة الى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المناضلين والى حركات تحريرهما ، وكذلك الى دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي ، وان تتزايد المعونات المقدمة لها زيادة كبيرة .

وقد التزمت اندونيسيا دائما من جانبها بشكل دقيق بكل الجزاءات وتدابير المقاطعة والحظر الطوعية ، وهي لن تقيم علاقات من أي نوع مع جنوب افريقيا العنصرية الى أن يتسنى لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، احراز حريتهما واستقلالهما الحقيقيين . واندونيسيا بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي مجلس ناميبيا ، لن تتخلى أبدا على تقديم كل مساهمة ممكنة لحماية وتعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا . كذلك سعت حكومة بلدي الى تقديم المساعدات المالية والمادية في حدود امكانياتها المحدودة للنضال ضد الفصل العنصري وللنهوض بقضية استقلال ناميبيا . وستظل تفعل ذلك مستقبلا .

وختاما ، يود وفد بلدي أن يعرب عن اقتناعه الراسخ بأن خطى التقدم نحو القضاء المبرم على الفصل العنصري أخذت تسرع ، وأن الايام الباقية بهذا النظام أصبحت محدودة . وهذه هي بداية النهاية لذلك الكابوس ، الذي عانت منه طويلا شعوب جنوب افريقيا وناميبيا والمنطقة كلها ، وهي نهاية لكل مظاهر الاهانة والانحطاط الانساني التي يمثلها الفصل العنصري لقارة افريقيا كلها ، وهي نهاية لوصمة الفصل العنصري التي لطخت ضمير البشرية جمعاء .

وفي هذه المرحلة الدقيقة ، يتعين على المجتمع الدولي أن يدلل بشكل قاطع لجنوب افريقيا على عزمه وموقفه المتضامن بالا يعطي أي متنفس للنظام العنصري حتى يتم القضاء على الفصل العنصري قضاء نهائيا وحتى تستعد ناميبيا استقلالها .

السيد نواب محمد يمين خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد حولت اقلية عنصرية متفطرة في جنوب افريقيا نظام الفصل العنصري الكريه الى اداة للحكم تساعدها على ادامة قبضتها على السكان الاصليين الذين يتحدونها . وهي اذ

تفعل ذلك تتحدى ضمير الانسان وكرامته وترتكب جريمة ضد الانسانية امتنكرها المجتمع الدولي باستمرار وبكل حق .

لقد سمعنا على مر السنين عن دوافع استراتجية ومفاهيم بشأن العلاقات بين الشرق والغرب وتمزقات واختلالات اقتصادية وفوضى اجتماعية وغير ذلك من الاعذار والحجج الزائفة التي كانت نتيجتها الواضحة تقوية نظام بريتوريا في تحديه للرأي العام العالمي وافلاته من العقاب على ما ينفذه من سياسات غير قانونية ولا انسانية . فهل يمكن ان يسمح المجتمع الدولي لهذا الخراج بان يزداد تقيحا عقدا بعد عقد ، بينما تعاني الملايين العديدة من الابرياء من آساره المهينة .

لا يمكن السماح لهذه الجرائم والاهانات بان تستمر دون رادع . ولم تستجب جنوب افريقيا للغة العقل . ولذا اعلنت الجمعية العامة التي تعبّر عن رغبات المجتمع الدولي انه لا سبيل الى الحل الدائم والعاقل للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا .

غير القضاء التام على الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يستند الى حكم الاغلبية .

ان الذين يعتقدون أنه يمكن بعد كل هذه السنوات اجراء حوار مع النظام العنصري التشجيعية على ازالة ذلك النظام اللااخلاقي واللاانساني غير المقبول ، انما يشيرون شهيته لاطلاق العنان لمزيد من الارهاب والقمع في محاولة مستميتة للحفاظ على الاهوال والمهانات التي يسببها الفصل العنصري ويعمل على ادامتها .

لقد فشلت كل الجهود الرامية لاغراء جنوب افريقيا باجراء حوار بغية ازالة الفصل العنصري . كما ان سياسة الارتباط البتاء لم تثمر أية نتائج . وشن النظام العنصري هجمات مسلحة على البلدان المجاورة ، مثل بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، فسي الوقت الذي كان فيه فريق الشخصيات البارزة يجري مشاورات في جنوب افريقيا . ولهذا الموقف دلالة بليغة ينبغي أن يدركها أولئك الذين يرون أن فرض الجزاءات على النظام العنصري عمل غير اخلاقي أو أنه يمكن اجراء حوار مع بريتوريا .

واذا كان نظام بريتوريا يرى أنه يمكنه استعباد الشعب الى الابد ، فان وقاحته قد أعمته . فلا يمكن لأي قدر من القمع أو الارهاب ولا أي قدر من الاسلحة وحتى حيازة الاسلحة النووية أن يخمد المطامح المشروعة لشعب جنوب افريقيا . ولن يستطيع فرض الطوارئ ، وذبح الاشخاص الابرياء ، واحتجاز الرجال والنساء والاطفال ، أن يحتوي نضالهم التحرري . واذا كان النظام العنصري يعتقد أنه يستطيع أن يسدل الستار على أفعاله الوضيعة والبغيضة عن طريق ادخال القيود على الصحافة المحلية والاجنبية فانه يحاول مجرد الهروب من الواقع .

اننا نشهد أزمة معقدة في جنوب افريقيا فقد أدى العنف المتزايد الى ازدياد المقاومة الشعبية واشتداد النضال من أجل التحرر والكفاح في سبيل الحرية . ان نظام الفصل العنصري بحملته القائمة على الارهاب والابادة الفعلية زاد تسليح جهاز القمع التابع للدولة . وقد استرعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الانتباه لهذه الحالة المساوية فذكرت في تقريرها الأخير :

"وتعرض السكان الاصليون في مناطق المدن الصغيرة ، الذين يشكلون غالبية السكان فيها ، بصورة أكثر وحشية من صور تطبيق حالة الطوارئ ، حيث

لم يرق الجنود باحتلال مدن السود وتسيير دورياتهم فيها وحسب ، بل تم أيضا
 وزع الجنود في المدارس التي أقيمت حولها في الآونة الأخيرة أسوار من الأسلاك .
 واحتجز الآف من مناهضي الفصل العنصري . وأطلق الرصاص على الكثيرين في
 الشوارع ، بمن فيهم الرضع والأطفال أيضا ، أو عذبوا أو حوكموا أو قيدت
 حركتهم أو اضطهدوا بغير ذلك من الصور"
 ولم يكتف نظام بريتوريا بقمعه الوحشي المتزايد لأغلبية شعب جنوب افريقيا بل
 لجأ الى اتباع سياسات عدوانية قائمة على التخويف والقهر وزعزعة الاستقرار ،
 العسكري والاقتصادي ، ضد دول خط المواجهة . كما أنه يحرض ويدعم الجماعات الهدامة
 المنخرطة في أعمال الارهاب في تلك البلدان . ان عدوان النظام العنصري المستمر
 وازدياد تعزيز قوته العسكرية وتوسع خطه النووي باطراد يشكل خطرا حقيقيا على
 السلم والامن الدوليين . وقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى اتخاذ اجراء دولي
 حازم وفوري لاستئصال المبكر والمعجل شائفة نظام الفصل العنصري سريعا في وقت مبكر .
 في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ أعلن نظام الاقلية العنصرية ان الفصل
 العنصري أصبح نظاما باليا وأنه شرع في اجراء بعض التغييرات الشكلية . ومع ذلك لا
 تزال الدعائم والاعمدة الرئيسية للفصل العنصري قائمة كما هي . ان الفصل العنصري
 غير قابل للإصلاح ويجب القضاء عليه كلية . يجب أن يقرر كل شعب جنوب افريقيا مصير
 ذلك البلدا وان يمارس حقه في تقرير المصير بغير النظر عن العرق ، أو اللون ، أو
 الجنس ، أو العقيدة . كما أن انجاز هذه المهمة يتطلب جهودا جماعية موطدة العزم من
 جانب المجتمع الدولي .

وتقع على عاتق الامم المسالمة المسؤولية الادبية لابتداع وتنفيذ اجراءات
 فعالة لاستئصال شائفة الفصل العنصري . والمجتمع الدولي في موقف يسمح له بالتأشير
 على نتيجة الكفاح الذي يشن ضد هذا النظام البغيض . ولم يعد سرا ان عناد نظام
 بريتوريا يحظى بالدعم والمساعدة اللذان يتلقاهما من أولئك الذين يسعون لتحقيق
 المكاسب من الاستغلال الذي يمارسونه في جنوب افريقيا . ومع ذلك فان اقتصاد جنوب

افريقيا ضعيف امام الجزاءات اذا ما طبقت بصرامة . ان الحجة القائلة بان الجزاءات ستضر باغلبية سكان جنوب افريقيا وبدول خط المواجهة الافريقية تفتقر الى الصحة طالما ان السكان الافريقيين انفسهم قد اعلنوا عن استعدادهم للقبول باية مصاعب ، مفضلين اياها على نظام القهر المنصري .

وباكستان تعلن التزامها الكامل بالاستئصال المبكر لشافة الفعل المنصري . لقد كنا من اوائل الامم التي رفعت عقيرتها في هذا الشأن وشاركنا تماما في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتخليص جنوب افريقيا من هذا النظام القمعي . ومنواصل تقديم كل الدعم المعنوي والمادي الممكن لحركات التحرر في نضالها البطولي في سبيل الحرية والمساواة والكرامة الانسانية . وكما ذكر رئيس باكستان في الرسالة التي وجهها هذا العام بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا .

"اننا نؤمن ايماننا راسخا ، على هدى تعاليم الاسلام ، بان الكفاح ضد المهانة والظلم الذي تخوفه اغلبية السكان في جنوب افريقيا سيتكلل عما قريب بالنجاح ويبلغ هدفه بتحقيق مثله الفالية في التحرر والحرية والمساواة" هذا هو حكم العدالة والتاريخ الذي تسطره دماء شهداء جنوب افريقيا . هناك حاجة لغرض عقوبات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ولن تثمر الجهود المتجزئة . وبناء على ذلك فان وفد باكستان يؤيد تماما التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل المنصري في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة .

السيد ميثا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي ، بادئ ذي بدء ، أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرهم الحافل بالمعلومات المعد اعدادا حسنا . ويود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده لجميع توصيات اللجنة المعروضة على الجمعية العامة .

باستعراض ما يجري في جنوب افريقيا من التطورات الموثقة في تقرير اللجنة الخاصة ، نجد أن النظام العنصري لا يزال يزيد من تكثيف قمعه ضد معارضي الفصل العنصري ، مستخدما تدابير مثل إعلان حالة الطوارئ بشكل متكرر ، وأعمال القبض والاحتجاز والتعذيب والعنف ونقل السكان قسريا كما هو الحال بالنسبة للعملية الجارية الآن في مدينة أوكاسي ، وذكرتها صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وكالمعتاد يتخذ النظام تدابير لمنع أنباء المقاومة المتزايدة للفصل العنصري من الوصول إلى العالم الخارجي .

ومرة أخرى ، تجد الجمعية العامة نفسها تتناول ، في الدورة الحادية والأربعين ، بندا من بنود جدول الأعمال تناولته مرارا في العديد من دوراتها السابقة . كما تناول هذا البند العديد من أجهزة هذه المنظمة التي تمثل المجتمع الدولي ، في مؤتمرات وحلقات تدارس في جميع أنحاء العالم . ويتكرر تناول هذه المسألة ، ليس بسبب عدم وجود مقترحات ملمية مناسبة لتسوية المشكلة ، وإنما ببساطة لأن نظام جنوب افريقيا العنصري لا يزال يرفض الانصياع لارادة المجتمع الدولي ، كما يرفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمشكلة التي يفرضها الفصل العنصري . ان عدم تعاون حكومة جنوب افريقيا مع الأمم المتحدة من شأنه ، على أقل تقدير ، أن يعود بخراب مروع على جنوب افريقيا وعلى القارة الافريقية بأسرها .

ورغم العديد من الجهود والمحاولات المتكررة لحث حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن الفصل العنصري ، لا يزال النظام العنصري مصرا بعناد وغطرمة على تطبيق وتحسين نظام التمييز العنصري . فأضفي طابع مؤسسي صارم على الجهاز المنفذ لهـذـه

السياسة ، كما أحكمت فاعليته ودعمت بالقيام بأعمال وحشية في الداخل وفي ناميبيا .
وخارجيا ، أصبح التخويف وزعزعة الاستقرار وأعمال المدوان ضد الدول الافريقية
المجاورة تمثل بشكل متزايد سياسة الدولة المفضلة دفاعا عن الفصل العنصري ، وذلك
في وقت يشهد فيه المجتمع الدولي والامم المتحدة في مطالبة جنوب افريقيا بالانصياع
للرأي العام العالمي ولمقررات الامم المتحدة .

ولا سبيل إلى التوفيق بين التدابير التي يتخذها النظام العنصري باستمرار
وموقف المجتمع الدولي ، فهما موقفان على طرفي نقيض ومتعارضان بشكل مطلق . من هذا
نرى أن البدائل المتاحة أمام المجتمع الدولي هي إما أن تخطر الامم المتحدة إلى
الاستسلام لتحدي النظام العنصري وإما أن يكون عليها أن تتخذ تدابير حاسمة لاجبار
النظام العنصري على التخلي عن سياسات الفصل العنصري التي يتبعها .

وليست للنظام العنصري بالتاكيد أية نية للتخلي عن الفصل العنصري والتصالح
مع المجتمع الدولي ومع شعبه في جنوب افريقيا . ويجب القول بأن النظام قد اختار
تحدي قرارات الامم المتحدة ، واختار في الداخل ممارسة الاضطهاد المستمر القاسي وكبت
كل الاصوات المعارضة للفصل العنصري . وفي الوقت نفسه خططت الالاعيب والمناورات لخداع
المجتمع الدولي ، أو على الأقل خداع الذين يقبلون تحايلات النظام عندما يصدقون بأن
هناك عملية تغيير تطبق .

ان القمع والاضطهاد اللذين يتعرض لهما الشعب الاسود في جنوب افريقيا وسائر
معارض الفصل العنصري اسلوبان منافيان للانسانية ولا يحتملان وبخاصة عندما نرى كثرة
التشريعات القمعية القاسية التي يصدرها النظام العنصري ليضمن اسكات معارضي نظام
الفصل العنصري دوما في السجون أو باستخدام أدوات التخويف والارهاب . ومن ثم ليس
أمام المجتمع الدولي ، ممثلا في الامم المتحدة ، إلا أن يستخدم تدابير قوية ليضمن
استئصال الفصل العنصري وبالتالي حتى يفي بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق .

ان جنوب افريقيا تشهد الان تفاقم الحالة المتفجرة فيها إلى درجة تهدد السلم
والامن الدوليين ، نتيجة للوجود المستمر لنظام الفصل العنصري الشرير . لقد شهدنا

عبر السنين أعمال الانتقام الخطيرة التي تمارس ضد شعب جنوب افريقيا المقهود في أي وقت يجرؤ فيه على رفع صوته ضد نظام الفصل العنصري الشرير . شهدنا أيضا هجمات عدوانية على دول المواجهة . ولا يحتاج الامر إلى أي تفصيل ، لأن احداثا كتلك التي وقعت في شاربغيل وسويتو وكروس رودز تجرى الآن في منطقة الجنوب الافريقي كله ، كما هو معلوم لمعظمنا ، إن لم يكن لنا جميعا ، ومع هذا أود أن أؤكد أن نظام الفصل العنصري لا يزال يسبب ألما ممضاً لكل انسان متحضر . انه ينتهك جميع مبادئ العالمية للكرامة الانسانية والسلوك التي يؤمن بها الجميع والتي خولت الامم المتحدة تدوينها والعمل بها . انه يتحدى اسس القانون الدولي والعدالة . فضلا عن ذلك اخضعته مختلف أجهزة الامم المتحدة والحكومات في جميع أنحاء العالم للفحص المستفيض ، وعقدت الاجتماعات والحلقات الدراسية الدولية للإعراب والإعلان عن الرفض الدولي القاطع لنظام الفصل العنصري . ومن الواضح تماما الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن المجتمع الدولي يرفض عن بكرة أبيه نظام الفصل العنصري .

ولو كان نظام الفصل العنصري مستعد للانصياع للرأي العام الدولي ، لكان قد تخلى عن تطبيق سياسة الفصل العنصري . ولكن الامر ليس على هذا النحو . لذلك ، فإن المجتمع الدولي كله مطالب بضم جهوده للمساعدة على تحطيم شر الفصل العنصري ، لأن بُناته ليسوا راغبين في اتخاذ التدابير الضرورية لاستئصاله أو قادرين على القيام بذلك .

ولا يساور وفد بلادي أي شك في أن الآراء متوافقة الآن على المستوى الدولي على أن نظام الفصل العنصري يجب أن يفيك وأن يقضى عليه . ولكن تساورنا شكوك فيما حول ما اذا كانت جميع الحكومات - وبخاصة الحكومات التي لها علاقات مع النظام العنصري - تريد فك نظام الفصل العنصري هذا والقضاء عليه . لقد اقترحت تدابير عديدة للتعجيل بموت الفصل العنصري وتحطيمه ، ولكن هذه التدابير ووجهت كلها بمقاومة النظام العنصري العنيدة ، بمساعدة ودعم الذين اختاروا التفاهم مع الفصل العنصري .

ولا يسعنا إلا أن نذكر أن مجلس الأمن نفسه لم يستطع الاتفاق بشكل إجماعي على تدابير لابطال الفصل العنصري ، وذلك نتيجة للمقاومة التي يمارسها الذين يقدمون مصالحهم الانانية على مصالح المجتمع الدولي ، بل على مصالح شعب جنوب افريقيا المضطهد . اننا نؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن على جميع البلدان والشعوب وبخاصة الممثلة هنا ، أن تزيح مصالحها الانانية في جنوب افريقيا وأن تبذل قصارى جهدها للمساعدة على القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري البغيض في ذلك البلد .

وأود في هذا الصدد أن اغتنم هذه الفرصة لاناخذ جميع الذين عارضوا في الماضي اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا أن يتوقفوا عن معارضتهم وأن يؤيدوا الطلب الدولي بأن يفرض مجلس الامن التابع للأمم المتحدة جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري في جنوب افريقيا وذلك لتحديه المتفطر لارادة المجتمع الدولي بتفكيك أو مال الفصل العنصري وتدميره والقضاء عليه . وحتى الذين اختاروا في وقت سابق طرقا اخرى للتعامل مع الفصل العنصري ، مثل ما يسمى "الارتباط البناء" ، يمكنهم الآن أن يروا أن خياراتهم كانت عقيمة . إننا نناشد الجميع ونتوقع منهم أن يمدوا يد العون لاتخاذ اجراء دولي منسق للقضاء على الفصل العنصري . ونتوقع اقامة نظام ديمقراطي حقيقي لحكومة تأتي عن طريق الانتخابات وعلى أساس صوت واحد للرجل الواحد . كما نتوقع انشاء نظام سياسي واجتماعي غير عنصري في جنوب افريقيا بعد أن يتم القضاء على الفصل العنصري .

أود أن أؤكد من جديد أنه تتخذ في جنوب افريقيا اليوم تدابير قمعية مختلفة من جانب النظام العنصري ضد جميع المعارضين للفصل العنصري ولا سيما السكان السود في هذا البلد . إن إعلان حالة الطوارئ مؤخرا في المدن والاحياء التي يسكنها السود يعتبر مجرد واحد من هذه التدابير . وغني عن البيان أن القسوة والوحشية المفروضتان على السكان السود لارغامهم على السكوت اديا إلى تفاقم المشكلة ، والآن غطت البلاد كلها موجه من المظاهرات السياسية المتصاعدة والعنف الاجتماعي . وهذا في حد ذاته مظهر صريح لرفض الفصل العنصري وتعبير عن نفاد صبر الشعب المقهود . اننا ندرك أن الشعب المقهور في جنوب افريقيا يقدم تفخيات كبرى في كفاحه التحرري وان هذه التفخيات سوف تستمر حتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصري . ويحدونا الامل ألا تقف الأمم المتحدة ، وبقية المجتمع الدولي ، موقف المتفرج فقط إن أقل ما ينبغي أن نفعله هو أن نساعد الذين يكافحون ضد الفصل العنصري وذلك بأن نضمن أن يتخذ مجلس الامن التدابير التي أوصى بها مؤخرا المؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا . وبذلك يكون المجتمع الدولي قد اتخذ خطوة بارزة تعجل بالتغيير

الذي لا غنى عنه الذي يجب أن يحدث في جنوب افريقيا . اما من ناحية شعب وحكومة كينيا فإن اصرارنا ، على الاستمرار دون تردد في تضامننا مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما ضد الانفهاد والاستقلال والحرمان من حق ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، سيبقى دون نقصان . وبالتالي ندين الهيكل الكامل للفصل العنصري ونطالب بأن ترفع فوراً حالة الطوارئ وجميع التدابير القمعية الاخرى التي فرضها النظام العنصري . كما نطالب بالافراج فوراً وبدون قيد أو شرط عن نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين والمحتجزين الاخرين حتى يتسنى لهم المشاركة بالكامل في العملية السياسية في جنوب افريقيا ، وبرفع الحظر المفروض على الحركات التحررية التي تعمل داخل جنوب افريقيا وخارجها ، والتفكيك الكامل والغوري للفصل العنصري والقضاء عليه .

في هذا الكفاح ضد الفصل العنصري ، نحتاج إلى التأييد الحقيقي لكل عضو في الامم المتحدة ، وذلك اذا ما أردنا تحقيق النجاح قريبا . لذلك نود مناقشة جميع الحكومات أن تنفذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن فيما يتعلق بالكفاح ضد الفصل العنصري . إن جنوب افريقيا يجب أن تعزل بالكامل في جميع الميادين . ويتعين على الذين يتعاملون مع النظام العنصري بأي شكل من الاشكال أن يمتنعوا عن ذلك ، ونود بصورة خاصة أن نشاهد سحب الاستثمارات الاجنبية تباعا من جنوب افريقيا ، بما في ذلك الغاء العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا وعدم امدادها بالنفط ومنتجات النفط وعدم التعامل مع جنوب افريقيا في المجال العسكري وعدم امدادها بالسلاح ، وفقا لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) بفرض حظر اجباري على الاسلحة ، بما في ذلك وقف التعاون في نقل تكنولوجيا الاسلحة النووية إلى جنوب افريقيا ووقف الارتباطات الثقافية والرياضية مع جنوب افريقيا . وجماع القول إننا نود أن نرى قبولا حقيقيا من الجميع لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . اننا نعتقد أن تطبيق تلك الجزاءات باخلاص يمثل عنصرا ايجابيا ضخما في الكفاح الدائر ضد الفصل العنصري . اننا نشهد

الآن بالفعل ردود فعل كبيرة في جنوب افريقيا نتيجة لتعاقد الكفاح ضد الفصل العنصري في الداخل وفي الخارج . وفي هذا الصدد أود في النهاية أن أشيد بحركات التحرر في جنوب افريقيا للطريقة الباطلة التي اضطلعت بها بالنضال في السنة الماضية وأؤكد لها تأييد حكومة كينيا وشعبها .

السيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) : بالحق كله ، أصدر المجتمع الدولي حكمه في نظام الفصل العنصري البغيض عندما وصفه بأنه جريمة ضد الانسانية . كما كان المجتمع الدولي صادقا أيضا ، عندما وصف الصهيونية بأنها حركة عنصرية .

إن نظام الفصل العنصري الذي قام ولا يزال قائما على سياسة الفصل العنصري وفرضها على سكان البلاد الاصليين الذين يشكلون غالبية السكان في جنوب افريقيا ضد كل معايير الكرامة الانسانية ، مستندا في فرضها إلى سياسة القمع والارهاب المنظم والقتل والملاحقة والاعتقال بدون محاكمة والسجن والتنكيل الجماعي والمحاكمات الصورية والتشريد والتعذيب والقهر والحرمان والعدوان وفرض حالة الطوارئ المستمرة - إن هذه السياسة العنصرية ما زالت مستمرة رغم كل القرارات والنداءات والنوايا الطيبة ومرخات واحتجاجات الغالبية العظمى من المجتمع الدولي حيث لم يعر نظام الفصل العنصري أية آذان صاغية لكل ما صدر عن المجتمع الدولي من قرارات ومناشآت سواء ما جاء في إعلان مؤتمر باريس المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا المنعقد في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أو في مؤتمر فيينا لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، بالإضافة إلى ما جاء في قمة هراري لدول حركة عدم الانحياز الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي ، فضلا عن قمة منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه الماضي ، وكذلك قرارات الجمعية العامة في الدورة الاربعين وفي الدورة الاستثنائية المعنية بناميبيا التي انعقدت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي والتي طالبت بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد بريتوريا .

لا غرابة أن يواجه نظام الفصل العنصري المجتمع الدولي بأذان صماء ، فقد جاء في الوثيقة A/41/341 أن

"استمرار بعض الدول الغربية واسرائيل وبعض الشركات عبر الوطنية في التعاون مع النظام العنصري يشجع ذلك النظام في الاستمرار في سياسته ، وما زال ذلك يشكل عقبة كؤود أمام جهود الشعب المقهور وأمام المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري ومن أجل استقلال ناميبيا وإعادة الأمن والسلم في الجنوب الافريقي ..."

إن استمرار هذا الدعم للنظام العنصري من قِبَل أولئك الذين يدينون العنصرية شفاهة ويقدمون لها في نفس الوقت الدعم الملموس الذي يساعدها على البقاء والاستمرار بدعاوى مختلفة مثل "سياسة الارتباط البنّاء" السيئة السمعة أو "الحاق الضرر" بالسكان السود ، إن هؤلاء المنافقين هم أكثر الناس ذرفا لدموع التماسيح حول حقوق الإنسان ، اعتناقنا للنظرية النازية القائلة بأن "تكرارك للكذب يجعل الآخرين يصدقونك" .

أما دور الرديف الآخر لنظام الفصل العنصري ، فهو واضح وضوح الشمس ، ونعني به الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة والذي تكون أيضا على نفس الاسس التي تأسس عليها نظام بريتوريا حيث يرد في الوثيقة (A/41/22/Add.1 ، الفقرة ٣)

"يتعلق أخطر جوانب التعاون بين اسرائيل ونظام الفصل العنصري بالامور العسكرية والنووية ... وتعتبر اسرائيل قناة رئيسية لمرور الاسلحة إلى جنوب افريقيا منذ فرض حظر الاسلحة ، كما أنها زودت جنوب افريقيا بالتكنولوجيا والمعرفة الفنية لتطوير صناعة الاسلحة لديها" .

ولا غرو في ذلك ، فكلا النظامين عنصري ، وكلاهما تأسس على أيدي المستوطنين البيض الاجانب ، ولذلك فهما وجهان لعملة واحدة . وقد جاء في الوثيقة (A/41/341 ، الفقرة ١٠٩) ما يلي :

"لاحظ الوزراء بقلق بالغ تزايد التعاون بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا . كما لاحظوا التشابه في التدابير القمعية مثل سياسة القبضة الحقيقية والمطاردة التي يمارسها كلا النظامين ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين ، وجنوب لبنان والاراضي العربية التي تحتلها إسرائيل . ودعا الوزراء الدول أيضا إلى أن تكف عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في المجال النووي ، نظرا لأن هذا التعاون يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وأشاروا كذلك إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين ، والتي أكدت من جديد إدانتها للتعاون النووي المستمر بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، وأعربت عن إدراكها للعواقب الوخيمة التي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر نتيجة لتعاون إسرائيل مع جنوب افريقيا في استحداث الاسلحة النووية ونظم توصيلها" .

وقد ورد في إعلان المؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ما يلي :

"إن إسرائيل هي قناة أخرى لجنوب افريقيا يمكن أن تكون شديدة الخطر بسبب تعاونها الوثيق معها في الميدانين النووي والعسكري ، ويمكن استخدام تلك القناة في الاتجاه المعاكس لتمير مصادرات جنوب افريقيا إلى الاتحاد الأوروبي" (A/41/22/Add.1 ، الفقرة ٩)

وقد جاء في الورقة المقدمة من السيد لاندغرين من معهد متوكهلم الدولي لبحوث السلم أمام الحلقة الدراسية المتعلقة بفرض حظر توريد الاسلحة على جنوب افريقيا في الوثيقة ما يلي :

"ان إسرائيل تشكل بطبيعة الحال أوثق صلة لجنوب افريقيا في الشرق الاوسط ، وقد قامت بتزويد جنوب افريقيا ... بكميات كبيرة من الاعتدة ، كما أرسلت جنوب افريقيا متطوعين عسكريين في الحروب التي خاضتها إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ مع البلدان العربية المجاورة" . (A/41/22/Add.1 ، الفقرة ١٠)

وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ صرح رئيس وزراء الكيان العنصري الإرهابي إسحاق شامير

قائلا :

"إن العلاقات بين بلده [إن كان له بلد بالطبع] وجنوب افريقيا
ستستمر في النمو" . وأضاف : "اننا لن نغير طابع علاقاتنا مع جنوب افريقيا" .
إن التعاون بين الكيانين العنصريين لا يمكن الإحاطة به في هذه العجالة ولكن
ما ذكرناه هو مجرد إشارات عابرة تبرهن على الطبيعة العدوانية العنصرية الواحدة
لهذين المسخين في جبين الإنسانية وهي على أبواب القرن الحادي والعشرين .
وفي نفس الوقت تتضافر جهود المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لوضع
نهاية لنظام "الابارتيد" البغيض الذي تفرضه أقلية من المستوطنين العنصريين البيض
ضد الاغلبية الافريقية السوداء ، بدعم حفنة من الدول الغربية التي تقف ضد حركة
التاريخ وضد إرادة شعوبها ، بل والادهي من ذلك ، استخدمت حتى حق النقض البغيض ،
ليس فقط في الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات ، ولكن أيضا استخدمت حق النقض ضد
إرادة برلمانات شعوبها كما رأينا ذلك منذ أسابيع قليلة مضت .

لقد قلنا إن المجتمع الدولي يتأهب لوضع نهاية لهذا النظام البغيض في
بريتوريا ، إلا أننا بكل أسف نجد الكيان العنصري الصهيوني يضاعف من تعامله معه
كلما اشتد الضغط الدولي ضد بريتوريا للتخفيف عنها وتمكينها من مواصلة عنادها .
فقد ورد في تقرير لصحيفة "بيزنس داي جوهانسبرغ" بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٥ ما يلي :

"زادت واردات جنوب افريقيا من اسرائيل بنسبة ١٥ في المائة في
الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ١٩٨٥ ، وازدادت صادرات جنوب
افريقيا إلى اسرائيل أثناء الفترة نفسها بنسبة ٥٣ في المائة" .
(A/41/22/Add.1 ، الفقرة ٢٢)

هذا بالطبع لا يشمل تجارة الاملحة والماس والذهب ، إذ لو حسبنا ذلك لاصبحت
اسرائيل من كبار الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا .

ليس هناك إلا حل سلمي واحد فقط لإنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وهذا الحل يكمن في ضرورة فرض العقوبات الإلزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . ويجب على مجلس الأمن الدولي بمفته الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين أن يتحمل مسؤولياته وأن يتخذ التدابير الكفيلة بفرض هذه الجزاءات . وعلى بعض الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس أن تكف عن شل إرادة المجتمع الدولي بسوء استخدامها لحق النقض ؛ عليها أن تشعر بالخجل من نفسها وتنصاع لإرادة المجتمع الدولي ، وإلا ستعتبر امتدادا لنظام الفصل العنصري .

وإذا تكرر هذا التعطيل المتمعد لإرادة المجتمع الدولي بسوء استخدام حق النقض مرة أخرى ، على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته ويضاعف من مسانده ودعمه للكفاح المسلح الذي تخوضه حركات التحرير في الجنوب الافريقي . كما أنه على المجتمع الدولي أن يضاعف من مساعدته ومساندته لدول خط المواجهة لتمكينها من التصدي لاعتداءات الكيانات العنصرية .

وفي الختام ، لا يفوتني أن أشيد بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على ما قدمته لنا من معلومات برئاسة شقيقنا السفير جوزيف غاربا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/١٣٤ سوف تكون البيانات المتعلقة بممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد جوفي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن

المناقشة بشأن الفصل العنصري وسياسات حكومة جنوب افريقيا لا تزال مستمرة ، فإن اسرائيل لا تزال تُذكر بالاسم من جانب بعض الدول الاعضاء .

ومن الامثلة الصارخة بيان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي ألقاه اليوم . وقد وزعت نسخة من البيان على جميع الممثلين في الجلسة العامة أثناء إلقاء الخطاب . ولم يكن في النسخة الموزعة أي ذكر لاسرائيل . وعندما وصل السيد كوتوفوي إلى الصفحة ٥ قال إن الحشد العسكري في جنوب افريقيا وقدرتها النووية قد

تحققا بسبب أن "بعض البلدان الغربية الكبرى" ثم أضاف في آخر لحظة "وكذلك اسرائيل". وهذا يلقي كثيرا من الضوء على الموضوع .

لقد كنا نأمل ، على أساس النص المكتوب للبيان السوفياتي ، أن يتخذ الاتحاد السوفياتي نهجا أكثر مسؤولية تجاه مشكلة الفصل العنصري . كنا نأمل ألا يتناول هذا النهج الخيال وإنما يتناول الحقائق ، الحقائق التي يعرفها الاتحاد السوفياتي مباشرة .

لقد أوضحنا بالأمس أن الأمم المتحدة أصدرت تقريرا بشأن قدرة جنوب افريقيا على إنتاج الأسلحة النووية . وهذا التقرير (A/CONF.137/CRP.7) وُزِع كوثيقة رسمية في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي . وكان أحد الخبراء من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - وهو السيد فلاديمير كولاغين . وكما قلنا ، هناك بلدان معينة مذكورة في التقرير ، في إطار تعاونها النووي مع جنوب افريقيا . وليست اسرائيل من بين تلك البلدان . وإن النص الرسمي للبيان السوفياتي الموزع اليوم كان صحيحا فسي صورته الأصلية . وليس هناك أي أساس لعملية ذكر اسرائيل بالاسم في المجال النووي أو في أي مجال آخر . ولكن كما يقول المثل ، من يعيشون في بيوت من زجاج لا ينبغي أن يلقوا بالحجارة على الآخرين .

إننا نأسف لأن الاتحاد السوفياتي ينضم إلى أولئك الذين يستغلون دون حياء الكفاح ضد الفصل العنصري لتوجيه اتهامات لا أساس لها ضد بلدي . وقد أوضح وفدي بالأمس أن شحنات كبيرة من النفط تصل إلى جنوب افريقيا قادمة من الخليج الفارسي وتبلغ بليون دولار أمريكي سنويا . وتتضمن هذه الشحنات بالطبع ، شحنات من الإمارات العربية المتحدة . وبالمناسبة ، اقتبس ممثل الإمارات العربية المتحدة هذا المساء من بيان وزير خارجية الكونغو الذي يساوي بين اسرائيل والمانيا النازية ، والذي أدلى به الوزير في اليوم الأول للدورة الاستثنائية المعنية بناميبيا . وسمحوا لسي أن أذكر بأن وزير خارجية الكونغو تفضل رسميا بتقديم اعتذار ، قائلا بأن الأمر كله ليس إلا سوء فهم . وأكد رئيس جمهورية الكونغو اعتذار وزيره ، وتعتبر اسرائيل أن

هذا الحادث المؤسف قد أصبح منتهيا . وإن كافة الوثائق والإعلانات ذات الصلة أصبحت معلنة . والقاعدة الأولى التي يلتزم بها الدبلوماسي الحاذق هي أن يكون حذرا ومحيطا بكل التطورات التي تقع في جمعيتنا العامة .

والآن أعود إلى العلاقات التجارية الحقيقية مع جنوب افريقيا ، والآن لم نذكر بلدا آخر يدخل في مبادلات تجارية كبيرة مع جنوب افريقيا - وهو الاتحاد السوفياتي . إن العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفياتي وجنوب افريقيا قد اكتنفتها السرية الكاملة أيضا . فأكثر من عشرين سنة ، دخل هذان البلدان في تجارة كبيرة للغاية في مجال تسويق الماس والذهب والبلاتين . وهناك سبب اقتصادي بسيط للغاية لهذا التواطؤ فيما بينهما . فجنوب افريقيا والاتحاد السوفياتي يتحكمان في أكثر من ٨٠ في المائة من الذهب والماس والبلاتين في العالم . ومن مصلحتهما المشتركة أن يبقيا على الأسعار العالمية لهذه السلع على أعلى مستوى ممكن .

إن نشرة افريكا ريبورت الصادرة في نيسان/ابريل ١٩٨٦ تصف كيف وقع في سنة ١٩٥٦ اتفاق سري بين ممثلين سوفيات وممثلين لشركة دبيرز ، تعهدوا فيه ببيع كامل الإنتاج السوفياتي من الجواهر ومن الماس . وفي ١٩٧٨ ذكرت شركة دبيرز أنها دفعت إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٧٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا ، وتباهى مسؤول سوفياتي بأن الماس يعتبر مصدر عملة خارجية لبلده . وذكرت شركة دبيرز أيضا أن السبب الوحيد لإخفاء هذه الصفقة هو أن روسيا فضلت اتباع هذه الطريقة .

وتمضي نشرة افريكا ريبورت مؤكدة أن التعاون بين جنوب افريقيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليس قاصرا على الماس . فسرعان ما أقيم هذا التعاون أيضا في مجال الذهب والبلاتين .

وكما أوضحنا بالأمس ، فإن تشويه الحقائق والاشارة بالاسم الى بلدان بعينها لم يعد لهما مكان ، وخاصة فيما يتعلق بكفاح يستحق نياله ومغزاه الادبي كل احترام .
ومرة أخرى أناشد بالالتزام بالموضوعية وبروح المسؤولية . فلا مكان ولا أساس لمشروع قرار يتناول علاقات يفترض وجودها بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ان البلدان التي تتوخى الانصاف ينبغي أن تصوت يوم الاثنين ضد مشروع القرار هذا ، وضد كل القرارات الأخرى التي تستفرد بلدانا بعينها وتشير اليها بالاسم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مراقب منظمة التحرير الفلسطينية يطلب الادلاء ببيان كحق رد ، واعطيه الكلمة ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن منظمة التحرير الفلسطينية لم تحجم عن طلب المشاركة في هذه المناقشة ، إلا احتراما للبيان الذي متدلي به حركة التحرير الوطني للاقليم الواقع تحت الاحتلال الاجنبي للنظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا . ومع ذلك فقد طلبنا الكلمة كيما نصح بعض الأخطاء التي وقعت هنا .

لقد خاطب ممثل تل أبيب هذه الجمعية قائلا :

"ان تجارتنا مع جنوب افريقيا ضئيلة للغاية ، وتبلغ زهاء ١٠٠ مليون

دولار سنويا" (A/41/PV.59 ، ص ٧٢)

وقد تعجبت أنه ينتظر من الجمعية العامة أن تصدق ما ادعاه ، لأنه في يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الحقائق التالية عن صادرات اسرائيل :

"الماس : ١ ٢٠٠ مليون دولار ، والمنسوجات ٤٥٠ مليون دولار ، والحديد

٣٥٨ مليون دولار ، والفواكه ٢٤٥ مليون دولار" .

أي ما يصل في مجموعه الى ٢ ٢٥٢ مليون دولار سنويا . إن ما أحرص على ابرازه هنا ، هو أن صادرات الماس تبلغ قيمتها ١ ٢٠٠ مليون دولار . وأنا فلسطيني ، ولم أعرف في يوم من الايام أنه يوجد لدينا في فلسطين ماس يمكن أن يصدر منه سنويا ما قيمته ١ ٢٠٠ مليون دولار ، وهذا لا يدخل ضمن المائة مليون دولار التي أشار اليها ممثل اسرائيل .

إذن من أين تأتي اسرائيل بالمال ؟ نحن نعرف أنها تسرقه من ناميبيا ، وتمقله في تل أبيب أو ناتانيا ثم تبعمه في الاسواق الدولية . وهذا بطبيعة الحال لا يظهر في دفاترها لأنها ممتلكات مسروقة من الشعب النامبي . وهذا شيء نريد حقا ان نحيط الجمعية العامة علما به فيما يتعلق بالتبادل التجاري القائم بين النظامين ، والذي يبلغ ٢ ٢٥٢ مليون دولار سنويا وليس ١٠٠ مليون دولار كما يدعون .

ومرة أخرى تجسد هذا التعاون الاقتصادي القائم بين النظامين العنصريين في صورة جليلة ، في ١٢ آب/أغسطس من هذا العام ، عندما قام وفد تجاري اسراييلي بزيارة جنوب افريقيا ، ثم أعلن رسميا أن بريتوريا تبحث عن شريان حياة اقتصادي تتفادى به أية جزاءات اقتصادية يتخذها الغرب لمناهضة الفصل العنصري . لقد تكلم ممثل اسرائيل عن شريان حياة جنوب افريقيا ، ولكنه نسي أن الشريان الحقيقي هو العلاقة الاقتصادية القائمة بين جنوب افريقيا واسرائيل . وكلنا نعرف أن الغرض من زيارة الوفد التجاري الاسراييلي ، كان تفادي جزاءات غربية مناهضة للفصل العنصري ، وجعل أية جزاءات قد يوقعها العالم الغربي والعالم بأسره على النظام العنصري غير فعالة .

لقد وصفت صحيفة تصدر في جنوب افريقيا "الدولة اليهودية" - وأنا اقتبس هنا لأنه ليس هناك دولة يهودية ، بل يوجد كيان صهيوني - بأنها "شريان حياة ممكن لجنوب افريقيا الواقعة تحت الجزاءات" وهي ممارسة لإفحال توقيع الجزاءات على جنوب افريقيا .

وعند الإشارة الى العلاقات بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب ينبغي دائما وضع ما يلي في الاعتبار : في نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، وقعت الولايات المتحدة واسرائيل اتفاق حرية تجارة ، تتاح بموجبه الفرصة لإعادة تصدير منتجات جنوب افريقيا الى الولايات المتحدة ، وتعفى من الجمارك ، إذا حققت في اسرائيل قيمة مضافة تبلغ ٢٥ في المائة . وهكذا نرى أنهم لا يسرقون فحسب شعب جنوب افريقيا ، ولاسيما المساس وأشياء أخرى من هذا القبيل ، بل انهم يريدون أيضا جني أرباح من تلك الممتلكات المسروقة تصل الى ٢٥ في المائة من قيمتها .

وعلاوة على ذلك ، أنشئت شركة بين جنوب افريقيا واسرائيل للعمل خارج ما يسمى بالميدان الدفاعي . ولا يبدو ان هناك من يعرف ما هي الانشطة التي تقوم بها هذه الشركة في الميدان الدفاعي ، اما خارج الميدان الدفاعي ، فإنها تنفذ مشروعا لحساب مطلة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب افريقيا ، لإنشاء مكشوف الكتروني ، وخط اتصالات خارجية لمضاعفة خدماتها ، مما يساعد هذين النظاميين المنصريين في الاعمال التخريبية التي يرتكبونها على الصعيد الدولي . والادى من ذلك ان هناك مشروعا لإنشاء مركز في جنوب افريقيا لمعالجة المواد باهضة الالزر . وهذا امر خطير للغاية لاننا نعرف جميعا معنى تطوير اشعة الالزر في المجال العسكري ، وفي المجالات الاخرى ايضا . وقد ابلغنا ان هناك مشروعا يُبحث بشكل مشترك لإنتاج طائسة تعمل بدون طيار .

لقد حاول النظام المنصري في تل أبيب أن يجلب بعض المثقفين حديثي السن من جنوب افريقيا عن طريق النقابات العمالية ، نقابات الهستادروت . وكانت النتيجة كالتالي - وسأذكرها هنا على لسان بعض أفراد الشعب في جنوب افريقيا ، وبالتحديد رئيسة لجنة المعلمين للعمل ، وهي التي شاركت في تأسيس لجنة موييتو :

"ان حكومة جنوب افريقيا تقول ان اسرائيل في جانبها . لذا فإن العديد من السود لا يمتدنون ان اسرائيل يمكن في نفس الوقت أن تكون في جانب السود . والحقيقة هي إن اسرائيل من بين البلدان التي تبيع الاسلحة لجنوب افريقيا التي تستخدم تلك الاسلحة في قتل السود ، ومن بينهم أطفال تبلغ أعمارهم ثلاث سنوات" .

ولا أعتقد انني بحاجة الى المضي أبعد من ذلك لفضح العلاقة بين النظاميين المنصريين والخطر الذي تشكله للمالمت المتحضر وللسلم والامن الدوليين .

السيد ليفشنيكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : أعتقد من الضروري أن أمارس حقي في الرد على ما ادعاه ممثل اسرائيل من وجود صلات اقتصادية مزعومة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجنوب افريقيا .

ولا اعتزم أن أتناول بالتفصيل الجانب الوقائي للموضوع ، لأن المسألة ليست قائمة أصلا ، فالكل يعلم أن الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٦ قطع علاقاته الدبلوماسية والقنصلية مع جنوب افريقيا ، وفي بداية الستينات ، أي قبل أن تتخذ الأمم المتحدة قراراتها المعروفة ، قطع معها علاقاته التجارية والاقتصادية والثقافية والسياحية ، وكل أشكال العلاقات الأخرى . وبعبارة أخرى ، فإن الاتحاد السوفياتي منذ سنوات طويلة ، وبصورة مستمرة وثابتة يفرض مقاطعة ضد حكومة جنوب افريقيا ، علاوة على جزاءات أخرى كان اعتمادها موضع معارضة شديدة من جانب بعض البلدان الغربية - بما فيها اسرائيل - وشركائها في فريق الاتصال .

ان هذا الجانب الآخر للمسألة هو الذي يستحق الاهتمام . ماهو الغرض ، في هذه الحالة ، من التأكيدات الكاذبة على وجود علاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية وجنوب افريقيا ؟ لماذا توجه هذه الاتهامات الزائفة من جانب الذين يبذلون كل ما في وسعهم لتمييز العنصريين ؟ من الواضح ان هذه ليست الا محاولة أخرى لاستخدام كل السبل الممكنة لتشويه صورة السياسة الصريحة للاتحاد السوفياتي ، وكذلك سياسات البلدان الأخرى التي تعمل بنشاط لاستئصال شأفة العنصرية والاستعمار . انها محاولة لإثارة التدخل في شؤونها ولتحقيق الهدف الرئيسي ، ألا وهو صرف انتباه الرأي العام العالمي عن التأييد المنهجي الذي تقدمه تلك البلدان واسرائيل الى نظام بريتوريا العنصري في أعماله الاجرامية . ان ما تقيمه اسرائيل من علاقات واسعة النطاق في كل المجالات ، بما في ذلك تعاونها العسكري ، مع جنوب افريقيا معروفة تماما لا في الأمم المتحدة فحسب بل في المحافل الدولية الأخرى .

وعلى أية حال ، فإن الوفد الاسرائيلي ليس في موقف يسمح له بوعظ البلدان الأخرى بالالتزام بمناقشات الأمم المتحدة واحترامها في مقاطعة النظام العنصري في جنوب افريقيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠